



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة مولود معمري - تيزي وزو -  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## أثر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا على دول الجوار

2015 - 1969

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

قساس يونس

إعداد الطالبين:

- أوطالب خالف

- بن سي سعيد عبد الغاني

لجنة المناقشة:

عطيش يمينة ..... رئيسا

قساس يونس ..... مشرفا و مقرا

محمودي منير ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015 / 2016 م



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة مولود معمري - تيزي وزو -  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## أثر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا على دول الجوار

2015 - 1969

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

قساس يونس

إعداد الطالبين:

- أوطالب خالف

- بن سي سعيد عبد الغاني

لجنة المناقشة :

عطيش يمينة ..... رئيسا

قساس يونس ..... مشرفا و مقرا

محمودي منير ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015 /م 2016 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة  
وعلى أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل.  
نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد  
على إنجاز هذا العمل  
و نخص بالذكر الأستاذ المشرف قساس يونس،  
الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة  
الذي كان عوننا لنا في إتمام هذا البحث.  
ولا يفوتنا أن ولجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذه المذكرة  
نشكر كل أساتذة، طلبة  
وموظفي كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
بجامعة مولود معمري، تيزي وزو.

# الإهداء

إلى أمي وأبي أظل الله في عمرهما،

ربياني على حب العلم والمثابرة والفضيلة وأسمى القيم.

إلى إخوتي وأخواتي: « تيدية - فهيمة - ليديا - حنافي ».

إلى كل عائلة أوطالب كبيرها وصغيرها

والى كل الأصدقاء والزملاء.

كما أهديه إلى أسرة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

﴿ خالف ﴾

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى أبي، وأمي

إلى إخوتي، وأخواتي

و كل عائلة بن سي سعيد

إلى أعز الأصدقاء، وكل طلبة دفعة ماستر 2016

والى كل من لم تبخل علينا بتوجيهاته.

كما أهديه إلى أسرة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

إلى روح المجاهد والزعيم التاريخي للجزائر المعاصرة \*حسين أيت أحمد\*

﴿ عبد الغاني ﴾

الفصل التمهيدي.

الفصل الأول : نبذة تاريخية عن ليبيا و علاقاتها الخارجية في عهد القذافي

المبحث الأول : ليبيا القذافي و علاقاتها الخارجية

المطلب الأول : موقف القذافي تجاه إتحاد و دمج الجمهورية العربية الإسلامية

الفرع الأول : إتحاد الجمهورية العربية

الفرع الثاني : دمج ليبيا في إطار الجمهورية العربية الإسلامية .

المطلب الثاني : موقفه من القضية الفلسطينية و نزاع الصحراء الغربية

الفرع الأول : القضية الفلسطينية

الفرع الثاني : نزاع الصحراء الغربية

المطلب الثالث : علاقة القذافي بدولة السودان و ملف دارفور

الفرع الأول: العلاقات الليبية السودانية

الفرع الثاني : ملف دارفور

المبحث الثاني : دور ليبيا في القارة الإفريقية

المطلب الأول : القذافي و الإتحاد الإفريقي

المطلب الثاني : علاقة ليبيا بدولة التشاد

المطلب الثالث : القذافي و الطوارق

المبحث الثالث : علاقة ليبيا بالقوى الغربية في عهد القذافي

المطلب الأول : علاقة القذافي بالإتحاد السوفياتي

المطلب الثاني : علاقة القذافي بالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا

الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

الفرع الثاني: بريطانيا

المطلب الثالث : تنازل ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل

الفصل الثاني: نظام القذافي و دوره في ضبط الساحة الداخلية

المبحث الأول : علاقة القذافي بالتيار الإسلامي

المطلب الأول : حقوق الإنسان و الإخوان المسلمين في ليبيا في عهد القذافي

. الفرع الأول : حقوق الإنسان في عهد القذافي

. الفرع الثاني : الإخوان المسلمين في ليبيا

المطلب الثاني : الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة و علاقتها بتنظيم القاعدة

المطلب الثالث : رد القذافي على التيارات الإسلامي المسلح

المبحث الثاني : إنطلاق الثورة و رد الفعل المحلية و الدولية

المطلب الأول : عوامل قيام الثورة على القذافي

المطلب الثاني : قيام الثورة و رد فعل القذافي

المطلب الثالث : ردود فعل القوى الإقليمية و الدولية

الفرع الأول : القوى الإقليمية

الفرع الثاني : القوى الدولية

المبحث الثالث : نتائج الثورة الليبية على الوضع الداخلي

المطلب الأول : تعدد الميليشيات و أزمة الشرعية

الفرع الأول : خريطة القوى السياسية في ليبيا بعد 2011

الفرع الثاني : طبيعة الجماعات المسلحة و تأثيرها في المشهد الأمني

المطلب الثاني : تزايد خطر الإرهاب و الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول : الأزمة الليبية و خطر القاعدة في المغرب الإسلامي

الفرع الثاني : الطوارق و العلاقة مع تنظيم القاعدة

الفرع الثالث : الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

الفرع الرابع : تمدد تنظيم داعش

الفصل الثالث : نتائج عدم الاستقرار على المستوى الخارجي

المبحث الأول : التنافس الدولي على ليبيا و مخاطر التقسيم

المطلب الأول : التنافس الدولي

المطلب الثاني : مخاطر التقسيم

المطلب الثالث : الحوار السياسي في ليبيا

المبحث الثاني : انعكاسات عدم الاستقرار الأمني و السياسي في ليبيا على الدول الجوار

المطلب الأول: تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار

المطلب الثاني : السيناريوهات المحتملة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي

الخاتمة .

حَقْدَمَه

مقدمة:

بالرغم من الاختلافات الثقافية و اللغوية و الدينية بين دول الجوار يبدو أن هناك نوع من الاستقرار السياسي باستثناء ثورات الطوارق المتتالية التي أربكت الجو الأمني ، إذ بقيت مسألة نزاع داخلي أو أقلية تطالب بحقوقها خاصة في ظل استقطاب معمر القذافي لهم أثناء سنوات الحكم الأربعين سنة

تعرضت ليبيا شأنها شأن العديد من البلدان العربية ودول شمال إفريقيا لتسونامي التغيير الذي أحدث تحولاً كبيراً في تاريخ ليبيا السياسي حيث بعد سقوط نظام القذافي تغير الوضع جذرياً، إذ بدأت التوترات والنزاعات العرقية والإثنية بين التبو والعرب، الطوارق مع العرب في منطقة الساحل الإفريقي، إلا أن الأهم من ذلك هو انهيار الدولة الليبية تماماً سنة 2012 و هو ما فتح الباب أمام بروز العديد من التنظيمات المسلحة المتعددة الاتجاهات، وتصاعد عمل الجماعات الإسلامية المسلحة مثل تنظيم الجماعة الليبية المقاتلة التي انضمت في وقت سابق إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وانتقال الشرارة إلى كلا من دولة النيجر و مالي أين وجدت هذه التنظيمات مجالاً و فضاءً واسعاً للتحرك ، مما أثر على استقرار دول الجوار مثل الجزائر ، تونس ، مصر على المستوى الأمني و العسكري والاقتصادي والإقليمي.

و لقد امتد التأثير إلى أكثر من ذلك في دول شمال المتوسط التي راحت تتدخل بسبب نشاطات شبكات الهجرة غير الشرعية والتنظيمات الجهادية و الجريمة ، وهذا لم يتوقف عند دول الجوار أو الدول الغربية، بل وصل إلى تدخل دول الخليج مثل الإمارات التي جاء دورها واضح في ليبيا إلى جانب قوات حفتر.

أهمية الدراسة :

تكتسي أهمية الدراسة في معرفة الأسباب الداخلية والخارجية الدافعة إلى انفجار الأزمة و في أثر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا الذي له أهمية بالغة خاصة في الوقت الراهن و تتبع هذه الأهمية من أزمة الليبية التي تمثل مصدر تهديد لدول الجوار .

- أن الأحداث التي حدثت والتي تحدث في ليبيا ليست فقط خاصة بليبيا و تشملها هي فقط، إنما تمس كل دول الجوار .
- نظرا أن النظام القذافي حكم ليبيا بقبضة من حديد منذ الانقلاب على إدريس السنوسي سنة 1969 ، و الأحداث الإقليمية التي أحاطت بليبيا مثل الانتفاضة التونسية و المصرية .
- كون النظام السياسي في ليبيا اتجه إلى الخطاب العسكري بدلا من الخطاب السياسي و سقوط ليبيا في الفوضى العارمة و التدخل الأجنبي

أسباب اختيار الموضوع

أ- الأسباب الذاتية :

هناك مجموعة من الدوافع الذاتية التي دافعتنا لانتقاء هذا الموضوع ، فالدافع الأساسي يكمن في التهديدات التي تشكلها الأزمة الليبية ، باعتبار الأحداث لا تزال إلى يومنا و تشكيلها لمشكلة حقيقية في علاقتها الإقليمية خاصة مع دول الجوار ، كما عرفت تغطية إعلامية واسعة وأصبحت ذريعة لتدخل القوى الكبرى على الرغم من المخاطر الكبيرة لهذا الإجراء .

ب- الأسباب الموضوعية

## مقدمة

- نقص الدراسة في هذا الميدان ما عدا بعض المقالات، باعتبار الأزمة الليبية حديثة العهد.

- كون هذه المرحلة عرفت عودة الإرهاب بقوة إلى الساحة الدولية.

- الخروج بنتائج علمية مفيدة للدراسة

### أهداف الدراسة :

- محاولة إبراز وتبيان علاقة ليبيا بدول الإقليمية والدول الكبرى خلال نظام حكم القذافي.
- الكشف عن علاقة القذافي بالتيارات الإسلامية وردود أفعاله تجاه هذه التيارات.
- دراسة وتحليل أهم الأسباب المؤدية إلى اندلاع الثورة في ليبيا ومحاولة معرفة ردود الأفعال الإقليمية والدولية تجاه هذه الانتفاضة.
- محاولة إبراز الانعكاسات هذه الأزمة على دول الجوار، والوصول إلى وضع السيناريوهات المحتملة في ليبيا في ظل الأوضاع السائدة حالياً.

### إشكالية الدراسة:

شكل الانهيار التام للدولة الليبية أثر بالغاً في منظوم الاستقرار السياسي و الأمني على المستوى الإقليمي ، مما أدت إلى نتائج عكسية على دول الجوار التي رأت فيها خطراً عليها لذلك تعمل على الوقوف في وجه هذا التيار. و بناءاً على ذلك سنطرح الإشكالية التالية :

هل حقيقتنا ليبيا تعيش الإستقرار السياسي ؟

### التساؤلات الفرعية

## مقدمة

ومن خلال هذه الإشكالية سنحاول تفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

- ما هي التنظيمات و الجهات المؤثرة في ذلك ؟
- ما هي نتائج الانهيار التام في ليبيا ؟
- كيف تعاملت دول الجوار مع هذا الخطر الدائم ؟

### فرضيات الدراسة :

انطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها ، قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- كلما يؤثر عدم الاستقرار في ليبيا كلما أثر ذلك على أمن المنطقة.
- كلما زاد عدد الميليشيات كلما لعبت دورا كبيرا في ذلك.
- تلعب الجماعات الإسلامية الدور الأكبر في المنطقة.

### - المقاربة المنهجية:

اعتمدنا في هذه الدراسة على أربعة مناهج و المتمثلة في :

**المنهج التاريخي :** لقد استخدمنا هذا المنهج لإتباع الخطوات التي مر بها النظام السياسي في ليبيا و أهم

المحطات التاريخية التي مرت بها ليبيا منذ وصول القذافي إلى السلطة إلى غاية 2015 و باعتبار هذا

المنهج الطريقة العلمية المتبينة للحقائق التاريخية .

**المنهج الاستطلاعي:** معتمدين في هذه الدراسة على الأخبار التي تبثها القنوات الإخبارية أو المواقع

الإلكترونية والصحف والمجالات بالإضافة إلى العديد من التصريحات و الوثائق.

**المنهج المقارن :** إذ تقوم المنهجية المقارنة بالتمييز بين خصائص و ظروف فترة عن أخرى لفترة ( فترة

القدافي و الفترة التي تلت بعد سقوط نظام القذافي ) الذي يوصف الإختلاف بين الفترتين

**المنهج الوصفي التحليلي :** و اعتمدنا على هذا المنهج لدراسة الحالات التطورية و الميدانية في ليبيا ، و

تحليل الأحداث التي مرت بها ليبيا أثناء حكم القذافي وبعد سقوط النظام.

- كما قمنا الاعتماد على المقاربات منها مقترح النظم السياسي لكل من دافيد إيستون وغبريال ألموند

و هارود لاسويل حيث اعتمدت هذه المقاربة على المدخلات و المخرجات.

### النظريات المستعملة في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على نظريتين و المتمثلة فيما يلي

**النظرية الواقعية:** رغم ثراء ميدان العلاقات الدولية بالعديد من النظريات والمقاربات إلا أن الواقعية حازت

على النصيب الأوفر من اهتمام الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية ، وتعتمد على المقاربة الأمنية

في التعامل مع القضايا.

**الواقعية الجديدة :** تعرف أيضا بالواقعية البنوية أو الواقعية العصرية ، و تعتبر ذاتها امتدادا

للواقعية التقليدية ، و تعتبر الواقعية الجديدة هي رؤية نسقية للسياسات الدولية و هي عكس

التقليدية ، فإنها تربط الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات

تعاونية.

### صعوبة الدراسة:

فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث هو قلة المصادر المتخصصة

والحيادية والمراجع الأكاديمية.

**أدبيات الدراسة:**

الموضوع الذي تناولناه من المواضيع الحديثة، ولذلك نجد بعض الدراسات السابقة والمتمثلة في :

1- صويلح عبد الله " الوضع الأمني في ليبيا و إنعكاساته على دول الجوار " مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ، جوان 2015.

2- علاء الدين زردومي " التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي " مذكرة مكملة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012-

2013.

3- نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مركز البحوث

والدراسات السياسية، القاهرة، 1988.

**مجالات الدراسة :**

- **المجال المكاني:** ليبيا كدولة شكلت حدودها ومعالمها بعد نهاية الاستعمار الإيطالي وكجماهيرية

ارتبطت بنظام سياسي بقيادة القذافي لمدة 42 سنة، وعلاقتها مع دول الجوار

- **المجال الزمني :** و يتمثل في الفترة التي وصل فيها القذافي إلى الحكم سنة 1969 إلى غاية

2015 بإعتبارها الفترة الحاسمة التي تساعدنا على التعايش مع الحدث.

- **المجال الموضوعي** والذي ينصرف إلى دراسة وتحليل وتفسير مختلف الأحداث والتفاعلات

التي مرت بها ليبيا القذافي وما بعده وعلاقتها بالقوى الإقليمية و الدولية.

## تقسيم الدراسة

شملت دراستنا ثلاثة فصول رئيسية:

**الفصل الأول** هو نبذة تاريخية عن ليبيا و علاقتها الخارجية في عهد القذافي، وفيه قسمنا الدراسة إلى ثلاث مباحث أين تناول المبحث الأول ليبيا القذافي وعلاقتها الخارجية و ذلك من خلال إبراز مواقف القذافي المختلفة تجاه القضايا العربية ، ثم تناولنا في المبحث الثاني دور ليبيا في القارة الإفريقية من خلال التطرق إلي توضيح علاقة ليبيا بدولة التشاد و علاقته بالطوارق وموقفه من الإتحاد الإفريقي، أما المبحث الثالث قمنا بدراسة علاقة القذافي بالدول الكبرى وفيه درسنا علاقته بالإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و تطرقنا أيضا إلي تنازل ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل

**أما الفصل الثاني** وهو بعنوان نظام القذافي ودوره في ضبط الساحة الداخلية أين قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى علاقة القذافي بالتيارات الإسلامية وعلاقته مع الإخوان المسلمين وأيضا تحدثنا عن الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة وقمنا بتوضيح علاقتها مع الجماعة السلفية للدعوى والقتال الجزائرية وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كما تناولنا رد فعل القذافي على التيارات الإسلامية المسلحة. أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى انطلاق الثورة وردود الفعل الإقليمية والدولية وقسمنا هذا بعوامل قيام الثورة وردود فعل القذافي تجاه الثورة إعلاميا، سياسيا وعسكريا، ورد فعل القوى الإقليمية والدولية تجاه هذه الثورة، وفي المبحث الثالث فدرسنا فيه نتائج الناجمة عن الثورة الليبية على الوضع الداخلي، و هذا بإنتشار المليشيات المسلحة و ظهور أزمة الشرعية و تزايد خطر الإرهاب و الهجرة غير الشرعية

## مقدمة

---

أما الفصل الثالث تمت عنونته بنتائج عدم الاستقرار في ليبيا على المستوى الخارجي، وتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين فالمبحث الأول تناولنا فيه التنافس الدولي ومخاطر التقسيم ، وفي آخر المبحث الأول تطرقنا فيه إلى أهم الحوارات السياسية لحل الأزمة الليبية .

أما المبحث الثاني يتناول عدم الاستقرار السياسي في ليبيا و انعكاساتها على دول الجوار في المجال الأمني والسياسي والاقتصادي، وفي خاتمة هذا المبحث حاولنا تقديم بعض السيناريوهات المحتملة لمستقبل ليبيا في ظل هذه الأزمة.

# الفصل التمهيدي الإطار المفاهيمي للدراسة

## مفهوم النزاع

يزخر حقل النزاعات الدولية بالعديد من المصطلحات التي تصف الحالات النزاعية في العلاقات الدولية. لذا نجد بعض الباحثين يستعملون مثلاً مصطلح "النزاع" لوصف ظاهرة نزاعية معينة، في حين يصف البعض الآخر الظاهرة نفسها بالأزمة أو الحرب أو التوتر. وذلك دونما أي انتباه لمدلول هذه المصطلحات، مما يؤدي أحياناً إلى الالتباس.

يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد - سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر - تتخبط في تعارض واعي مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس يعرف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.<sup>2</sup>

فالسويدي بيتر فالنستاين - أحد كبار المختصين في مجال السلم والصراع - اعتبر أن النزاع وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وفي الوقت نفسه الحصول على نفس الموارد المادية أو غير المادية. وتكون هذه الموارد غير كافية لإرضاء هذه الأطراف بشكل متزامن.<sup>3</sup>

داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط 1. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985. ص 140.

2، نفس المرجع السابق. ص 9.

<sup>3</sup> الحديثي عباس غالي، "أنماط الصراعات البيئية" بتاريخ 07- أكتوبر 2016 علي الساعة 14:30 http://omu.edu.ly

كما يعتبر Coser أن النزاع هو صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر.<sup>1</sup>

ولقد عمل كل مفكر على تصنيف النزاع من خلال منظور أو زاوية معينة. فلقد اعتبر مارسيل ميرل أن النزاعات أو الأزمات تصنف إلى ثلاثة أنماط، تبعا لطبيعة موضوع الصراع:

1- محاولة الحصول على الاستقلال: ويدخل في هذا التصنيف حروب تصفية الاستعمار والحروب الانفصالية(بنجلاديش-بيافرا...).

2- الرغبة في السيطرة على الحيز ( تعديل الحدود أو التوسع الإقليمي على حساب الدول المجاورة ) الجزائر والمغرب-إثيوبيا والصومال...).

3- محاولة فريق أو عصابة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض إرادتهم على خصومهم. وتدخّل في هذا الإطار معظم الحروب الأهلية والانتقالات، وهي ما يسميها مارسيل ميرل بالأزمات الإيديولوجية.<sup>2</sup>

1 حماد كمال، النزاعات الدولية(دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، ط 1. لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 ، ص 11.

<sup>2</sup> ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط 1. القاهرة: المستقبل العربي، 1986 . ص 506-507.

التوتر:

يعود التوتر إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة. والتوتر حسب مارسيل ميرل هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة" ، إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع.

فالتوتر إذن ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض. في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداة وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع.<sup>1</sup>

#### الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي أحد القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي، ويعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم السياسية تعقيدا وغموضا، وهو مفهوم معياري فما قد يتسبب في استقرار دولة ما، قد يتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دولة أخرى، و من بين أهم التعاريف المقدمة لهذا المصطلح نجد :

يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان، أي القرار والثبات، فيقول المولى عز وجلّ "يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع و إن الآخرة هي دار القرار".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية(مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط). القاهرة: مكتبة

غريب ص 8.

<sup>2</sup> قرآن الكريم ، سورة غافر ، الآية 39

بمعنى أن الآخرة هي محل الإقامة ومنزل السكون والاستقرار. ويقول أيضاً في نفس السورة، الآية 64، بعد بسم الله الرحمن الرحيم "الله الذي جعل لكم الأرض قراراً والسماء بناءً...."<sup>1</sup>، أي أن الأرض قارة ساكنة مهيأة لكل مصالح البشر، يستقرون فيها ويتمكنون من حرثها وغرسها، و البناء فوقها والإقامة فيها.

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون و الثبات و القرار، في القرآن الكريم أو عند المفكرين العرب، لا يختلف عن المعنى الذي تفسره مختلف القواميس الأجنبية أو التعاريف التي وردت في شأن مفهوم الاستقرار، فالقاموس الفرنسي لاروس يرى أن صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حالها أي على ما هي عليه<sup>2</sup>، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر".

أما الموسوعة البريطانية فتعرفه بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً

على نفسه خلال الأزمات ، و بدون صراع داخلي"<sup>3</sup>.

ارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرفه آلان بال في قوله بأنه حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة و الجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية". كما يعرف على أنه "ظاهرة متغيرة نسبياً تؤثر إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته لإجراء ما يلزم من متغيرات لمقاومة توقعات الجماهير و احتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة و ذلك للحفاظ على الشرعية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> قرآن الكريم، سورة غافر، الآية 64.

<sup>2</sup> قاموس الفرنسي لاروس ، ص 50.

<sup>3</sup> BENTON HELEN, 1999. ENCYCLOPEDIA BRITANICA, LONDON, P727

<sup>4</sup> أحمد الرجوب سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، 2005 ، ص 75.

ويشير ريتشارد هيغوت إلى وجود ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي، الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر، أما الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة ، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر. بينما ينظر الاتجاه الثالث للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله و مستوياته. وكتعليق على هذه الاتجاهات الثلاثة يمكن القول أن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي ، بل يرتبط بمضمون هذا التغيير و وجهته، إذ أن الكثير من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام و فاعليته. أما عن كون الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي فإن كثرة اللجوء إلى العنف السياسي تصور إفلاساً في وسائل التغيير أو قناعة بعدم جدواها. وعليه فإن ريتشارد هيغوت يخلص إلى القول بأن الاستقرار السياسي هو "قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات و الحد من العنف السياسي و تزايد شرعية النظام".<sup>1</sup>

ترى كارولينا كورفال أن "الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل و النزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام و يخل به.

ويعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي ، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقصى الظروف". و هذا معناه أن الاستقرار السياسي مرتبط بطبيعة وبشكل النظام

<sup>1</sup> عبد القادر بدر الدين (إكرام)، "ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر". أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1981. ص 36

السياسي ، فكلما كان للنظام الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات، حيث يستغل القوة ويستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب ، أمكننا القول أن النظام العام داخل الدولة مستقر.<sup>1</sup>

أما حسين موسى الصفار فيرى أن "الاستقرار السياسي و الاجتماعي يعني ، وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة و أطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض فيقع بينها العداء و النزاع و تندلع بالتالي الحرب" وهذا يعني أنه تم التركيز في هذا التعريف على مفهوم جد مهم يجب توفره ليتحقق الاستقرار السياسي هو مفهوم الشرعية ، فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يتحقق الاستقرار و حينما تختل هذه العلاقة يحدث الاستقرار أو الاضطراب، والتي تؤدي حتماً إلى مواجهات و صدام بين أفراد الأمة أو الشعب الواحد وهناك من يرى بأن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير الجذري و الكامل للنظام السياسي من خلال عدم تعرضه للتغيير الكامل بصورة مستمرة.و فريق آخر يرى بأنه"غياب التغيير المتكرر والجذري في الحكومة فالنظام غير المستقر سياسياً هو النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متعددة و متكررة"(سواء على مستوى رئيس الحكومة ، أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء) كل سنة، بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برمته" و هذا يعني أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة و النسبية ، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسسات لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته و فعاليته.<sup>2</sup>

هذا وقد عرف هيروتز الاستقرار السياسي من خلال تعريف شامل يحتوي على مضامين

<sup>1</sup> - عبد الرحمان موسى النهار مهيديات، أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة لأردن،السعودية،مصر،تونس). رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك 2006، 2007 ص 27

<sup>2</sup> عبد الرحمان موسى النهار مهيديات، مرجع سابق ، ص 28.

تتمثل في تجنب الانهيارات و الانقلابات الفجائية التي تتيح بالنظام السياسي، و بنيته الأساسية، مما يحتم إعادة تشكل المؤسسات و هياكل الحكم.<sup>1</sup>

### تعريف الحرب الأهلية

الحرب الأهلية هي حرب بين المجموعات التي تنظم داخل الدولة القومية نفسها، والهدف من جانب واحد قد يكون للسيطرة على البلد أو المنطقة، من أجل تحقيق الاستقلال للمنطقة، أو لتغيير السياسات الحكومية. ومن شدة الصراع عالية، وكثيرا ما تتطوي على القوات المسلحة النظامية ، وهذا هو مستمر ومنظم وعلى نطاق واسع. الحروب الأهلية قد تسفر عن أعداد كبيرة من الضحايا واستهلاك موارد كبيرة.

الصيغة الأساسية لتعريف الحرب الأهلية بسيطة: أن يكون العنف أهليا ، وأن يكون حرباً وأن يكون الهدف منها هو ممارسة السلطة الوطنية أو الاستيلاء عليها. الجانب "الأهلي" يعني أن الصراع يجب أن يحدث داخل الأراضي التابعة للدولة، إلى حد كبير بين الأهالي في تلك الأراضي، وأن يتضمن مشاركة شعبية. والحرب الأهلية يجب أن تكون حرباً - حسب التعريف الوارد في القاموس "صراع عدائي تستخدم فيه قوات مسلحة" بالنسبة للصومال المعيار هو أن يكون هناك حد أدنى من التنظيم، والشكل، والتعرف على الأطراف المتحاربة. كذلك تتطلب الحرب الأهلية قادة يتحدثون عن ماذا يقاتلون من أجله وشعب يفهم كل ما يدور الانقسامات، الناس، والأهداف.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي . القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1988 . ص5 .

<sup>2</sup> تاريخ الحرب الاهلية ... وكيفية الخروج منها نقلا عن الرابط التالي  
<http://www.somaliatodaynews.com/port/2010-01-04-18-49-29/1793-2011-01-22-16-12-21.html>

بتاريخ 07 - 10 - 2016 على الساعة 15:16

## تعريف الإرهاب

حتى الآن لم يوضع تعريف عام وشامل لجميع أنواع الإرهاب، لكن على الرغم من ذلك نجد تعاريف بعض الأكاديميين:

- فقد عرف الفقيه ليكين<sup>1</sup> Lemkin الإرهاب عامة بأنه ( يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف)

- ويرى الدكتور نبيل حلمي أن الإرهاب (هو الاستخدام غير المشروع للعنف بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها اتجاه موضوع ما)<sup>2</sup>.

## الهجرة غير الشرعية :

يعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة ، بينما يعتبرها آخرون انتهاكاً للقانون بدون ضحايا ، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية<sup>3</sup> ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية أمر ينبع من القانون الدولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة مثل العمال اليدويين، وطالبي حق اللجوء ، بينما تفضل أسواق العمل الدولية ذوي المهارات العالية ، وفي هذا الصدد ينظر أصحاب السلطة السياسية و الاقتصادية إلى الهجرة لوافدة باعتبارها تهديداً محتملاً للسيادة ، والهوية القومية ، ولذا تسعى الحكومات إلى الحد منها ، وتقبيدها.

<sup>1</sup>يوادي حسنين المحمدي، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، ، دار الفكر الجامعي، شركة جلال للطباعة العامرية ، الإسكندرية، 2004. ص ص54-57.

1 نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 21.

<sup>3</sup> محمد حسين صادق حسن ، الهجرة الخارجية وأثارها على البناء الطبقي ، دراسة ميدانية على قريتي خزام و العيايشا بمحافظة قنا ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب جامعة جنوب الوادي ، العام 1998 ص 8

وهناك من يرى أن الهجرة الدولية هي إحدى نتائج المد الرأسمالي، وبالأخص تدويل الأسواق ، حيث يحتاج رأس المال إلى استغلال قوة عمل رخيصة، ولابد من انتقال منظم لضبط عملية التراكم الرأسمالي، فعندما يحدث تباطؤ في دورة رأس المال توصم هجرة العمالة بأنها هجرة غير شرعية .

وتلقي التعريفات التالية للهجرة غير الشرعية الضوء على صور مهاجريها :

فهناك من يعرفهم بأنهم هم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل عادة ، وذلك بدون الوثائق ، والتصاريح اللازمة ، وهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون أي<sup>1</sup> دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة ، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بوثائق مزورة، أو بتصاريح دخول مؤقتة ، ولكنهم تجاوزوا مدتها. كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطراً معيناً غير شرعية، أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح، ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين، أو الغرياء غير الشرعيين

### التعريف الجريمة المنظمة

إن غالبية الفقهاء يؤكدون ويتفقون على صعوبة إيجاد تعريف موحد جامع ومانع

لجريمة المنظمة سواء في الفقه الغربي أو العربي.

<sup>1</sup> محمد حسين صادق حسن، مرجع سابق ، ص 9

يعرف الدكتور ماروك نصر الدين: "بأنها الجريمة التي تأخذ طابع التعقيد والاحتراف القائم على التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق، والمدعم بإمكانيات تمكنه من تحقيق أهدافها مستخدمة في ذلك كل الوسائل والسبل ومستندة إلى قاعدة من المجرمين والمحترفين".<sup>1</sup>

كما ذهب جانب من الفقه إلى تعريف الجريمة المنظمة: "بأنه مشروع إجرامي قائم على أشخاص يوحدون صفوفهم من أجل القيام بأنشطة إجرامية، على أساس دائم ومستمر، من خلال كيان أو تنظيم عصابتي، ذي بناء هرمي - مستويات قيادية ووسطى ومتخصصة

وتنفيذية- ويحكم هذا الكيان نظم ولوائح داخلية صارمة، تضبط إيقاع العمل داخله، ويستخدم في سبيل تحقيق أغراض العنف والتهديد والابتزاز والرشوة، لإفساد مسؤولي القانون وأجهزة العدالة الجنائية بوجود عام، وفرض سطوتهم عليهم لتحقيق أقصى استفادة من القيام بالنشاط الإجرامي، سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة".<sup>2</sup>

وعرفها الأستاذ جهاد محمد بريزات على: "أنها تلك الجريمة التي ترتكب من تنظيم إجرامي هيكلي يتكون من شخصين فأكثر، تحكم قواعد معينة من أهمها قاعدة الصمت ويعمل هذا التنظيم بشكل مستمر لفترة غير محددة، ويعبر نشاط حدود الدول، ويستخدم العنف والإفساد والابتزاز والرشوة في تحقيق أهدافين ويسعى للحصول على الربح المادي ويلجأ لعملية غسيل الأموال لإضفاء الشرعية على عوائد الجريمة".

<sup>1</sup> ماروك نصر الدين، الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق، مجلة كمية أصول الدين، الصراط، السنة الثانية، العدد 3، سبتمبر 2000، ص13

<sup>2</sup> أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، دار الطلائع لنشر والتوزيع والتصدير، بدون طبعة، القاهرة، 2006، ص 110-111

الفصل الأول  
نبذة تاريخية عن ليبيا  
وعلاقتها الخارجية  
في عهد القذافي

## مقدمة

تعرضت ليبيا شأنها شأن دول المغرب العربي من مرارة الاستعمار لسنوات طويلة، حيث سلمتها الدولة العثمانية عام 1912 إلى إيطاليا، واستمر احتلال هذه الأخيرة إلى عام 1932، ورافق هذه الفترة ثورة مقاومة من قبل الليبيين، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تم تقسيم ليبيا بين كل من بريطانيا وفرنسا، وبعد صدور قرار من الأمم المتحدة عام 1949 ينص على استقلال ليبيا في مدة أقصاه سنتين تحصلت ليبيا على استقلالها كمملكة اتحادية، وتسلم الحكم "محمد إدريس السنوسي" في 24 ديسمبر 1951، فبعد الأول من سبتمبر عام 1969 بمثابة بداية جديدة في تاريخ ليبيا عندما قامت "حركة الضباط الوحدويين الأحرار" في الجيش الليبي بقيادة معمر القذافي بالاستيلاء على السلطة بعد الانقلاب العسكري والإطاحة بالنظام الملكي وتغييراً جذرياً في العلاقات ليبيا الخارجية، ومن خلال هذا الفصل سنحاول إبراز مواقف وعلاقات معمر القذافي على المستوى العربي والإفريقي وبالقوى الكبرى.

## المبحث الأول: ليبيا القذافي وعلاقتها الخارجية (القضايا العربية)

## المطلب الأول: موقف القذافي اتجاه اتخاذ ودمج الجمهورية العربية الإسلامية

## أولاً: اتجاه الجمهورية العربية

وقع كل من الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية، والرئيس معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس وزراء الجمهورية العربية الليبية، والرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية على اتفاقية ودستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية في بنغازي بتاريخ 18 أبريل 1971، وقد أجري عليه استفتاء شعبي في الأقطار الثلاثة في أول سبتمبر سنة 1971. وقد كان هذا الاتحاد يعد تحولاً في مفهوم القومية العربية وبناء نظام ديمقراطي واشتراكي يحمى حقوق

المواطن ويصون حرياته الأساسية، ويدعم سيادة القانون. والاتفاق لم يتم تطبيقه عملياً والسبب الأساسي لعدم نجاحه هو اختلاف الدول الثلاثة على بنود الاتفاقية.<sup>1</sup>

### ثانياً: دمج ليبيا في إطار الجمهورية العربية الإسلامية

وقع القذافي اتفاقاً مع حبيب بورقيبة رئيس تونس آنذاك لدمج الدول في عام 1974. وجاء هذا الاتفاق بمثابة مفاجأة لأن بورقيبة قد رفض عرضاً مماثلاً من قبل. وبعد أسابيع من الاتفاق، قال أنه يجب تأجيل الاستفتاء. لم تكن فكرة دمج الدول تحظى بشعبية كبيرة في تونس، ولذلك فقد الكثير من الاحترام من جانب شعبه. وجاء في الاتفاق على أن يكون بورقيبة رئيساً في حين ينصب القذافي وزيراً للدفاع ولكن الاتفاق لم يتم ذلك.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: موقف لـقذافي من القضية الفلسطينية ونزاع الصحراء الغربية

#### أولاً: القضية الفلسطينية

في أولى سنوات حكمه صب القذافي القضية الفلسطينية الأولوية وكان هذا جزءاً من خدمته للقومية وبرزت تنظيمات فلسطينية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية والقيادة العامة. كان هناك إحساس لدى دول عربية، من بينها ليبيا القذافي، أن هذه التنظيمات يمكن أن تشكل بديلاً عن حركة فتح. وهكذا قامت ليبيا برئاسة القذافي بتسليح هذه التنظيمات ودعمها في لبنان في موازاة تسليح ودعم تنظيمات لبنانية كانت تسمى القوى الوطنية اللبنانية. كانت طريقة معمر القذافي المفاجئة والمباشرة مختلفة عن أسلوب ياسر عرفات الذي كان يرغب في الحصول على المساعدة من الدول العربية

<sup>1</sup> جمعة عمار إنبية، "السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية" مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية 1994 - 1995، ص 93.

<sup>2</sup> نفس المرجع، نفس المكان.

من دون أن يتيح لها الإمساك بالقرار الفلسطيني أو التأثير في البرنامج الفلسطيني. وأكد أنه لا يجب أبدا الاعتراف بالكيان الصهيوني حتى تحل قضية الشعب الفلسطيني وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وقيام دولة واحدة ديمقراطية، وأضاف أن كل الدول العربية التي لها علاقات مع إسرائيل هي أنظمة جبانة.

وكان القذافي ينتقد الولايات المتحدة بسبب دعمها لإسرائيل. القذافي دعم الفلسطينيين في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وكان يعتبر إنشاء إسرائيل عام 1948، احتلال استعماري غربي وقسري في العالم العربي. دعوة الدول العربية إلى شن "حرب مستمرة" ضد إسرائيل، في عام 1970 بادر ل صندوق الجهاد لتمويل المسلحين المناهضين لإسرائيل. وفي جوان 1972 أنشئ القذافي المركز الناصري للمتطوعين لتدريب المقاتلين المناهضين لإسرائيل.<sup>1</sup>

### ثانياً: نزاع الصحراء الغربية

دعم القذافي البوليساريو في البدايات الأولى للنزاع . ولم يكن على أساس دعم جبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كحركة انفصالية تهدف إلى الاستقلال عن المملكة المغربية - حسب الأطروحة المغربية - وإنما "كحركة تحرير" في مواجهة الاستعمار الإسباني ، وكان القذافي يعتبر نفسه المؤسس المنشئ للبوليساريو ، وأنه هو الذي دعمها بالسلح الذي جعل منها قوة حية تتصدى للوجود الإسباني في الصحراء ، وهو ما يبدو واضح من خلال خطابه بمناسبة ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1987 بقوله: "... أستطيع أن أتكلم عن قضية الصحراء أكثر من أي طرف آخر لأن البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، نحن الذين أسسناها عام 1972 ، ونحن الذين

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص94.

دربناها وسلّحناها لتطرد الاستعمار الإسباني من الساقية الحمراء ووادي الذهب، ولم نسلحها لإقامة دولة، ولم نقل لهم: انضموا إلى موريتانيا أو الجزائر أو المغرب أو لا تتضمنوا، ... دربناها وسلحناها لتحرير الأراضي العربية من الاستعمار الإسباني".

وبعد انسحاب إسبانيا من الصحراء لم يتحمس القذافي لقيام دولة في الصحراء وقد عزز الموقف الليبي الداعم لجبهة البوليساريو بعد التقارب مع الجزائر في لقاءات حاسي مسعود في 28 و 29 ديسمبر 1985 بين القذافي وبومدين، وبعد رفض الرئيس الموريتاني المختار ولد داده الاقتراح الليبي بإنشاء فدرالية بين موريتانيا والصحراء الغربية . وبعد نشوب الحرب بين موريتانيا والبوليساريو عامي 1976 – 1978 حاول القذافي التوازن بين حلفائه حتى وقف إطلاق النار بين موريتانيا والبوليساريو.<sup>1</sup>

وبعد الانقلاب على المختار ولد داده ، عادة القذافي لينشط دعمه لجبهة البوليساريو بل وقام بالاعتراف بالجبهة في أبريل 1980، وتقاديا للعزلة ومضعفاتها. سعت ليبيا إلى تعزيز علاقاتها مع المغرب حيث حرصت على استضافة القمة الأفريقية سنة 1982 ودعا الملك الحسن الثاني، الذي اشترط رفع يد ليبيا عن القضية الصحراوية لتطبيع العلاقات مع ليبيا. واثر الزيارة التي قام بها الوزير الأول الإسرائيلي شمعون بيرس للملكة المغربية بتاريخ 21 جويلية 1986 ، توترت العلاقات الليبية المغربية من جديد ، وبقي الدعم الليبي للبوليساريو يتقلب بتقلبات مزاج القائد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود سالم الصوفي، "أزمة الصحراء الغربية: تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي: مقارنة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية"، (نواكشوط: الناشر المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام 2008 )، ص66.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان .

## المطلب الثالث: علاقة القذافي بدولة السودان و ملف دارفور

## أولاً: العلاقات السودانية الليبية

مرت العلاقات السودانية الليبية بمتلازمة متأرجحة بين الصعود والانحدار، فخلال الأعوام الأربعين الماضية ظهر خطان لهذه العلاقة المزدوجة: خط يدعم الخرطوم ويفتح المنشآت الاستثمارية مثل برج الفاتح على شارع النيل بالخرطوم، وخط آخر يستقطب معارضي النظام، من المساندة وتقديم الدعم إلى الاحتواء<sup>1</sup>.

لم يكن الغموض الذي شاب علاقة ليبيا بملف دارفور بأقل من غموض القذافي نفسه الذي عاصر ثلاث حكومات سودانية، منها حكومتان عسكريتان تتوسطهما ديمقراطية قصيرة، تأرجح موقفه فيها بشكل بّين. فقد شهدت العلاقة توتراً مع نظام الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري ثم الرئيس الحالي عمر البشير، أكثر مما شهدته في فترة الديمقراطية الثالثة

وصل الملازم حينها معمر القذافي إلى السلطة في ليبيا إثر انقلاب عسكري، في نفس العام الذي وصل فيه نميري إلى السلطة في السودان، وكان ذلك عام 1969.

سما انقلابيهما - في مجافاة واضحة للحقيقة- بالثورة، فكانت ثورة مايو في السودان وثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا. ولما جاء هذان النظامان الثوريان في أعقاب نكسة 1967 بمصر، وتزامنا مع ثورية الزعيم جمال عبد الناصر، خرجت من تكامل الأنظمة الثلاثة (مصر والسودان وليبيا) فكرة الوحدة بينها.

كانت الفكرة أن يكون هناك تكامل قومي يقوم على أساس الاندماج الاقتصادي والعلاقات الأخوية

التي ترفع شعارات ناصر القومية لتطبيقها في هذه الدول وفي الوطن العربي الكبير.

<sup>1</sup> منى عبد الفتاح، "العلاقات السودانية الليبية.. مزاجية التفكير والممارسة"، موقع الجزيرة نت ، 26 أكتوبر 2011..

وباعتبار هذه الوحدة، أخذ الزعيم القذافي يتصرف في الشأن السوداني بشكل مباشر، فقد اعتقل مجموعة انقلابية كانت تعتزم الانقلاب على الرئيس نميري، أجبرتهم السلطات الليبية على الهبوط في ليبيا من على متن طائرة الخطوط الجوية البريطانية ليتم تسليمهم إلى نميري، وقد أعدمهم الأخير مع عدد من قادة الحزب الشيوعي السوداني المشاركين في الانقلاب<sup>1</sup>.

ولأنّ أخلاق المنقّلين على الديمقراطية تضيق أحيانا، فإن فترة التعاون والتطبيع في العلاقات بين الرئيسين الليبي والسوداني لم تدم طويلا، وكانت القشة التي قصمت ظهر ذاك الوئام توقيع السودان على اتفاقية تلزمه بعدم التدخل في شؤون الدول الأفريقية المجاورة، ووفقا لذلك أمر النميري بإنزال مجموعة طائرات عسكرية ليبية كانت تعبر الأجواء السودانية في طريقها إلى أوغندا التي كانت على وشك الدخول في حرب مع تنزانيا، وأمر بإعادتها إلى ليبيا مما اعتبره القذافي خيانة.

تلك الحادثة جعلت القذافي يحتضن القيادات المعارضة لنظام النميري المسماة حينها قوى الجبهة الوطنية والمكونة من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والإخوان المسلمين، فمدها بالسلاح والتمويل مما مكّنها من غزو الخرطوم عام 1976، وهي ما تم التعرف عليها باسم "غزوة قوات المرتزقة".

تواترت الأحداث ليتبنى النميري مساعدة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، فرد القذافي بعدها عسكريا بقصف الإذاعة السودانية عام 1984 بطائرة ليبية لاعتقاده أن الجبهة تبث إرسالها من هناك. ثم احتوت ليبيا كثيرا من المعارضين واللاجئين السياسيين الفارين من قمع نميري. وجاء بعدها إعلان القذافي عن دعمه للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق عام 1984.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان .

وفي هذا المفترق كان القذافي على الصعيد العربي يساند القضية الفلسطينية كرد فعل لقطيعته مع الولايات المتحدة وسياستها الداعمة لإسرائيل، بينما كان نظام النميري متقاربا مع واشنطن حين رحل اليهود الفلاشا إلى إسرائيل، فكانت سببا في زيادة سوء العلاقات بين النظامين<sup>1</sup>.

أما الفترة التي شهدت هدوءا نسبيا في علاقات البلدين فكانت فترة الديمقراطية الثالثة بين عامي 1986 و1989، لأن زعماء المعارضة والذين كانوا على خلاف مع نميري استجاروا بليبيا فاحتوتهم، ولما رجعوا بعد ثورة افريل 1985 وسقاط نظام نميري، عملوا على تمتين العلاقات مع ليبيا عرفانا لما قدمته لهم.

في حين فترة الإنقاذ وبعد انقلاب عمر البشير عام 1989، شهدت العلاقة بين البلدين تقاربا ملموسا لم تظهر فيه أي خلافات إلا عندما رفع النظام السوداني الشعارات الإسلامية، واستشهد بحركات إسلامية مماثلة بشمال أفريقيا في الجزائر وتونس، ودعوته قيادات حركات إسلامية إلى الخرطوم في فعاليات مختلفة.

ورغم عدم تأثير الجماعات الإسلامية في ليبيا مقارنة بدول شمال أفريقيا فإن القذافي توجس خيفة من تحالف هذه التيارات الإسلامية المحيطة به مع الجماعة التي استولت على الحكم في السودان.

## ثانيا : القذافي وملف دارفور

ظلت العلاقات الدبلوماسية الليبية مع السودان في حالة من الارتباك، كشأنها مع كثير من الدول الأفريقية التي لديها امتدادات قبلية جذورها في ليبيا وفروعها تعبر الحدود إلى مصر وتشاد وتونس<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

وينفس روح الزعامة التي تشربها القذافي من الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، أراد أن يجعل لليبيا دورا فاعلا حتى لو كلفه ذلك التدخل في شؤون البلاد المجاورة، فحاول من منطلق تبنيه قضية القومية العربية - في استماتة وفشل واضحين - الاتحاد مع سوريا ومصر، ثم اتحاد ليبيا وتونس.

وطبقا لروحه الثورية وطموحه في التوسع عسكريا، وبناء على حسابات وأوهام تصدير الثورة، فقد غزا تشاد عام 1987 لضم قطاع اوزو إلى ليبيا. وعلى إثر هذه المواجهات فكر القذافي في تأمين حدوده الجنوبية بخلق وجود معين في دارفور.

هذا الوجود غذاه أبناء دارفور بهجرتهم إلى ليبيا عبر الحدود البرية المفتوحة على السودان، في أزهى عصور ليبيا حيث بئر النفط المسال القريب منهم. وفي ليبيا انضموا إلى الجهاز السياسي المسمى اللجان الشعبية الثورية، ومنها ظهرت الحركات المسلحة في دارفور عند نشوب الحرب هناك.

وبدلا من انهيار العلاقات بين البلدين، احتوت الدبلوماسية السودانية قلب مزاج القذافي، واحترم السودان حاجته للعب دور إقليمي بعد الحصار الغربي المفروض عليه منذ العام 1992 على خلفية قضية لوكربي.

كما أن السودان كان يعيش ظروفًا مشابهة على خلفية العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه ووضعه في قائمة الدول الراحية للإرهاب، فكان التعاون بغرض كسر الحصار بين البلدين<sup>2</sup>.

وعندما اشتعلت الحرب في دارفور عام 2003، شكلت الحركات المسلحة - كحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان وفصائل أخرى - جبهات للمعارضة والمطالبة باستقلال الإقليم الذي يعاني تهميشا كليا.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

أدت المواجهات بين هذه الحركات والحكومة إلى التصعيد الدولي لقضية دارفور، فعقد القذافي ملتقى في ليبيا عام 2004 على أول أيام الحرب، ضم الحركات المسلحة. وقد لعبت تشاد وليبيا دورا حيويا في إنكاء نار الصراع بتقوية الحركات واحتوائها واستضافتها.

وبعدما جمدت حركة العدل والمساواة مؤخرا مفاوضاتها مع الحكومة السودانية في الدوحة بحجة مخالفة الحكومة للاتفاقية، أمرت الحكومة بالقبض على خليل إبراهيم بتهمة تورطه في غزو أم درمان في ماي 2008.

ولكن التحركات الدبلوماسية أثرت على وجوده في مصر فغادرها إلى تشاد ليرتكها هي الأخرى بعد تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد في اتفاق الطائف برعاية الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، ليعود بعدها خليل إبراهيم إلى ليبيا التي رحبت به ترحيبا كاملا كرد فعل على ما اعتبره القذافي سحبا لملف دارفور من الرعاية الليبية<sup>1</sup>.

ذلك الملف بطرفيه السوداني والتشادي حققت منه ليبيا استثمارة سياسيا واسعا في لقاءات كثيرة منها: قمة سرت في أكتوبر 2004، وطرابلس في ماي 2006، وسرت الثانية في أفريل 2007 وغيرها. وبينما لم يؤيد القذافي خروج الملف من بين يديه، احتفظ بتأييده المبطن بالرفض عندما نُقل ملف دارفور إلى الدوحة عبر تكليف من القمة العربية.

لم تتن العقيد القذافي عن استضافته خليل إبراهيم كـ الوسايط الدبلوماسية التي أرسلها الرئيس السوداني عمر البشير إلى ليبيا، كما لم يلب طلبه الشخصي عبر الهاتف.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان

احتواء ليبيا للحركات الدارفورية وتواجد زعيم حركة العدل والمساواة هناك بعد طرده من تشاد، أعاد إلى الأذهان غزوة الحركة لمدينة أم درمان في ماي 2008 والتي أعادت بدورها غزو ذات المدينة بواسطة "قوات المرتزقة" المكونة من أحزاب المعارضة والتي دعمها القذافي عام 1976. كل ذلك أدى إلى توتر العلاقات وإغلاق وزارة الداخلية السودانية في يوليو الماضي جميع الحدود والممرات بين ليبيا والسودان.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: دور القذافي في القارة الإفريقية

#### المطلب الأول: القذافي والاتحاد الإفريقي

مع نهاية القرن العشرين، رفض القذافي فكرة القومية العربية، بسبب الإحباط وشعوره بالفشل مثله مثل عموم العرب، بدلاً من ذلك التفت إلى الوحدة الأفريقية، مؤكداً هوية ليبيا الأفريقية. من 1997 إلى 2000، شرعت ليبيا عدة اتفاقات أو ترتيبات المعونة الثنائية مع 10 دول إفريقية، وفي عام 1999 انضمت إلى تجمع دول الساحل والصحراء. وفي جوان 1999، زار القذافي نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا، وحضر في الشهر التالي قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر، داعياً إلى التكامل السياسي والاقتصادي، والدعوة إلى تأسيس الولايات المتحدة الأفريقية وأصبح واحداً من مؤسسي الاتحاد الإفريقي، في جويلية 2002 أعلن أن الدول الأفريقية يجب أن نرفض المساعدات المشروطة من العالم المتقدم. في قمة الاتحاد الإفريقي الثالثة، التي عقدت في ليبيا في جويلية 2005، دعا القذافي لمستوى أعلى في التكامل السياسي، والدعوة إلى جواز سفر واحد لدول الاتحاد الإفريقي، نظام دفاع مشترك وعملة واحدة، وذلك باستخدام شعار: "الولايات المتحدة الأفريقية هو الأمل". وفي جوان 2005، انضمت ليبيا للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، في اوت 2008 أعلن لقب "ملك الملوك" للقذافي من قبل

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان

لجنة جمعت القادة الأفارقة التقليديين. وفي 1 فيفري 2009، عقد له حفل تتويج رسمي في أديس أبابا وإثيوبيا، وبالتزامن مع انتخاب القذافي رئيساً للاتحاد الأفريقي لمدة عام.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: علاقة ليبيا بدولة التشاد

أصبحت ليبيا بمثابة أهم دولة مجاورة لتشاد عندما تولى معمر القذافي مقاليد الحكم في عام 1969. اتسمت العلاقة بين البلدين بالعدائية والتدخلات العسكرية خلال الفترة الرئاسية لحسين حبري، ولكن منذ أن تولى إدريس ديبي السلطة، تخلت ليبيا عن مطالبها التوسعية في البلاد لتتحول إلى وسيط إقليمي يلعب دوراً فاعلاً في مفاوضات السلام بين نظام أنجمينا ومعارضيه. فالنظام الليبي يملك القدرة المالية والسلطة الإقليمية التي تمكنه من إقناع المتنازعين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات ولكنه لم يبذل الجهد المطلوب لضمان تنفيذ تلك الاتفاقيات. استطاعت الدبلوماسية الليبية تحقيق بعض النجاحات قصيرة الأجل وذلك عبر التسهيلات التي قدمتها لنجمينا لاستقطاب المتمردين، ولكنها فشلت في إحراز أي تقدم طويل الأجل لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم في تشاد.

إنّ التناقضات في عملية الوساطة الليبية، بين الضغوط القوية التي تمارسها طرابلس للحصول على توقيع الاتفاقيات ثم إهمالها التام لتنفيذها، تكشف وبكل الوضوح رغبات القذافي الجامحة لبسط نفوذه في المنطقة، أما استقرار ورفاهية الشعب التشادي فهي ليست في مقدمة أولوياته.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أعمار إنبيية، مرجع سابق، ص 104.

<sup>2</sup> ليبيا/تشاد: ما وراء النفوذ السياسي، موجز حول إفريقيا رقم 71، نيروبي/بروكسل، 23 مارس 2010، ص 01.

التدخل الليبي في تشاد له تاريخ متناقض ومؤلم. فقد أدت الإستراتيجية الليبية القائمة في ذلك الوقت على احتلال وضم أجزاء كبيرة من البلاد بالإضافة إلى تقديم الدعم لمعارضين النظام، إلى مواجهات عسكرية عدة خلال الثمانينات وقد استطاعت تشاد صدها بمساعدة مستعمرتها السابقة فرنسا. لم تتمكن ليبيا من استغلال تلك الفترة التي تلت سقوط نظام حسين حبري، وسبقت صعود ديبلي إلى السلطة لصالحها ، حيث تزامنت تلك الأحداث مع فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي ضد طرابلس والتي أدت بدورها إلى عزلة وإضعاف الجماهيرية الليبية. لم يكن أمام طرابلس إلا الرضوخ لذلك التغيير الجيوسياسي واستطاعت على ضوء ذلك تكييف سياستها تجاه جارتها الجنوبية. من هذه الناحية لم يكن باستطاعة ليبيا تغيير مسار الأحداث تغييراً جذرياً ، ولكنها استطاعت أن تفرض وجودها اللاعب أساسياً في الصراع بين ديبلي والمعارضة المسلحة. فقد شارك القذافي، بطريقة أو أخرى، في جميع المفاوضات التشادية الداخلية وأبرزها مفاوضات سرت.

في عام 2007، نتيجة للأزمة السياسية الداخلية في تشاد، وتدهور العلاقات بين تشاد والسودان وظهور أزمة دارفور، تمكنت ليبيا منذ عام 2003 من تعزيز مكانتها بين المتصارعين على السلطة في تشاد. فاستخدمت طرابلس علاقاتها مع المعارضة المسلحة الموجودة على جانبي الحدود التشادية السودانية لتصبح الوسيط الرئيسي بين فصائل المتمردين، أما لعبت دوراً على عودة الاتصالات بين أنجمينا والخرطوم، مما قد ساعد في منع نشوب حرب مباشرة بين النظامين وما قد تحمله من عواقب إقليمية وخيمة.

نجاحات الدبلوماسية الليبية في تشاد لم تدم طويلاً ، ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص01.

- عدم تركيز ليبيا على الإصلاحات طويلة الأجل في تشاد، ورفضها لكل المساهمات الإقليمية أو الدولية من أجل استقرار تشاد لكي لا تفقد هيمنتها على دول الجوار.
- إهمال الجانب التنفيذي للمعاهدات، من النادر أن تستخدم طرابلس نفوذها لإجبار الأطراف المتناحرة على الالتزام بالاتفاقيات، في المقابل، فالمعنيون بهذه الاتفاقيات لا يخفون تشككهم حول الدوافع الخفية للدبلوماسية الليبية.
- في نفس الوقت، تستخدم الحكومة التشادية اللجنة الليبية للمساعي الحميدة لاستمالة المعارضين المسلحين التشاديين، الذين بدورهم يرنون للحصول على أكبر قدر من المكاسب الشخصية من وراء تلك المعاهدات. وأخيراً ، فإن افتقار التنسيق بين المبادرات الليبية ومبادرات السلام الأخرى قد أدى إلى تصعيد الصراع على النفوذ بين المعارضين و تأليب الوسطاء بعضها على البعض.
- جهود الرئيس القذافي لتحقيق السلام في تشاد لم تساعده إلا جزئياً في تحسين صورته على الصعيد الدولي، بل على العكس، فقد عززت سياساته من الرأي القائل بان السياسات الخارجية الليبية لا تزال متناقضة. فالرئيس القذافي يوفر الدعم المالي والسياسي إستراتيجية الرئيس ديبلي المبنية على شراء خصومه بالمناصب والمال، وبالتالي تعيق تلك الإستراتيجية أي إصلاحات داخلية جادة قد تؤدي في نهاية المطاف لخروج تشاد من أزمتها السياسية المزمنة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: القذافي والطوارف

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص01.

عاش الطوارق في أزواد عقوداً من التهميش، فمنذ استقلال دولة مالي عن فرنسا، لم تقم بأي مشروعات تنموية في مناطق الطوارق شمال البلاد، بل قامعتهم عندما قاموا بثورات احتجاجاً على أوضاعهم المأساوية، فعندما قام الطوارق بثورة كيدال 1962 م، قامت الدولة المالية بقمع ثورتهم، وأبادت مواشيهم وسممت آبارهم وبطشت بهم، وعندما قاموا بثورة 1990 م، ارتكبت ضدهم القوات المالية أبشع الجرائم

يتوزع الطوارق أساساً بين الجزائر ومالي والنيجر وليبيا وبوركينا فاسو ويقدر عددهم بنحو مليون ونصف نسمة وهم بربر بدو.

وفي شمال مالي وفي النيجر عانى الطوارق بشدة من آثار جفاف قاحل اجتاحت المنطقة عام 1973 فأهلك الماشية وتسبب في مجاعة غير مسبوقة.

وقد اضطر الكثير من أسر الطوارق إلى النزوح إلى ليبيا التي وفرت في مرحلة أولى المأمن والملجأ للجميع<sup>1</sup>.

وفي ثمانينيات القرن الماضي تلقى بعض الطوارق تكويناً عسكرياً في ليبيا لإعدادهم لخوض حروب في تشاد ولبنان وفلسطين بشكل خاص، وعاد بعضهم إلى بلدانهم الأصلية كمالي والنيجر للإسهام في حركات الطوارق المتمردة هناك.

وبعد هذه التمردات لجأت إلى ليبيا موجة جديدة من الطوارق الفارين من الصراعات المحتدمة في مواطنهم الأصلية. وأصبح بعضهم ضباطاً في الجيش الليبي مثل سيدي الأمين وهو طوارقي مالي حارب في التسعينيات في صفوف حركة التمرد الطارقية المالية المعروفة باسم: "الجيش الثوري لتحرير أزواد".

<sup>1</sup> سرج دانييل، الطوارق و العلاقة مع القذافي، مركز الجزيرة لدراسات، 26 أكتوبر 2011.

وتتكون الفرقة الثانية والثلاثون من الجيش الليبي وهي الوحدة الخاصة التي كان يقودها خميس نجل القذافي من عدة مئات من الطوارق.

كان القذافي شديد الارتياح من الليبيين ولم يكن يثق في أي منهم ولذلك اختار لتقوية أركان حكمه الاعتماد على الجنود الطوارق في حراسته الشخصية. وقد عين جنرالا ليبيا كلفه برعاية الجنود الطوارق الذين تم تجنيدهم في الجيش الليبي. وهكذا لعب الجنرال علي كانا دور "الوصي على الطوارق".

في عام 2006 فتح القذافي قنصلية في مدينة كيدال بالشمال رغم أن عدد الليبيين في المدينة لم يكن يتجاوز أصابع اليد الواحدة. وأثار الأمر حفيظة الجزائريين الذين لديهم حدود مشتركة مع تلك المنطقة. وبعد ذلك بقليل انفجر تمرد طارقي جديد فسارعت القنصلية الليبية إلى إغلاق أبوابها<sup>1</sup>.

ومع أن القذافي اشتهر بإثارة الاضطرابات فقد كان يلبس أحيانا (عندما يجد في الأمر مصلحة) عباءة "صانع السلام". وهكذا احتضنت بلاده جولات من المفاوضات بين حركات التمرد الطارقية والجيشين النظاميين المالي والنيجري.

في منتصف فيفري عام 2011 عندما بدأت الانتفاضة ضد نظامه استعانت القذافي بطوارقه. ولتحقيق مآربه استخدم أعلى دفتري بحوزته: دفتر العناوين ودفتر الصكوك.

واستغل الفرصة وسطاء نهمون فمهّدوا الطريق إلى ليبيا لمحاربين مأجورين باتوا يعرفون بـ"المرتزقة".

كان الطوارق والشباب الماليون الآخرون الذين يجندون للقتال في ليبيا ينطلقون من منطقة (تامسنة) في شمال مالي ليمروا بـ"أبير" و"تينيري" في النيجر المجاور لبلادهم حيث ينتظرهم "الفيلق"

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان

النيجري. ثم ينطلق الجميع إلى مدينة "الغات" جنوب ليبيا ثم يمرون بمدينة "سبها" في المنطقة ذاتها قبل أن ينتهي بهم المطاف إلى جبهات القتال حسبما يؤكد مصدر نيجري أنجز تحقيقاً حول الموضوع لصالح بلاده<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: علاقة ليبيا بالقوى الفاعلة

#### المطلب الأول: الاتحاد السوفيتي

بعد وصول معمر القذافي إلى السلطة في عام 1969 بدأت علاقات روسيا تتزايد، وقام القذافي بزيارات رسمية إلى موسكو أعوام 1976 و 1981 و 1985 و 2008. وقف القذافي بجانب الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، واستعار بعض الأفكار الاشتراكية في حكم بلاده، لكنه لم يعتمد اعتماداً كلياً على حكومة الكرملين. حكاية واحدة تاريخية تقول أنه خلال زيارة واحدة إلى موسكو، رفض مغادرة طائرته وزيارة بريجنيف حتى اقتاده المضيفون ليشهد جنازة إسلامية دليلاً على عدم التمييز ضد المسلمين في الاتحاد السوفياتي.

توقعت حكومة الاتحاد السوفيتي، الفوائد المحتملة من النظام المنشأ حديثاً في طرابلس، واعترفت بهم بعد ثلاثة أيام من الانقلاب. على الرغم من قمع مجلس قيادة الثورة الشيوعية، ونظر السوفييت بارتياح إلى النظام تدريجياً لتوجههم المعادي للغرب. بعدها اضطرت الحكومة السوفيتية إلى سحب أفرادها

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

من مصر في عام 1972، زاد اهتمامها في ليبيا إلى حد كبير. وعندما توقفت القوى الغربية بيع الأسلحة إلى ليبيا في عام 1974، تم أول بيع للأسلحة السوفيتية إلى القذافي في ديسمبر من ذلك العام<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

#### أولاً: الولايات المتحدة

اتسمت علاقة ليبيا بالقوى الغربية بالتوتر ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ وصول معمر القذافي إلى الحكم عام 1969<sup>2</sup>، فقد تعارضت التوجهات الغربية مع ليبيا في أمور عدة من الاختلاف الإيديولوجي والإصرار على الدعوة للوحدة العربية، ومناهضة الاستعمار والصهيونية في فلسطين مروراً بمساعي ليبيا للسيطرة على أسعار النفط من خلال تحديد سقف إنتاج في الأوبك، ومد يد العون والمساعدة لحركات التحرر الوطنية.

وانتهاء برفض ليبيا لسياسة الأحلاف والقواعد العسكرية، فقد أدت سياسة ليبيا تلك إلى تصعيد التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية. إذ رفضت الولايات المتحدة الأمريكية رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى درجة السفراء - وهو مطلب ليبي - إلا إذا وافقت ليبيا على شرطين هما تأييدها للخطوات السلمية في الشرق الأوسط ووقف الإرهاب.

<sup>1</sup> George joffè . Emmanuel paolehi, « Libya's foreign policy and adjectives united state » mediterranean papers .,2010, p 19

<sup>2</sup> د. منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 51، 2011، ص 06.

اتجهت العلاقات الأمريكية الليبية نحو الجفاء والمقاطعة في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان حتى وصلت إلى حد غلق السفارة الأمريكية في العاصمة الليبية في ماي 1980، وأدى ذلك إلى خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

والجدير بالذكر أنّ السفارة الأمريكية تعرضت إبان حكم الديمقراطيين برئاسة جيمي كارتر إلى الحرق في ديسمبر 1979 من قبل متظاهرين ليبيين .

وعلى إثر ذلك، سحبت الولايات المتحدة جميع دبلوماسيها من طرابلس وطردت ستة من أعضاء المكتب الشعبي الليبي في واشنطن واتبعت إدارة ريغان سياسة تشديد الضغوطات حيث أغلقت الحكومة الأمريكية السفارة الليبية في واشنطن بدعوى أنّ النظام الليبي يدعم الإرهاب وفرضت إدارة ريغان عقوبات اقتصادية على ليبيا حظرت فيه استيراد النفط الليبي وألحقت بقرار تصدير المنتجات الأمريكية إلى الجماهيرية الليبية<sup>1</sup>.

واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من الهجومين اللذين وقعا في مطاري روما وفينا في ديسمبر عام 1985، والذي أسفر عن مقتل 20 شخصا من بينهم سبعة أمريكيين ذريعة أخرى لفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا فعلى أثرها تم تجميد الموجودات الليبية في المصارف الأمريكية .

كما عمدت الإدارة الأمريكية إلى استعمال القوة العسكرية حيث قامت في 15 أبريل 1986 طائرات أمريكية بقصف منزل معمر القذافي وبعض المنشآت الليبية، وبررت أمريكا ذلك الهجوم بأنه رد على عملية إرهابية اتهمت فيها ليبيا بارتكابها.

ازدادت حدة الضغوط الأمريكية على ليبيا عندما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية أصابع الاتهام إلى ليبيا بخصوص أزمة لوكربي، والتي أدت إلى مقتل مائتين وسبعين (270) شخصا فوق بلدة لوكربي

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 07.

الاسكتلندية، و على إثرها طالب المجتمع الدولي نظام ألقذافي تسليم الليبيين المتهمين (عبد الباسط علي المقرحي والأمين خليفة أفحيمية) في عملية التججير، لكن النظام الليبي رفض في البداية تسليمهما، الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات على ليبيا، حيث اصدر مجلس الأمن الدولي القرار المرقم بتاريخ 13 مارس 1993 القرار المرقم (748)، والذي ينص على حظر الطيران المدني من والى ليبيا، تخفيض مستوى عدد البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج، وحظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا<sup>1</sup>.

كما اصدر القرار المرقم (93/883) بتاريخ 11 نوفمبر 1993، والذي فرض بموجبه المزيد من العقوبات على ليبيا ومنها تصدير بعض المعدات المتعلقة بالنفط، فضلا عن تجميد الأرصدة الليبية، إلى جانب قفل مكاتب الخطوط الجوية العربية الليبية في الخارج وقطع كافة العلاقات معها. ونتيجة لذلك سلمت سلطات ألقذافي في 5 أبريل 1999 كل من عبد الباسط علي المقرحي والأمين خليفة أفحيمية لإنهاء إجراء محاكمتها في هولندا كحل وسط بعدما كان قرار الأمم المتحدة الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 1993 ينص على تسليمهما إلى القضاء الإنجليزي، وكانت نتيجة المحكمة أن أدانت في 31 جانفي 2001 عبد الباسط المقرحي برأت الأمين أفحيمية.

إلى جانب ذلك، فقد اعترف نظام القذافي عام 2003 بالمسؤولية، ووافق على دفع تعويض لعائلات الضحايا قيمتها (2) مليار و (700) مليون دولار، وأخذت العلاقات بالتحسن حيث افتتحت كل من الولايات المتحدة وليبيا عام 2004 مكاتب لرعاية المصالح في عاصمتي البلدين كما تم اتّسمت

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص08.

صادرات النفط الليبية إلى الولايات المتحدة وذلك في ذلك في 3 جوان 2004، فضلا عن رفع مستوى التمثيل بين البلدين إلى مستوى مكاتب اتصال.

وفي 15 ماي 2006 رأى بعض المسؤولين الأميركيين أهمية رفع اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإعادة العلاقات الدبلوماسية معها. ويرى أصحاب هذا الرأي بأن معمر القذافي تخلى عن أسلحة الدمار الشامل وتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، إلى جانب اعتراف نظامه بالمسؤولية الكاملة عن مأساة الطائرة الـ"بان أميركان" التي انفجرت فوق لوكربي باسكتلندا<sup>1</sup>. وعلى إثر ذلك، قامت الولايات المتحدة بإسقاط بعض العقوبات الأمريكية عن النظام الليبي لاسيما بعد قيام القذافي بتسليم البرامج الخاصة بأسلحة الدمار الشامل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغت العلاقات من التحسن بحيث أخذت بعض شركات النفط الأمريكية، بالتوافد إلى ليبيا<sup>2</sup>.

### ثانياً: بريطانيا:

كان العداء الشديد هو السمة الغالبة للعلاقات بين لندن وطرابلس في ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم. ففي عام 1984، لقيت الشرطة ايفون فليتشر حتفها بإطلاق نار أمام السفارة الليبية في لندن أثناء احتجاج نظمه معارضون للقذافي أمام المبنى.

وأفادت تحقيقات الشرطة البريطانية أن موظفا في السفارة هو الذي أطلق النار من نافذة بالطابق

الأول

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص08.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص08.

وزاد تدهور العلاقات عام 1986 بعد الهجوم الجوي الذي شنته الولايات المتحدة على ليبيا مستخدمة قواعد بريطانية ردا على سلسلة هجمات ضد المصالح الأميركية ألقت واشنطن مسؤوليتها على القذافي

ثم جاءت حادثة تفجير طائرة ركاب أمريكية فوق بلدة لوكيري في اسكتلندا عام 1988، والتي قتل فيها 280 شخصا<sup>1</sup>.

اتهمت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية القذافي بإصدار الأوامر لموظفين ليبيين يعملان في مكتب للخطوط الجوية الليبية بتمرير متفجرات إلى الطائرة.

وفي عام 1991 شن الجيش الجمهوري الأيرلندي هجوما بقذائف الهاون على مكتب رئيس الوزراء آنذاك جون ميغور، وحينها اتهمت بريطانيا نظام القذافي بتمويل عمليات الجيش ومداده بالأسلحة والمتفجرات في صراعه لاستقلال أيرلندا الشمالية عن التاج البريطاني

واستؤنفت العلاقات البريطانية الليبية عام 1999 بعد أن وافق القذافي على تسليم ليبيين اتهما بالتورط في تفجير لوكيري وعلى دفع تعويض عن مقتل الشرطة البريطانية.

وفي جانفي 2001 أدانت محكمة اسكتلندية انعقدت في هولندا عبد الباسط المقرحي بتهمة التورط في حادث لوكيري وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وبرأت المحكمة ساحة المتهم الثاني الأمين فحيمة. وعلقت الأمم المتحدة العقوبات المفروضة على ليبيا ومنها الحظر الجوي وحظر على الأسلحة وبعض المعدات النفطية بعد تسليم المشتبه بهما في قضية لوكيري ثم بدأت دول أوروبية في تعزيز علاقاتها مع طرابلس

<sup>1</sup> نقلا عن قناة " بي بي سي العربية "، بتاريخ 08 أكتوبر 2015.

وكانت زيارة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليز إلى ليبيا عام 2004 نقطة التحول

الحقيقية في العلاقات البريطانية الليبية<sup>1</sup>.

جاءت الزيارة بعد قرار القذافي التخلي عن برنامج بلاده النووي، وساعدت بشكل كبير في كسر

العزلة السياسية الدولية التي فرضت على القذافي.

### المطلب الثالث: تنازل القذافي عن أسلحة الدمار الشامل

شكل الإعلان العلني لليبيا في 19 ديسمبر 2003 بأنها قررت التخلي عن برامج أسلحة الدمار

الشامل وبرامج الصواريخ بعيدة المدى مفاجأة كبيرة للكثيرين. إلا أنه اتضح مع تكشف تفاصيل القصة أن

إعلان ليبيا التاريخي جاء نتيجة للضغط الدولي والأميركي طويل الأمد، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية

والقيود المفروضة على السفر، مقترنا بقدرة الولايات المتحدة وبريطانيا المثبتة على جمع المعلومات

الاستخباراتية المفصلة حول برامج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الليبية، واتخاذ الإجراءات بشأنها.

ففي شهر مارس 2003، عندما كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يثبتون التزامهم بتقليص تهديدات

أسلحة الدمار الشامل حول العالم، أوعزت ليبيا برغبتها بحث قضايا أسلحة الدمار الشامل، وبدأت

مباحثات هادئة مع مسؤولين بريطانيين وأميركيين بهذا الشأن. وفي شهر أكتوبر 2003 اعترضت

الولايات المتحدة وحلفاؤها شحنة سرية من المعدات النووية كانت في طريقها إلى ليبيا ومنعت وصولها

إليه

كانت الولايات المتحدة قد أعربت علنا عن هواجسها بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل الليبية

على مدى سنوات عديدة<sup>1</sup>. فقد انتقد المسؤولون الأميركيون ليبيا بسبب برنامج أسلحتها الكيماوية في فترة

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

الثمانينات من القرن الماضي، وحذرت الولايات المتحدة علناً، على الأقل منذ العام 1993، من أن ليبيا ترغب في الحصول على أسلحة نووية و"قد تكون عاكفة على محاولة وضع الأساس لمجهود أكثر جدية لإنتاجها". وفي العام 2003 بعد إلحاق قوات التحالف الهزيمة بنظام حكم صدام حسين في العراق، واصلت الولايات المتحدة تحذيراتها المتعلقة بليبيا. وكما صرح وكيل وزارة الخارجية لشؤون ضبط التسليح والأمن الدولي، جون بولتون، أثناء الإدلاء بشهادته أمام لجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب في 4 جوان 2003 "لقد كان يساورنا القلق منذ فترة طويلة بشأن جهود ليبيا طويلة الأمد للحصول على أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية، وعلى صواريخ بالستية".

وحدد بولتون في نفس تلك الشهادة سبيلاً لخروج ليبيا من المأزق قائلاً إنه "يجب على ليبيا أن تدرك أن تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة يعني التخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ". والواقع هو أن الولايات المتحدة وبريطانيا عرضتا على ليبيا خلال العام 2003 إمكانية السير على مثل هذا الطريق. وفي 19 ديسمبر 2003، أعلن الرئيس بوش سياسة الولايات المتحدة بوضوح مشيراً إلى أن "الزعماء الذين يتخلون عن السعي للحصول على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، وعن وسائل إطلاقها، سيجدون طريقاً مفتوحاً أمامهم لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحرة". وكان إعلان ليبيا التاريخي في وقت سابق من ذلك اليوم قد أوضح أن ليبيا قد قررت أن تسلك هذا السبيل<sup>2</sup>.

وكان من بين أسباب القرار التاريخي الذي اتخذته ليبيا إدراكها بأن السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب لا يعود بالأمن بل بعدم الأمن. وكما قال العقيد معمر القذافي نفسه في

<sup>1</sup> بولا أ. ديستر "ليبيا تتخلى عن أسلحة الدمار الشامل" نقلا عن الرابط التالي :

<http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2008/11/20081107115431snmassabla8.831203e-03.html#axzz4MdQLx7g> بتاريخ 03 أكتوبر 2016 على الساعة 00:26.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

مقابلة مع وسائل الإعلام في شهر فبراير 2004، اختارت ليبيا أن تعلن عن برنامج أسلحتها الخاص بالدمار الشامل للولايات المتحدة وبريطانيا وأن تسعى للحصول على مساعدتهما في تفكيكه "لأن ذلك يخدم مصلحتنا وأمننا"

وكان التعاون الليبي جيدا للغاية وأجاب المسؤولون الليبيون عن الأسئلة بصراحة وتطوعوا بتقديم معلومات وفرت معرفة ثاقبة قيمة عن شبكة الانتشار العالمية. وخلال هذا المشروع التعاوني الليبي-الأميركي- البريطاني للتخلص من الأسلحة أظهر الليبيون صدق الالتزام الذي قطعوه على أنفسهم في شهر ديسمبر 2003. وقد جعلوا من أنفسهم نموذجا للعودة التعاونية لدولة معزولة إلى المجتمع الدولي الواسع عن طريق التخلص الذي يمكن التثبت منه من برامج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى غير المشروعة. كما أظهر التزام ليبيا الاستراتيجي الواضح بإتباع نهج جديد أهمية التعاون الواضح والنية الحسنة البالغة لعملية التثبيت من الوفاء بمثل هذه الوعود.

لقد أوفدت الولايات المتحدة وبريطانيا أطباء وخبراء في قضايا السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي لمساعدة الليبيين في جهودهم لتحديث وإعادة تنظيم صناعاتهم في المجالات العلمية وفي مجالات الرعاية الصحية. كما أننا نواصل المساعدة في إعادة توجيه الجهود العلمية الليبية من أسلحة الدمار الشامل نحو نشاطات مثمرة بدعم كامل من المجتمع الدولي. وبمساعدة إيطالية، وبفضل مجهود دبلوماسي دولي بقيادة الولايات المتحدة لسن قانون لإحداث تغيير فني في ملحق التثبيت لاتفاقية الأسلحة الكيماوية، يعكف الليبيون على تحويل مصنع الرابطة السيئ السمعة، تحت إشراف دولي، من مصنع

للأسلحة الكيماوية إلى مصنع للمستحضرات الصيدلانية لإنتاج عقاقير<sup>1</sup> ضد الملاريا و ضد مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) للدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

إن التزام ليبيا الاستراتيجي نموذج، وبشكل خريطة طريق، للدول المارقة التي قام المجتمع الدولي بعزلها بالشكل الملائم بسبب سعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويظهر النموذج الليبي سبيلاً للخروج من هذه العزلة يمكن تحقيقه عن طريق التزام حقيقي بالتخلص من مثل هذه الأسلحة الخطرة بطريقة يمكن التثبت منها<sup>2</sup>.

### خلاصة

من خلال دراسة الفصل الأوّل يتبين أنّ علاقات ليبيا أثناء حكم الرئيس معمر القذافي، كانت علاقته استثنائية ومتقلبة واتّسمت بالمزاجية، حيث تبين ذلك في عدم تحقيق الوحدة العربية والإسلامية وبأزمات مختلفة ومتعددة مع دول الجوار، حيث اختلفت حثتها من السياسة العسكرية ودعم الحركات المسلحة على الصعيد الإقليمي والدولي. كما اتّسمت بالعداء والتوتر الشديد تجاه الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، و رغبة القذافي على الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وقصف الولايات المتحدة الأمريكية لليبيا وأزمة لوكربي.

مع مطلع الألفية، شهدت العلاقات الليبية الخارجية تحسناً ملحوظاً، وذلك بعد سقوط نظام صدام حسين، وتنازل القذافي عن أسلحة الدمار الشامل.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

# الفصل الثاني

## نظام القدافي و دوره ضبط الساحة الداخلية

مقدمة الفصل :

يعدّ وصول معمر القذافي إلى سادة الحكم في ليبيا ، عرف المجتمع الليبي نوعاً جديداً من من الحكم من النظام الملكي إلى النظام الجماهيري حسب ما صرّح به القذافي، ففي حقيقة الأمر يعتبر هذا النظام ديكتاتوري شمولي، وذلك لما عرفته ليبيا من تقييد لحرية الإعلام وتجريم حق تكوين الأحزاب، و إنتهاكات لحقوق الإنسان ضد ما وصفه القذافي بأعداء الثورة وحركة الإخوان المسلمين الصراع المسلح مع الجماعة الإسلامية الليبية المقاومة وصولاً إلى مجزرة سجن أبو سليم التي اعتبرت الشرارة الأولى لقيام الانتفاضة وسقوط ليبيا في مشاكل وأزمات داخلية مستمرة إلى يومنا هذا.

### المبحث الأول: علاقة القذافي بالتيار الإسلامي

#### المطلب الأول: حقوق الإنسان و الإخوان المسلمين في ليبيا في عهد القذافي

##### أولاً : حقوق الإنسان في عهد القذافي

في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات عرفت جامعة الفاتح الليبية الإعدام العلني في الحرم الجامعي لطلبتها المعارضين، وذلك بعد إحضار الآلاف من الطلاب لمشاهدة عملية الإعدام، لقد كان منفذو تلك العملية يبتهجون بذلك ويصرخون قائلين : لا نريد مزيداً من الكلام، فقط اقتلوا عدو الثورة. وتنفذ عمليات إعدام علنية أخرى إحياء لذكرى السابع من أبريل 1976 التي شهدت الاعتراضات الطلابية هناك، لقد استمر تنفيذ الإعدامات العلنية في تلك الجامعة، بين عامي 1978 و 1988 وكانت تبث على المباشر لنشر الذعر في نفوس الليبيين.

في فترة الثمانينات كانت اللجان الثورية لها مطلق الحرية في التصرف في البلاد فعلى الليبيين إلا يعتقدوا ويعتقدوا إلا ما يعتقد ويعتق القذافي ولا يؤمنوا إلا بما يراه<sup>1</sup>. نفذت إعدامات علنية في ماي سنة 1984 وكانت تنفذ على مرأى ومسمع الناس لتثبيت مبدأ وجود السلطة وهيمنتها بما في ذلك السجون وكل من شنقوا أو تمت تصفيتهم كان ذنبهم الوحيد أنهم ضد النظام.

<sup>1</sup> تقرير: مخابرات غربية تعاونت مع القذافي، سكاى نيوز عربية، 21 فبراير 2013.

ظهر للعلن مع سقوط النظام مقابلات مع سجناء ومعتقلين سابقين أغلبهم من الإسلاميين سلمتهم الاستخبارات الأميركية في عهد الرئيس الأسبق جورج بوش، لنظام القذافي، فتعرضوا للتعذيب بعد عودتهم لليبيا. كشفت تقارير أن معظم السجناء الذين تعرضوا للتعذيب كانوا أعضاء في الجماعة الإسلامية المقاتلة خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي. وكان السجناء عرضة لكثير من الانتهاكات والضرب، وتعرض بعضهم لصدمات كهربائية ومحاكمات سريعة، وحبس انفرادي. واستهدف القذافي بشكل أساسي الإسلاميين المعارضين له، وكان كثيرٌ من هؤلاء فروا من ليبيا أثناء حكمه.

وشهدت ليبيا في التسعينيات ظهور مجموعات إسلامية مسلحة وخاصة في مدن كدرنة وبنغازي وقعت إثرها أعمال قمع وتعذيب من قبل الأجهزة الأمنية والمسؤولين في الدولة، وصلت إلى حد ارتكاب مجزرة ضد معارضين. كما أن حرية التعبير كانت مقيدة إلى حد كبير<sup>1</sup>.

### ثانياً: الإخوان المسلمين في ليبيا

يعرف تنظيم الإخوان المسلمين بأنه احدي الحركات الإسلامية المعاصرة التي نادى بالرجوع إلى الإسلام، و الي تطبيق الشريعة الإسلامية في واقع الحياة، و قد وقفت متصدية لسياسة فصل الدين عن الدولة و رفض موجة المد العلماني في المنطقة العربية و العالم الإسلامي، وحرص الإخوان منذ نشأة الجماعة علي توسيع دائرة عملهم من أن تكون حركتهم حركة عالمية يضمن لها الاستمرار بحكم تعدد المراكز.

تعدّ ليبيا من أول البلاد العربية التي انطلقت إليها جماعة الإخوان المسلمين بعد فلسطين والسودان في منتصف القرن الماضي، فالتنظيم تمتد جذوره منذ بدايات نشأته الأولى في مصر على يد حسن البناء، عندما عاصره عدد من المهاجرين والطلبة الليبيين بين جنبات الأزهر الشريف وفي أروقتة وعلى صفحات الإصدارات الدينية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

<sup>2</sup> سليمان بن فهد العودة، "مراجعات الجماعات الإسلامية المقاتلة في ليبيا" القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2010، ص 70.

تعود نشأة تنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا إلى سنة 1963.1964، تأسس في ظل مرحلة الحكم الملكي (1951.1969) و بني هذا التنظيم علي شاكلة فرع تابع لتنظيم اشمل ألا و هو تنظيم الإخوان المسلمين في مصر .

ويمكن إرجاع بداية حركة الإخوان المسلمين في ليبيا إلى:

- عن طريق الطلبة الليبيين الذين كانوا يدرسون في مصر مهد الدعوة.
- عن طريق أعضاء هيئة التدريس المصريين من جماعة الإخوان المسلمين، والذين كانوا يدرسون في ليبيا.

ومن بين الأسماء المعروفة التي أدت دورا أساسيا أو ثانوي في تأسيس تنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا رغم أن أغلبها غادر العمل الدعوي منذ بداية السبعينات من القرن العشرين : عبد اللطيف الشويرف ، وعلي شويطر، ومحمد البشتي ، وإبراهيم غويل.

وتبني عقيدة تنظيم الإخوان المسلمين الذي نشأ في ليبيا علي ثلاثة مرتكزات رئيسية:

- الاعتقاد في القيادة الروحية لحسن البناء والالتزام بها.
- اعتماد نفس البنية التنظيمية و المؤسساتية التي يعتمدها الإخوان المسلمين في مصر
- العمل علي تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع الليبي من خلال النشاط الدعوي<sup>1</sup>.

### 1- عوامل انتشار الإخوان في ليبيا

شكلت عدة عوامل دافعا رئيسا إلى انتشار الإخوان في ليبيا يأتي على رأسها:

- أن الخطاب السياسي الديني لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا لم يلق صعوبة لدى سكان ليبيا نظرا لطبيعته الوعظية الدينية.
- إن أكثر من 98% من سكان ليبيا مسلمون ويتبعون مذهب الإمام مالك<sup>2</sup>.
- إن جماعة الإخوان لم تكن من أهدافهم آنذاك بناء تنظيم سياسي، له برنامج السري للإطاحة بالنظام الملكي في ليبيا.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص70.

<sup>2</sup> محمد مالكي ، " تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي"، مركز الدراسات المتوسطة و الدولية ، سبتمبر 2011.

- الطبيعة الدعوية التي اتصفت بها الشخصيات الاجتماعية والرموز الوطنية المعروفة الذين انضموا إلى جماعة الإخوان المسلمين هناك، وكانوا يوصفون بالصفوة الصالحة.

## 2- أهداف جماعة الإخوان في ليبيا:

تتمثل أهداف جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا في اعتماد الشريعة الإسلامية لإصلاح المجتمع سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، وتسعي الجماعة في سبيل تحقيق الإصلاح إلى إعادة بناء شخصية الفرد والأسرة والمجتمع بما يجعل الإسلام شاملاً لكل مجالات الحياة في مرحلة أولى، والى بناء دولة إسلامية، في مرحلة ثانية، بعد أن تكون قد تهيأت لها الأرضية العقائدية على المستوي الاجتماعي. وتتبنى الجماعة شعار: "الله غايتنا و الرسول قدوتنا والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أقصى أمانينا".

## 3- رد فعل القذافي تجاه حركة الإخوان المسلمين في ليبيا

عقب قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969، وخلع الملك إدريس السنوسي، وإعلان الجمهورية الليبية، تولى معمر القذافي الحكم، واتخذ موقفاً عدائياً من "الإخوان" وقلب لهم تخطيطاتهم رأساً على عقب، على الرغم من مشاركتهم في الوزارات المختلفة التي شكلت حتى العام 1973، ولكن في العام نفسه، قبض على قادة الإخوان وسرعان ما ظهروا تليفزيونياً وأعلنوا عن حل الجماعة.

تعامل القذافي مع تنظيم الإخوان بكل قسوة إذ منع نشاطه و حاصر أعضائه ، ونكل بهم وصادر وثائقهم، وفرض حصاراً شاملاً على كل أنشطة التنظيم بعد أن تفكك وشل نشاطه<sup>1</sup>

استمرت معاناة جماعة الإخوان المسلمين نتيجة حملة وحشية ومستمرة من القمع خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، ولا سيما خلال التمرد المسلح للجماعة الإسلامية المقاومة بليبيا (1995-1998). وتم اعتقال أكثر من 150 عضواً من جماعة الإخوان في العامين الذين أعقبوا التمرد ، من بينهم رئيس الجماعة و نائبه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

المطلب الثاني: الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة

تأسست الجماعة المقاتلة في ليبيا عام 1990 بين صفوف الليبيين الأفغان، أثناء الحرب الأفغانية، وبعد الانتهاء من إجلاء الاتحاد السوفيتي كجزء من صحوة الثقة التي تولدت لدى العديد من الجماعات الجهادية في الوطن العربي بعد انتصارهم على الروس، وقد نشأت نشأة سرية في البداية، وبدأت بعض مجموعاتهما في العودة لليبيا، والتخطيط للقيام ببعض العمليات، ولكن عجل بإعلانها انكشاف بعض هذه العناصر في منتصف عام 1995 من قبل الأمن الليبي، بعدما داهمت القوات الأمنية مزرعة في ضواحي بنغازي كانت تؤوي العديد من أعضاء الجماعة الليبية المقاتلة، وتبع ذلك حملة قمع وحشية، وقادت الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا تمرد منخفض المستوى لمدة ثلاث سنوات تركز أساساً في شرق ليبيا. وقد حاولت هذه الجماعة اغتيال القذافي في ثلاث مناسبات<sup>1</sup>.

وفقاً لتقديرات النظام، قُتل 165 من المسؤولين والضباط والجنود الليبيين - المنتمين أساساً إلى المخابرات والأجهزة الأمنية - خلال المواجهات، وخسرت الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا 177 عضواً، من بينهم قائدها الأعلى في ليبيا وأربعة من أعضاء مجلس شورى الجماعة، ومع حلول عام 1998 قرر مجلس شورى الجماعة فرض وقف إطلاق النار لمدة ثلاث سنوات، على أن يتم إعادة النظر فيه عام 2001. ومع ذلك، فقد غيرت أحداث 11 سبتمبر هذه الحسابات.

ومن أهم المنطلقات الفكرية عند الجماعة المقاتلة يمكن إجمال المنطلقات الفكرية، عند الجماعة

الإسلامية المقاتلة، في الآتي:

<sup>1</sup> خالد حنفي علي، سقوط الجماهيرية: من يحكم ليبيا بعد القذافي"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 186، ص 83.

أولاً: توحيد الحاكمية:

ينتمي منتسبو الجماعة الإسلامية المقاتلة، كما جاء في بيان الإعلان عنها، إلى «أهل السنة والجماعة، وما كان عليه السلف الصالح، من الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين بإحسان، من إتباع ما دل عليه الدليل، اعتقاداً أو عملاً، كما تعتبر مرضاة الله عز وجل، والعمل على إقامة دينه، والتمكين له فهذه الرضا؛ عبر فهم الواقع، وتطبيق أحكام الله عليه، هي الغاية النهائية للجماعة».

وشأن سائر جماعات السلفية الجهادية، يتمركز مفهوم التوحيد الحاكمي مبدأً رئيسياً في فكر الجماعة؛ فهدفها كما ذكرت هو «تحقيق التوحيد، عبر قتال الطواغيت سنة لا تتبدل». ووفق هذا المفهوم للتوحيد، يحضر مفهوم الطاغوت، الذي يقصد به نظم الحكم المعاصرة في العالم الإسلامي، وفي ليبيا، تحديداً فيما يخص الجماعة، ما جعلها تضع محاربة الطواغيت، في المرتبة الثانية بعد الإيمان بالله سبحانه وتعالى،<sup>1</sup> على اعتبار أنها ستؤدي إلى التخلص من الظلم، والاستبداد القائم على المسلمين في ليبيا، وغير ليبيا، وستؤدي كذلك إلى التمكين لشرع الله؛ ما يضمن حياة كريمة لليبيا والليبيين.

ثانياً: الخروج:

وبناء على المبدأ الأول التوحيد يتحقق الخروج، من هنا توجب «الجماعة الإسلامية المقاتلة»، الخروج على النظام، لأنها ترى أنه نظام طاغوتي مرتد، و«الخروج» مصطلح شرعي، يعني مقاومة النظام أو إسقاطه بقوة السلاح، وترتب على قرار «الخروج»، وجوب إعداد الجماعة عسكرياً، انطلاقاً من قاعدة: «ما لا يتم الواجب إلا به؛ فهو واجب».

<sup>1</sup> مصطفى علوش، "الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية بين الانتشار والانضمام للقاعدة"، موقع المسلم، تاريخ: 01 أكتوبر 2016، على الساعة 00:47.

ثالثاً: جهاد العدو القريب:

كما لم تتحصر نشاطات الجماعة المقاتلة على الجهاد المسلح فقط، بل دعت الليبيين إلى «الاستقامة على منهج الله سبحانه وتعالى، والالتزام بأحكامه، ومفاصلة النظام المرتد، الذي تعتبره نظاماً مرق من دين الله، واستعبد الناس، وأكل حقوقهم، وأراد أن يدمر كل ما لديهم من قيم ومبادئ»، وترى الجماعة المقاتلة «أن إسقاط النظام، يعني سقوط أحد الطواغيت فقط، ولا يعني نهاية المطاف».<sup>1</sup>

رابعاً: أسلوب العمل:

ويقصد به إعداد الأفراد أعداداً شاملاً . الاستفادة من مبدأ السرية في العمل وفق ما تمليه المصلحة الشرعية و نشر الوعي وبث روح الجهاد وتحريض المؤمنين على القتال، الوقوف موقف النصر والموالاة من كافة الطوائف المجاهدة في أي بقعة من البقاع“ ولكنها تؤكد في البيان نفسه على نزاهتها وأنها ترفض أن تكون يدا لأي جهة خارجية تتلقى منها التمويل، فتذكر في هذا البيان أنها ترفض “الركون إلى أي جهة طاغوتية والاعتماد بعد الله تعالى على الموارد الذاتية في تمويل المسيرة الجهادية”<sup>2</sup> .

علاقتها بالجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية

بعد انقلاب العسكر على نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر التي اكتسحتها الجبهة الإسلامية للاتقاد، وبدئ الصراع المسلح بين الإسلاميين والسلطة في الجزائر ،كان للجماعة الليبية المقاتلة حضور في هذا الصراع إلى جانب الجماعة الإسلامية المسلحة بقيادة أبو عبد الرحمان أمين، لكن هذا التعاون لم يدم طويلاً ، إذ سرعان ما تبرأت الجماعة الليبية المقاتلة من الجماعة الإسلامية الجزائرية ، بعد الانحراف

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

الكبير الذي طرأ عليها ،وانتهى بها إلى استهداف الأبرياء والمدنيين، وارتكاب جرائم مروعة بحقهم، ولم تسلم عناصر الجماعة الليبية من القتل والاستهداف الذي مارسته الجماعة الإسلامية المسلحة بحق كل معارضيه، بدعوى أنهم ليسو على العقيدة السلفية الصافية.<sup>1</sup>

### علاقتها بتنظيم القاعدة

لقد حاول تنظيم القاعدة من وقت مبكر استمالة الجماعة الليبية المقاتلة إلى صفوفه، لكن لم يفلح في ذلك ويعتبر عبد الحكيم بلحاج من أبرز المعارضين لهذه الخطوة، وقد اعترف كبير مفكري القاعدة أبو مصعب السوري بأن أسامة بن لادن فشل في جهوده الرامية إلى ضم الجماعة الليبية إلى الجبهة التي أسسها بمعونة الدكتور أيمن الظواهري أواخر التسعينيات ،غير أن التطورات التي لحقت الجماعة المقاتلة إبان وجودها في أفغانستان وبعد التدخل الأمريكي وملاحقة العناصر العربية بشبهة الانتماء إلى تنظيم القاعدة،كل هذا أحدث انشقاقا في صفوف الجماعة إذ خرج بعض القادة والعناصر من أفغانستان وتفرقوا في المنافي والشتات، اعتقل بعضهم وبقي بعضهم متخفيا، فيما بقي عدد آخر من قادة وأفراد الجماعة على التراب الأفغاني لمنازلة قوات التحالف الدولي، والدفاع عن نظام طالبان هذه المجموعة المتبقية في أفغانستان، والتي كان يقودها عمار الرقيعي "أبو الليث الليبي" أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة في نوفمبر 2007. الولاء الذي باركه أيمن الظواهري واعتبره خطوة على الطريق الصحيح.

لكن هذا الدعم لم يستمر طويلا من طرف هذه الجماعة للقاعدة، فقد أعلنت الجماعة الإسلامية المقاتلة جناح القاعدة في ليبيا خروجها عن بن لادن عام 2009، وتقديم مبادرة لنبذ العنف للحكومة

<sup>1</sup> عبد الغني مزوز، "الجماعة الليبية المقاتلة من بيت الأنصار إلى بيت الصمود"

بتاريخ 29 سبتمبر 2016 على الساعة 12:14. [http://www.islamrevo.com/2012/02/blog-post\\_9751.html](http://www.islamrevo.com/2012/02/blog-post_9751.html)

والشعب الليبي، بعدما أجرى قادتها مراجعات تصحيحية لنهج عمل الجماعة<sup>1</sup>، ومن مبررات التي دفعتهم للتراجع عن العمل المسلح - وبالتالي الخروج عن طوع القاعدة-، يؤكد شيوخ الجماعة بأن كتابة المراجعات في حقهم لم يكن مجرد موقف سياسي، وإنما واجب ديني يوجب عليه الرجوع إلى الصواب وطريق الحق بعدما بدا لهم خطأ تجربتهم المسلحة التي خاضتها الجماعة في مواجهة السلطات الليبية، يقول شيوخ الجماعة ( نشعر بالأسى العميق عندما نتذكر المواجهات التي حصلت في بلادنا و ذهب ضحيتها أبناء هذا البلد..<sup>2</sup>).

### المطلب الثالث : رد فعل القذافي علي التيار الإسلامي المسلح

يذكر أن التيار الجهادي الليبي، يشمل . إلى جوار الجماعة الإسلامية المقاومة . حركة الشهداء ومجاميع أخرى، لا تنضوي تحت أي تنظيم، وقد بدأ الصدام العلني بين التيار الجهادي والنظام في ليبيا، باغتيال أحد أعضاء اللجان الثورية، يدعى أحمد مصباح الورفلي، وذلك في أغسطس 1986، وكان يعتبر ساعد النظام الأيمن في مدينة بنغازي

أعقب هذه العملية قيام التيار الجهادي، بداية من جانفي 1989، بعدد من العمليات، كان أشهرها صدام بين قوات النظام وأعضاء الجماعة في أحد مساجد طرابلس، وكذلك اقتحام قوات مدرعة، تابعة للنظام، مخيماً خاصاً للشباب الإسلامي في مدينة «أجدابيا» (4 - 19 جانفي 1989)، كانوا يتدارسون، في ذلك المخيم، مختلف الشؤون الإسلامية، وهي الصدامات التي امتدت، في ما بعد، إلى مدن أخرى: بنغازي، والرجمة، ومصراتة، وبنينة. وقد انتهت هذه التصادمات بقتل عدد كبير من الجهاديين، الذين

<sup>1</sup> أيمن حسن ، "الجماعة الإسلامية المقاومة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة لنبذ العنف"، نقلا عن

<http://www.muslim.net> بتاريخ 29 سبتمبر 2016 على الساعة 14:26

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

استخدمت السلطة المدرعات ضدهم<sup>1</sup>، ثم أتبعها السلطة باعتقال عدد كبير من أعضاء التيار الجهادي، في أكتوبر 1989، يصل إلى أكثر من خمسة آلاف من شباب الحركات الإسلامية، في أكبر حملة اعتقالات شهدتها ليبيا، منذ ذلك التاريخ.

وبعد أقل من ست سنوات من تلك الحملة، وتحديداً في جويلية 1995، وقع صدام جديد، بين النظام والإسلاميين، ظل مستمراً بقوة حتى جويلية 1998. كانت وراءه الجماعة الإسلامية المقاتلة

واجه النظام الليبي الجماعة الإسلامية المقاتلة بكل قوة، منذ إعلان تنظيمها الذي اضطرت إليه، فقام بعدد من عمليات التصفية الجماعية ضد أعضائها، مثل العملية التي تعرف بمذبحة سجن "أبو سليم" (جوان 1996 م)، والتي تشابه مذبحة سجن "تدمر" في سوريا، التي كشف فيها عن خمسمائة جمجمة بشرية من معارضي نظام الأسد سنة 2005، بالإضافة إلى التمثيل البشع بجثث الشهداء، ومداومة المساجد، واعتقال المصلين، وتقسيم المدن والمناطق إلى مربعات أمنية، وانتشار رجال الأمن في كل ركن من أركان المدن والقرى، والتضييق على المواطنين، وحشد كتائب القوات المسلحة والأمن وكتائب الخدمة المدنية واللجان الثورية والاستخبارات العسكرية.

وكانت القوات المسلحة الليبية، تمارس أعمال العنف السابقة، تحت مختلف الأسماء والمسميات، من "كتائب" و"فرق" و"لجان" و"أقسام" متعددة لا أول لها ولا آخر، كما نظمت "القوات المسلحة الليبية" مناورات عسكرية، وأجرت تدريبات على حروب المدن والعصابات في<sup>2</sup> الجبال والكهوف والوديان، استعداداً لمواجهة المجاهدين، كما شاركت طائرات ودبابات وأسلحة متنوعة عديدة في الحرب ضد التيار الجهادي.

<sup>1</sup> عرابي فاروق، "الجهاديون في ليبيا في عهد القذافي"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 30 سبتمبر 2016 على الساعة 23:42.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان

بجور الحرب الأمنية السابقة أدار النظام الليبي حرباً إعلامياً ضد التنظيم نجح فيها في تعرية صورته وفض الناس من حوله، وتحييد تعاطفهم تجاه التنظيم الإسلامي في ظل نظام أحادي قمعي بها، حيث اتهمت السلطات الليبية أعضاء المقاومة بأنهم يمثلون شبكات للمخدرات، وتسعى إلى إفساد المجتمع الليبي ويجب تطهير المجتمع منهم، ووصف النظام منتسبي المقاومة بنعوت وأوصاف سلبية عديدة، كالـ "عملاء" و"الخوارج" و"الزنادقة" و"أعداء الوطن" و"أصحاب البدع" الذين يكسرون أسنانهم ويحملون أكياساً من الرمل يهرولون بها هنا وهناك، ويتقاتلون من أجل أن يكون الكعب في صف الصلاة ملاصقاً للكعب، ويستمتعون بقتل المسلمين الأبرياء، وغير ذلك من مفردات الحملة الإعلامية التي قادها النظام الليبي ضد الجماعة المقاومة.

وقد واجهت السلطات الليبية الجماعة المقاومة إعلامياً بنجاح كبير، فقد عزلت إعلامياً، بعض المدن والقرى التي يتحصن بها التنظيم، عن بقية البلاد، ووجه إلى سكان المدن المعزولة برامج خاصة، في نفس الوقت الذي تتلقى فيه باقي المدن، بثاً مختلفاً عما يُبث إلى المدن المنكوبة بالجماعة وعناصرها والعمليات المضادة لها، وهو ما حدث على سبيل المثال لمدينتي "درنة" و"بنغازي"، حيث تعرضتا لحصار إعلامي وبث تهديدي خاص، بعد تكثيف الجماعة المقاومة من عملياتها الجهادية فيهما تحديداً<sup>1</sup>، والتي مثلت معقل المقاومة الرئيس، وكان جزءاً من المجابهة التركيز في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة على الإسلام اللاسياسي واللاعنف، عبر بث برامج دينية متنوعة، مع فتح الأبواب على مصراعها أمام الفكر "الصوفي" وتشجيعه ودعمه ومساندته حتى يمكن القول بأنه الفكر الغالب على الشارع الليبي حتى اللحظة الحاضرة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان

كما أحسن النظام الليبي استغلال ما ما سبق أن حدث في الجزائر من مجازر ومذابح ضد الأبرياء على يد التيارات الإسلامية العنيفة، وراح ضحيته آلاف الأطفال والنساء والرجال من المدنيين العزل، وهو ما نفر جموع المتعاطفين مع التيار الجهادي في ليبيا والجماعة الليبية المقاتلة تحديدا منها.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: انطلاق الثورة ورد فعل القوى الإقليمية والدولية

#### المطلب الأول : عوامل قيام الثورة علي القذافي

من بين أهم العوامل التي أدت إلى قيام الثورة ضد القذافي :

#### 1- انسداد سياسي هيكلية:

إذ أن المؤتمرات واللجان الشعبية لم تعمق المشاركة المجتمعية في السياسة كما كانت تبتغي، بل ظلت أضعف من القذافي نفسه كما أن دورها كان محدودا في تحديد<sup>2</sup> توجهات الدولة، حتى أن المؤتمرات الشعبية اتخذت ذات مرة قرارا برفع الضرائب، فخطب بعدها قائلاً إنه يلغي القرار لأنه يعرف الشعب أكثر منها.

لقد أزاح القذافي كل معارضيهِ في مجلس قيادة الثورة الذين قادوا الانقلاب العسكري معه، وأبرزهم الرائد عبد السلام جلود الذي لجأ إلى قبيلته "المقارحة"، كما تم اغتيال بشير الهوادي وعضو حمزة في عام 1975، ولقي المصير نفسه عمر المحيشي عام 1984. كما انشق عليه عبد المنعم الهوني، منذ ربع قرن، قبل أن يعود، ويتصالح مع القذافي، ثم يستقيل مع ثورة فبراير 2011.

<sup>1</sup> الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة - مسار من العشوائية والتصحيح! - الجزء الأول، رابط الموضوع :

<http://www.assakina.com/center/files/7471.html#ixzz4LmDdjXkO> بتاريخ 12 سبتمبر 2016 على الساعة 19:58.

<sup>2</sup> رشدي لي، الأزمة في ليبيا.. المستقبل والاحتمالات والتداعيات، صحيفة الشعب اليومية الصينية (باللغة العربية)، 11 إبريل 2011.

## 2- توريث السياسة والأمن

حيث أن الزعيم الليبي أطلق العنان لأبنائه في أن يحلوا محل مجلس قيادة الثورة، عبر سيطرتهم على الملفات الرئيسية في البلد، وكأنه يقيم هيكلًا غير رسمي بموازاة المؤسسات الرسمية بما أضعفها، فسيف الإسلام الذي نظر له على أنه وجه إصلاح، هيمن على ملف السياسة والإصلاح في مؤسسات الدولة، بينما سيطر معتصم وخميس والساعدي على الملفات الاقتصادية والأمنية.

استغل القذافي بروز ابنه سيف الإسلام منذ عام 2003 في محاولة تحسين صورة النظام الليبي أمام الغرب، وتخفيف وطأة الضغوط الدولية، إذ اقترح سيف الإسلام مشروعًا إصلاحيًا، وانتخابات وفتح الحريات وإقامة مجتمعٍ مدني، إلا أن اقتراحاته ذهبت أدراج الرياح بعد ثماني سنوات، حيث وأد المشروع على يد اللجان الثورية وبعض القوى القبلية المستفيدة من الشرعية الثورية للقذافي<sup>1</sup>.

اللافت أن سيف الإسلام ذي النظرة الإصلاحية، تحول إلى نسخة أكثر حدة وعنفا من أبيه القذافي، عندما بدأت الاحتجاجات في بنغازي، إذ خير الثوار ما بين بدء حوار لعمل إصلاح أو الحرب وتدمير ليبيا.

## 3- استثمار القبليّة في إضعاف الدولة

استطاع القذافي ابن قبيلة القذاذفة في سرت استثمار التحالفات القبليّة في دعم نظامه وإضعاف الدولة، وتحييد الحركة السياسية داخل المجتمع، ولعل القبائل لعبت دورًا في قمع الاعتراضات الطلابية في السبعينيات، كما شكل الزعيم الليبي ما يسمى بـ"الإدارة الشعبية الاجتماعية" في العام 1993، لاحتواء شيوخ القبائل عبر إيلاء أدوار سياسية ومجتمعية لهم في إدارة الدولة. ولعلّ القذافي في حربه مع الثوار

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان.

ظل محتفظا بتحالفه مع المقارحة، وهي المسيطرة على طرابلس كورقة تؤمن موقفه، رغم أن هناك قبائل خرجت عليه مثل الزوية والورفلة والطوارق والتوبو.

#### 4- فشل اقتصادي

رغم أن ليبيا دولة نفطية على غرار دول الخليج إلا أن ثمة فارقا شائعا في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية، فبينما يصل متوسط دخل الفرد في قطر لـ73 ألف دولار، لا يزيد في ليبيا عن 14 ألف دولار وهو رقم لاقت قياسا بثروات البلاد ومحدودية السكان إذ لا يزيدون عن 6.5 مليون نسمة، كما تعاني ليبيا من نسبة بطالة تصل لـ30% في مجتمع غالبيته من الشباب<sup>1</sup>.

وبجانب هذه المؤشرات فثمة فوارق جمة بين البنى التحتية في ليبيا ودول الخليج، رغم الحجم الهائل من العوائد النفطية - تجاوزت الـ66 مليار دولار في تقرير للبنك الدولي في العام 2010 - والتي غالبا ما توزع على أجنحة النظام والقبائل المؤيدة للقذافي. لا تتمتع ليبيا بترتيب إيجابي على مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية، فقد حلت بالمرتبة رقم 146 من بين 178 دولة في تقرير مدركات الفساد لعام 2010، وهو ما يعد مؤشرا على تغلغل الفساد المالي في أبنية الدولة.

#### 5- إضعاف المؤسسة العسكرية

عمد القذافي على مدار عقود حكمه على إضعاف المؤسسة العسكرية، خوفا من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع بعد هيمنته على القوى القبلية والمدنية، لذا بدا الفارق واضحا بين المؤسسة العسكرية المصرية ذات الطابع الوطني التي لعبت دورا في حماية ثورة 25 يناير، وبين المؤسسة

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

العسكرية الليبية التي تتشكل من ولاءات عشائرية وقبلية وغالبية قياداتها من المقربين للقذافي، لذا انقسمت على نفسها مع إطلاق ثورة 17 فبراير من بنغازي.

لم يتورع القذافي عن جعله المؤسسة العسكرية الليبية أشبه بحالة الميليشيات الشعبية لأنه يؤمن بأن السلاح يجب أن يكون في أيدي الشعب، لذا فليس غريباً أن يتم حل الجيش الليبي بعد هزيمته في تشاد ثم يعيد تشكيله على أسس ولأئمة مرتبطة به<sup>1</sup>، تحت مبررات جماهيرية السلاح، وإن كان البعض قد رجح القرار آنذاك لخوف القذافي من الاستياء داخل صفوف المؤسسة العسكرية وأن ثمة مؤشرات على الانقلاب ضده.

لجأ القذافي أيضاً إلى إنشاء هيكل عسكري داخل الجيش يدعى الكتائب الأمنية يقودها أبناؤه وهي أفضل تسليحاً من الجيش نفسه، وتقود الحرب ضد الثوار. ولعل هذا الإضعاف للجيش دفع إلى وقوع انشقاق في القوات المسلحة خاصة أبو بكر يونس وزير الدفاع الذي انضم إلى قوات الثوار<sup>2</sup>.

#### 6- مجزرة سجن بوسليم :

تعود تسمية سجن بوسليم إلى اسم منطقة بوسليم التي يوجد بها، وهي تقع إلى الغرب من العاصمة الليبية طرابلس، وقد افتتح السجن عام 1984 م كمعسكر للشرطة العسكرية على مساحة تقدر بـ30 هكتاراً، لكن مع ازدياد أعداد السجناء السياسيين أصبح يستخدم كمعتقل أيضاً لسجناء الرأي والسياسة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

وقعت في 29 جوان 1996 عملية قتل جماعية، واعتبرت كأكبر انتهاك ارتكبه نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، حيث راح ضحيتها نحو 1269 معتقل معظمهم من سجناء الرأي. وتعد إحدى أبرز القضايا التي ألهبت مشاعر الثورة الليبية التي انطلقت منتصف فبراير 2011 م.

ووقعت المجزرة عندما داهمت قوات خاصة يوم 29 جوان 1996 ، وأطلقت النار على السجناء بدعوى تمردهم داخل السجن الذي يعد الأكثر تحصينا وحراسة في ليبيا.<sup>1</sup> ثم قامت تلك القوات بدفن الجثث في باحة السجن وفي مقابر جماعية متفرقة في ضواحي طرابلس.

وينتمي أغلب السجناء القتلى إلى جماعات إسلامية متعددة المشارب والاتجاهات، ورغم أن غالبيتهم ليبيون فإن من بينهم فلسطينيين وعربا آخرين.

طالب أهالي الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان طيلة سنوات بالكشف عن مصير السجناء، إلا أن نظام معمر القذافي بقي يتكتم على الجريمة وينكر حدوثها ويمنع أي حديث عنها، حتى العام 2009 م عندما بدأ بإبلاغ أهالي القتلى نبأ وفاة أبنائهم.

وخلال عامي 2009 و2010 م صعد أهالي الضحايا والمفقودين من تحركاتهم ووقفاتهم الاحتجاجية للمطالبة بمعرفة مصير جميع المعتقلين، والكشف عن أسباب الوفاة عبر تشريح الجثث، وفتح تحقيق يحدد المسؤوليات.

<sup>1</sup> د. يوسف محمد جمعة الصعواني ، "ليبيا الثورة و تحديات بناء الدولة" لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 2013، ص ص 120 - 122.

في مواجهة الضغوط عرض النظام الليبي منح أهالي الضحايا تعويضات تقدر بـ120 ألف دينار ليبي (98 ألف دولار) للأعزب، و130 ألف دينار (106 آلاف دولار) للمتزوج، مقابل عدم مقاضاة أجهزة الدولة في الداخل والخارج.

لكن الأهالي تمسكوا بحقهم في معرفة ما جرى في السجن وأماكن دفن القتلى ومعاينة المسؤولين<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : قيام الثورة و رد فعل القذافي

#### أولاً: انطلاق الثورة

اندلعت الثورة قبل اليوم المحدد 17 فبراير، إذ خرجت مظاهرة في مدينة بنغازي يوم 15 فبراير وأغلبية المتظاهرين كانوا من أهالي شهداء أبو سليم الذين كانوا على موعد كل يوم سبت لوقفة احتجاجية والمطالبة بمكان الجثث ومحاكمة المسؤول عن القضية وفي يوم 15 فبراير أعتقل محامي هذه العائلات فتحرك الشباب للخروج في مظاهرة مبكرة قبل اليوم المتفق عليه في شبكة الإنترنت وكان المحامي فتحي تريل هو الفتيال الذي بدأت به شرارة الثورة. وبعد اعتقال الناشطين فتحي تريل وفرج الشرناني. خرج الآلاف للنظاير في مساء يوم الثلاثاء 15 فبراير أمام مديرية الأمن بمدينة بنغازي. وسُرعان ما جاءت مجموعة من البلطجية الذين كانوا يهتفون تأييداً للعقيد معمر القذافي وهاجمت المحتجين، فتطوّرت المظاهرة إلى اشتباك عنيف استَخدم المُتظاهرون خلاله الحجارة والزجاجات الحارقة لإبعاد المهاجمين. وقد انتهت الوقفة الاحتجاجية عندما وصلت مجموعات من الشرطة النظامية واستخدمت الهراوات وخرطوم المياه لتفريق المُتظاهرين، وكانت حصيلة الاشتباكات في آخر الأمر سقوط 38 جريحاً. وبالتزامن مع هذه المظاهرة،

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 123.

خرجت في المقابل مسيرات مؤيدة للقذافي في مدن أخرى بأحاء ليبيا منها بنغازي نفسها وسرت وسبها والعاصمة طرابلس. وبعد انطلاق هذا الحراك الشعبي المفاجئ لم يهضي وقت طويل حتى أُعلن الإفراج عن فتحي تريل في وقت متأخر من مساء الثلاثاء، كما وعدت السلطات الليبية بالإفراج يوم الأربعاء عن 110 سجناء آخرين<sup>1</sup> من معتقلي سجن أبو سليم

كما انطلقت مظاهرات تطالب بإسقاط النظام في مدينة البيضاء يوم 16 فبراير وهي الأولى من نوعها في ليبيا وسقط بالمدينة حوالي 3 قتلى وتعد من إحدى شرارات ثورة 17 فبراير، وأخيراً انطلقت الاحتجاجات في أنحاء ليبيا يوم الخميس 17 فبراير تحت شعار "يوم الغضب الليبي"، ووصلت إلى سبع مدن هي بنغازي والبيضاء وكبرق ودرنة وأجدابيا ونالوت والزاوية ويفرن، فتطوّرت بسرعة إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين، وقام المتظاهرون بإحراق العديد من المباني الحكومية في مدن مختلفة، وفي النهاية تعرّضت العديد من المظاهرات لإطلاق النار والفض بالرصاص الحي، وتراوحت إحصاءات أعداد القتلى من 11 إلى 49 قتيلاً موزعين بين مدن بنغازي والبيضاء وأجدابيا ودرنة. وذلك على الرغم من أن بعض رجال الأمن قد انضموا إلى المحتجين وامتنعوا عن إطلاق النار عليهم، فيما كان ردُّ الفعل الحكومي الأول هو إقالة مسؤول أمني في مدينة البيضاء. لكن من جهة أخرى فإن السلطات بدأت حملة اعتقالات في طرابلس ألقى القبض خلالها على 14 ناشطاً على الأقل، وربما كان ذلك تحسباً لاحتجاجات مشابهة مثل ما حدث في مدن أخرى.

رجت في يوم الخميس 17 فبراير مسيرة بمدينة بنغازي لتشجيع قتلى اليومين السابقين، فأطلقت مجموعات من المغاوير النار على المحتجين بكثافة وقصفتهم بالأسلحة الثقيلة ومضادات الطائرات، مما

<sup>1</sup> بن تبة نور الهدى، الأزمة الليبية و انعكاساتها المستقبلية على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص ص 17-18.

أدى إلى سُقوط 15 قتيلاً على الأقل حسبَ منظمات حقوق الإنسان الدولية، لكن مع ذلك فقد قال الناشط فتحي تريبل أن العدد قد يصل إلى 200 قتيل في بنغازي وحدها منذ بداية الاحتجاجات<sup>1</sup>، في حين أفادت مصادر طبية يوم الأحد التالي أنه يُوجد في "مستشفى الجلاء" بالمدينة حوالي 300 جثة لقتلى من الاحتجاجات فضلاً عن وجود قرابة 1000 جريح فيه، مما يُمكن أن يعني أن عدد ضحايا المجزرة أضخم بكثير كما سقط في مدينة البيضاء وحدها ما يقارب 150 قتيل، وسقط قتيل آخر في مصراتة خلال تفريق مظاهرة وفي يوم الأحد 20 فبراير استمرَّت الاضطرابات في بنغازي، وخرج عشرات آلاف المتظاهرين إلى الشوارع فهاجمهم مسلحون وتسببوا بسقوط 50 قتيلاً، وبعد هذه الاشتباكات أعلنت قوَّات من الأمن والجيش انضمامها إلى المحتجين، وسلمتهم مبنى مديرية الأمن بالمدينة فنهبوه وأحرقوه. وبعد انضمام الأمن والجيش هذا اضطرَّ أنصار القذافي والموالون له إلى الانسحاب من المدينة، فأصبحت تحت سيطرة المحتجين بالكامل هي الأخرى مثل البيضاء والزنتان فيما أطلقوا عليه "تحرير المدينة".

وفي العاصمة طرابلس خرجت مظاهرات بالآلاف في منطقتي سوق الجمعة والدهان شرقي المدينة، وانشقت قوَّات الأمن والشرطة مُلتحقة بالمتظاهرين فانسحب أنصار القذافي، وأعلنت قوَّات الجيش في قاعدة معيتيقة الجوية المجاورة انشاقها أيضاً، فوقعت المنطقة بأكملها بذلك في قبضة المحتجين، الذين حاصروا مقرَّ الإذاعة وقرؤوا التوجه نحو الساحة الخضراء وسط العاصمة حيثُ بدؤوا اعتصاماً مفتوحاً. لكن سُرعان ما جاء مرتزقة أجنبي ليبدؤوا بإطلاق النار على المعتصمين، ثمَّ انطلقت مظاهرة مناصرة للقذافي في الساحة واصطدمت مع المناهضين له. كما قطعت خدمات الإنترنت بالكامل عن ليبيا في مساء الأحد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 17.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 18.

وبعد أحداث العاصمة هذه، ظهر سيف الإسلام القذافي في خطاب على التلفاز للمرة الأولى منذ اندلاع الاحتجاجات، حذر خلاله من إمكانية اندلاع حرب أهلية في ليبيا بسبب طبيعتها القبلية منبهاً إلى أنها "ليست تونس أو مصر"، كما وعدّ بسن قوانين إصلاحية وتعديل الدستور لإرضاء المحتجين وبعد هذا الخطاب تأججت المظاهرات وخرجت في مناطق مختلفة من العاصمة، من ضمنها شارع عمر المختار، وقامت الحشود الغاضبة بإحراق العديد من المباني الحكومية في المدينة<sup>1</sup>.

### بدء الصراع المسلح

اندلعت المعارك المسلحة الحقيقية للمرة الأولى بليبيا في يوم الأربعاء 2 مارس عندما اجتاحت 500 آلية عسكرية من كتائب القذافي مدينة البريقة، وبدأت بذلك معركة البريقة الأولى التي انتهت بعد عدة ساعات بتمكن الثوار من صدّ الكتائب في اشتباكات أدت إلى سقوط 18 قتيلًا واستخدم الثوار خلالها الأسلحة النارية الخفيفة وبعد هذه المعركة توجه آلاف الثوار من أجدابيا إلى البريقة لمساندة المقاتلين هناك. وقد قصفت كتائب القذافي مدينتي أجدابيا والبريقة بعد هذه الأحداث في يوم الخميس.

في يوم الجمعة 4 مارس سيطر الثوار على بلدي العقيلة وگراميد وزحفوا منهما إلى مدينة رأس لانوف نتيجة لسماعهم عن انشقاقات في صفوف الكتائب بها، وسيطروا عليها بعد معركة عنيفة في المدينة، بينما راح 50 قتيلًا على الأقل ضحية الاشتباكات المستمرة في مدينة الزاوية. دارت في يوم السبت معارك ضارية بمدينة الزاوية أسفرت عن سقوط عشرات القتلى، بينما أعلن أهالي قرية النوفلية انضمامهم إلى الاحتجاجات<sup>2</sup>. وفي يوم الأحد اندلعت معارك عنيفة في بلدة بن جواد بعد أن بلغها الثوار خلال زحفهم نحو الغرب، لكنها انتهت بانتصارهم وسيطرتهم عليها

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 18.

<sup>2</sup> ليبيا: المعارضة تستعيد البريقة والجناحية الدولية تفتح تحقيقاً. البي بي سي العربية، بتاريخ 02 أكتوبر 2016 على الساعة 14:28.

استمرّت المعارك العنيفة في مدن الزاوية ويفرن ونالوت ومصراته غرباً وبن جواد شرقاً لمدة أسبوع كامل بعد ذلك وفي آخر الأمر استطاعت قوّات القذافي السيطرة على مدينة الزاوية وإنهاء معركة الزاوية الأولى لصالحها بعد قمع انتفاضة المدينة في يوم الخميس 10 مارس، فيما تمكنت شرقاً من الانتصار في معركة بن جواد الأولى بالسيطرة على البلدة ودحر الثوار بها وبرأس لانوف في يوم الجمعة 11 مارس أما مدينتي مصراته ويفرن فقد بقيت تحت سيطرة الثوار بعد هذه المعارك الطويلة طوال الأسبوع. انسحب الثوار من مدينة العقيل بالشرق يوم السبت مع استعادة ثوار الزاوية بالغرب سيطرتهم على "ميدان الشهداء" وسط المدينة، بينما اندلعت اشتباكات شديدة في البريقة يوم الأحد 13 مارس بعد أن بلغت كتائب القذافي، وانتهت بنتيجة غير واضحة بعد وصول ادعاءات عديدة من كلا طرفي الصراع عن سيطرتهم على المدينة. لكن بحلول يوم الإثنين 14 مارس كانت البريقة تحت سيطرة الثوار تماماً<sup>1</sup> وبالمقابل تعرّضت أجدايبا المجاورة لها لقصف جوي، فيما انتصرت الكتائب على الثوار في معركة زوارة بغرب البلاد وتمكنت من قمع انتفاضة المدينة كلياً<sup>1</sup>.

في يوم الأربعاء 16 مارس نشبت معارك شديدة في مصراته انتهت بسقوط زهاء 100 قتيل ما بين ثوار ومرتزة ومدنيين وتكررت يوم الجمعة متسببة بسقوط 25 قتيلاً آخرين. وفي فترة أيام الثلاثاء - الخميس انسحب الثوار أخيراً من مدينة البريقة، فتقدّمت الكتائب شرقاً لكي تبدأ معركة أجدايبا الأولى، واندلعت فيها طوال هذه الأيام الثلاثة اشتباكات عنيفة جداً حاصرت الكتائب خلالها المدينة وقصفتها بالمدفعية براً والسفن بحراً والطائرات جواً فيما استخدم الثوار بدورهم الطيران الحربي للمرّة الأولى وأغرقوا

<sup>1</sup> غارات جوية كثيفة على راس لانوف: فقرة "بن جواد". الجزيرة نت. تاريخ الولوج 02 أكتوبر 2016 على الساعة 15:17

باستخدامه ثلاث سفن فضلاً عن تفجير العديد من الآليات العسكرية، وانتهت المعركة بسقوط أكثر من

50 قتيلًا بين الطرفين<sup>1</sup>

ثانياً : رد فعل القذافي تجاه الثورة

### 1- إعلاميا:

منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية ، ألقى معمر القذافي كلمة امام مجموعة من المؤيدين له في العاصمة طرابلس مساء الثلاثاء 22 فيفري 2011 مؤكداً أن "لست رئيساً لأنتحى ، و إنما قائد الثورة إلى الأبد"

كما أكد أنه: " لن أترك الأراضي الليبية وسأموت شهيدا وسأقاتل حتى آخر قطرة من دمي في دمي و وصف المحتجين بأنهم "عصابات وجرذان ومرترقة لا يمثلون الشعب الليبي و أنهم شبان مخدرون يهاجمون مقرات الشرطة و الجيش "، ودعا مؤيديه إلى الخروج في مسيرات مؤيدة له و مؤكداً أنه "لست خائفاً، أنتم تواجهون صخرة صماء تحطمت عليه أساطير أمريكا" و دعاهم للزحف على درنة "التي يحكمها أتباع بن لادن" منهما المحتجين "يريدون تحويل ليبيا إلى دولة إسلامية<sup>2</sup>.

اعتبر أن الاحتجاجات هي "تقليد لما جرى في مصر وتونس"، وأن القتلى من الشرطة والجنود و الشبان وليس المحرضين الذين قال أنهم مأجورون يتحركون بأحنيديات خارجية .

أعلن أنه أعطى أوامر إلى "الضباط الأحرار للقضاء على الجردان" في إشارة إلى المتمردين الذين سيطروا على عدد من المدن الليبية. تابع "لن نستخدم القوة بعد ، إذا وصلت الأمور إلى حد استخدام القوة

<sup>1</sup> المعارك تحدث في الشرق الليبي. الجزيرة نت. بتاريخ 02 أكتوبر 2016 على الساعة 16:56.

<sup>2</sup> رد فعل القذافي تجاه الثورة إعلاميا منقولاً عن الرابط التالي : [www.youtube.com/watch?v=wwwtgnilz42o](http://www.youtube.com/watch?v=wwwtgnilz42o) بتاريخ 02 أكتوبر 2016 على الساعة 22:10 .

وفق القانون الدولي والقانون الليبي و استعرض قانون العقوبات الليبي ، ذكرا حكم الإعدام بحق من يرفع السلاح ضد الدولة.

كما دعا جميع الليبيين إلى تشكيل "لجان الدفاع عن المكتسبات الثورية" منها النفط ، المطارات، الموانئ و الجسور.<sup>1</sup>

## 2- سياسيا وعسكريا

لقد رفض القذافي أن يدخل في مفاوضات حول الإصلاح السياسي في بلاده، خوفا من حلقة مفرغة من التنازلات السياسية تقوده إلى سيناريو تنحي مبارك أو بن علي، وعلى ذلك قرر اللجوء إلى الخيار العسكري لمواجهة الثورة،

اتسم رد فعل أجهزة الأمن الليبية بالعنف المفرط<sup>2</sup>. فبعد مرور أقل من 24 ساعة علي بدء الاحتجاجات المطالبة بإسقاط نظام القذافي، كان عدد القتلى 10 وعدد المصابين 35. وبعد مرور عدة أسابيع، تضخم هذا العدد ليقرب من ستة آلاف قتيل وخمسة آلاف جريح، وفق أرقام منظمة هيومان رايتس ووتش، وهو ما نفته الحكومة الليبية.

و كان رد الفعل العسكري هو الإضافة التي أدخلها معمر القذافي علي النموذج في ليبيا، من خلال كتابه الأمنية، خاصة بعد فشل قوات الأمن في السيطرة علي المتظاهرين، ووقوع المنطقة الشرقية تحت سيطرة الثوار، وانشقاق عبد الفتاح يونس، وزير الداخلية عن معمر القذافي ونظامه.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

<sup>2</sup> جريدة الشرق الأوسط ، "إلي أين تتجه الأزمة لليبية؟!"، 26 فيفري 2011، ص 3

ومثلما اختلف القذافي في شكل التعامل الأمني، اختلف أيضا في طبيعة التعامل السياسي، فانتهج علي لسان نجله خطابا تهديديا شديد اللهجة، حاول فيه تهديد العالم أجمع، وأبرز فيه تداعيات انهيار نظامه السلبية علي الشعب الليبي أولا، وعلي دول الجوار ثانيا، ثم علي المجتمع الدولي ككل ثالثا. ولم يغير القذافي من لهجته، عندما وقف أمام عدسات التلفزيون مخاطبا شعبه، ولم يبد أي استعداد لتفهم مطالب المتظاهرين، بل لم يعترف بهم كمواطنين لهم الحق في التعبير، هو فقط وجه لهم الاتهامات والوعيد.

أدرك أنه إذا ما قام بتقديم تنازلات لن يتوقف، وسيلقي بنفسه في دائرة مفرغة لن يخرج منها سوي معزولا من حكم ليبيا. وهذا التصرف أشبه بشخصية القذافي الذي كثيرا ما انحاز لنفسه قبل انحيازه لشعبه، وكثيرا ما عظم من شأن مصالحه الشخصية ورغباته علي حساب صالح الشعب الليبي العام.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. نفس المكان

المطلب الثالث : ردود فعل القوى الإقليمية و الدولية تجاه الثورة الليبية

أولاً: ردود فعل القوى الإقليمية

### 1- المواقف الإقليمية

توقع الكثيرون من الأفارقة ومنظماتهم الإقليمية و علي رأسها الإتحاد الإفريقي سيكون لهم الدور الرئيس في استعادة الاستقرار لليبيا ، والوصول إلى حلول توافقية تنهي حالة الحرب .

فقد كان الموقف الإفريقي منذ بداية الانتفاضة الليبية متحفظا و رافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا حتى أن الإتحاد الإفريقي أمتنع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي، كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية.

اكتفي الإتحاد الإفريقي بإدانة 0 ما وصفه بأسلوب القمع العنيف ضد المتظاهرين ، معربا عن استنكاره للاستخدام المفرط و العشوائي للقوة و الأسلحة ضد المتظاهرين.

فالمعروف أن الاتحاد الإفريقي وفي محاولة منه لوضع حد لذلك الوضع المتدهور قام بطرح مبادرته التي عرفت ب(خارطة الطريق الإفريقية) ، والتي جاءت بعد تشكيل الاتحاد لإفريقي لجنة خماسية مؤلفة من خمس دول افريقية هي (موريتانيا،جنوب إفريقيا، ومالي، والكونغو، و أوغندا)، حيث تمكنت تلك اللجنة من صياغة مبادرة شددت فيها على ضرورة الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية وفتح حوار بين أطراف الليبية وضمن إدارة جامعة لمرحلة انتقالية تقود لتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة والسلام والأمن والتنمية

الاجتماعية والاقتصادية<sup>1</sup> وحظيت مبادرة الاتحاد الإفريقي بالتأييد من قبل العديد من الدول الإفريقية ومنها الجزائر، حيث أكدت وزارة الخارجية "الجزائرية" ضم صوتها إلى صوت الاتحاد الإفريقي للدعوة إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية وإطلاق حوار جامع بين الأطراف الليبية من أجل الاتفاق حول أطر تسوية الأزمة، وشددت الجزائر على ضرورة وضع آلية للمراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار.<sup>2</sup>

كما وجهت موريتانيا رسالة عبرت فيها عن الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الإفريقي تجاه تلك

الأزمة والتي تضمنت الآتي:

- اعتزازها وتثمينها لموقف مجلس السلم والأمن الإفريقي من هذه الأزمة التي تواجهها ليبيا.
  - مطالبتها للاتحاد الإفريقي بمختلف هيئاته، مواصلة التحرك السريع لوقف هذه الحرب.
  - تنديدها و شجبها المطلق للمحاولات التي تقوم بها القوى الغربية للضغط علي بعض الدول بما فيها الدول الإفريقية من أجل الاعتراف بالمتمردين، الذين يقودون حربا ضد بلادهم و يرفعون
- أعلاما غير علم بلادهم<sup>3</sup>

أما مصر، فعلى الرغم من عدم وضوح موقفها من خريطة الطريق التي طرحها الاتحاد الإفريقي، إلا أنها أكدت ومن خلال مبعوثها السفير (هاني خلاف) على "ان استقرار ليبيا و وحدتها و سلامة أراضيها أمر وثيق الصلة بالأمن القومي المصري و تعده خطأ أحمر لا تقبل المساس به".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Michel Iontumbie, le partenariat afrique-eu l'preuve de la crise libyenne ,groupe de recherche et d'informaion sur paix et la sécurité , bruxelle, p 10.

<sup>2</sup> الجزائر تعرب عن قلقها من القاعدة وتوزيع السلاح في ليبيا، نقلا عن شبكة الانترنت

بتاريخ 01 أكتوبر 2016 على الساعة 09:32 p.1 <http://www.moheet.com>

<sup>3</sup> المبادرة الموريتانية لمواجهة العدوان على ليبيا، الشمس، العدد 5501، 19 أفريل 2011 نقلا عن شبكة الأنترنت

بتاريخ 01 أكتوبر 2016 على الساعة 10:19 p.1, <http://www.moheet.com>

## 2- موقف جامعة الدول العربية

دعت مجلس الأمن الدولي إلى فرض منطقة حظر جوي في ليبيا وذلك من اجل حماية الشعب الليبي والتأكيد في نفس الوقت على رفض التدخل الأجنبي وقد حدث حينها جدل حول مسألة فرض حظر جوي على ليبيا حيث تزعمت دول مجلس التعاون الخليجي الموافقة على الحظر الجوي في حين أن الجزائر وسوريا والسودان واليمن رفضت ومن ناحية أخرى أشار وزير خارجية سلطنة عمان يوسف بن علوي أن الدول العربية وافقت على فرض الحظر الجوي على ليبيا وأنها رفضت في الوقت نفسه أي شكل من أشكال التدخل العسكري وأكد بن علوي بأن هذا الحظر سوف ينتهي مع انتهاء الأزمة في ليبيا.

وفي بيان صدر في ختام الاجتماع الطارئ دعا وزراء الخارجية العرب مجلس الأمن الدولي إلى تحمل المسؤولية بفرض منطقة حظر جوي في ليبيا وذلك لمنع الطيران العسكري الليبي من ضرب الشعب الليبي وقتله هذا وقد قرر الوزراء تقديم المساعدات العاجلة للشعب الليبي وذلك من اجل مساعدته على الصمود في وجه ما يتعرض له من اعتداءات من جانب قوات معمر القذافي.<sup>2</sup>

## 3- الموقف الخليجي

دعمت دول مجلس التعاون الثورة الليبية من خلال اعتراف قطر - كأول دولة عربية وخليجية- في 28 مارس 2011 بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كمثل شرعي وحيد للشعب الليبي، وهو ما اعتبر خطوة في طريق لإزاحة "القذافي"، دفعت دولاً خليجية أخرى إلى الاقتداء بها، من خلال اعتراف الكويت به، وتأكيد وزراء خارجية دول المجلس في 11 مارس 2011 عدم شرعية نظام "القذافي"، ودعوتهم إلى

<sup>1</sup> صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد 11845، 04 ماي 2011

<sup>2</sup> بن لعرج هاجر، "السياسة الخارجية للدول الصغرى ، نموذج سياسة قطر تجاه الأزمة الليبية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 77.

إجراء اتصالات مع المجلس الوطني الانتقالي ترجم عملياً باستقبال الكويت رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي "مصطفى" عبد الجليل" مرتين

كما أبدت الدول الخليجية حرصها على المشاركة في الاجتماعات الدولية الخاصة بمعالجة الأزمة الليبية، ولم يقتصر الدور الخليجي في مساندة ودعم الثورة الليبية على الدور السياسي فحسب، وإنما امتد أيضاً ليشمل الدور العسكري، وهو ما تجلّى في الخطوات التالية:

- مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز (ميراج 2000) في الدوريات المسلحة، انطلاقاً من جزيرة كريت بالبحر المتوسط في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا.
- مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز "إف - 16"، وست طائرات من طراز "ميراج"، لتنفيذ منطقة حظر الطيران، فضلاً عن طائرات "آباتشي" و"شينوك" وطواقمها للبحث والإنقاذ<sup>1</sup>.
- إرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز "أوكس"، وأخرى للتزود بالوقود.

#### 4- موقف تركيا

لقد كانت الثورة الليبية كاشفة لطبيعة المواقف التركية المتناقضة، فتسارع وتيرة الأحداث في ليبيا وارتفاع حدة المواجهات بين الثوار والنظام الليبي السابق، كشف عن تراجع تركيا عن الالتزام بمبادئ الانحياز للإرادة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية، وقد بررت الحكومة التركية ذلك بأن ارتفاع حدة أعمال العنف في ليبيا قد دفعها للدعوة لأن تكون المقاربة السلمية هي طريق إنهاء الأزمة الليبية. وكانت تركيا قد طرحت ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدد من النقاط:

<sup>1</sup> عمر الحسن، دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط التالي،

<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/2011721105812625389.htm> بتاريخ 08 سبتمبر 2016 على الساعة 22:23

- وقف إطلاق النار بين قوات القذافي وقوات المعارضة، على أن يراقب ذلك هذا الموقف من جانب الأمم المتحدة.
- توفير الاحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الاضطرابات، تحت رعاية الأمم المتحدة.
- إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذافي، من خلال خمس أشخاص اثنين منهم من طرابلس
- ينالان قبول المعارضة والعكس، ويتوافق الأربع الأشخاص على شخص خامس، وبناط بالجنة الإعداد للنظام السياسي الجديد والدستور الليبي<sup>1</sup>.
- إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.

لقد أدى رفض المعارضة الليبية لهذه المبادرة ومعارضة أية تدخلات من تركيا في الشأن الليبي، والتتديد بـ"الازدواجية التركية" التي تستهدف منع تسليح الثوار، وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السلطة، وكذلك تشدد الموقف العربي والدولي حيال نظام القذافي، وتحقيق الثوار الليبيين نجاحات ملموسة، أدى كل ذلك إلى تغيير المقاربة التركية حيال الوضع الليبي وإعادة النظر في طبيعة المحددات الأمنية والاقتصادية التي وقفت وراء الموقف التركي المتردد والمضطرب حيال الأزمة الليبية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية  
<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86> بتاريخ 17 سبتمبر 2016 على الساعة 19:41

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

ثانياً: ردود فعل القوى الدولية

### 1- الولايات المتحدة الأمريكية:

اقتصر موقفها في بادئ الأمر على بعض التصريحات التي أدانت النظام الليبي، وذلك بسبب علاقتها المتوترة مع ذلك النظام والتي حدثت على خلفية تسريبات (ويكليكس) التي أثارت غضب النظام الليبي بسبب وصفها للقذافي وتحليل وضعه الصحي والنفسي

ولعل ما دفع الولايات المتحدة إلى عدم اتخاذ موقف حاسم من النظام الليبي خشيتها على رعاياها الأمريكيين الموجودين في ليبيا ، فما أن غادر هؤلاء حتى اتخذت الولايات المتحدة موقفها من خلال دفع الأمم المتحدة إلى إصدار قرارها المرقم ( 1970 ) في 22 فيفري 2011 . والذي يفرض عقوبات على نظام العقيد معمر القذافي وعائلته ويتضمن تجميد الأرصدة المالية، وحظر بيع الأسلحة، ومنع السفر، فضلاً عن دعوة المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم وحملة القمع الدموية التي ارتكبتها الحكومة الليبية ضد أبناء الشعب الليبي.<sup>1</sup>

### 2- الإتحاد الأوروبي

فرض الإتحاد الأوروبي حزمة عقوبات ضد معمر القذافي وحكومته وقد شملت العقوبات حظراً على الأسلحة والسفر إلى الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي ، وما إن تمّ صدور ذلك القرار حتى بدأت الدول الأوروبية بتجميد أرصدة معمر القذافي وأفراد عائلته ومسؤولين في النظام الليبي<sup>2</sup>، حيث عمل البنك المركزي النمساوي على تجميد أرصدة أشخاص معينين بالعقوبات التي فرضها الإتحاد الأوروبي، كما قامت

<sup>1</sup> - منى حسين عبيد، ليبيا والمبادرة الإفريقية وأبعادها الإقليمية والدولية، المرصد الدولي ، العدد 17 ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، ص 126.

<sup>2</sup> خليل سامي ايوب، "موقف الإتحاد الاوربي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن، العدد 3564، 02 ديسمبر 2011 ، ص 3.

وزارة الاقتصاد الألمانية بتجميد أموال احد أبناء معمر القذافي. فضلا عن قيام بريطانيا بتجميد أرصدة القذافي وعائلته.

وفيما يتعلق بالموقف الفرنسي فقد أدانت فرنسا القمع المتصاعد للجيش الليبي ضد المتظاهرين وتصدرت فرنسا المواقف الدولية، فقد صرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 21 فبراير بأن فرنسا تدين " الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف، ودعا إلى حل سياسي يلبي ترق الشعب الليبي إلى الديمقراطية والحرية" ، ومن ثم تولت الردود الفرنسية فصرح ساركوزي في 25 فبراير قائلا " السيد القذافي يجب أن يرحل وأضاف فيما يتعلق بتدخل عسكري سنتظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع".<sup>1</sup>

### 3- حلف الناتو:

أيد حلف الناتو القرار الدولي رقم 1973 الصادر من مجلس الأمن الدولي في مارس 2011 بفرض حظر جوي علي ليبيا و شرع في تنفيذ القرار في 28 أبريل 2011 ، حيث بدأت عمليات الناتو خفيفة ثم طور عملياته الى هجمات مكثفة على القواعد الجوية والمنشآت الحيوية والقوات البرية لمعمر القذافي، وقد سمى حلف الناتو حملته على كتائب القذافي ( فجر اوديسا)، ومن ثم تم استبدالها إلى (الحامي الموحد).<sup>2</sup>

### 4- موقف روسيا :

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

<sup>2</sup>Philippo gros , de odyssey down a unified protector , foundation pour la resarch strategique , note n 4 ,2011, p

أيدت روسيا خارطة الطريق الإفريقية، وطالبت القيادة الليبية بضرورة اتخاذ خطوات معينة في هذا المجال منها سحب الوحدات العسكرية من المدن، كما دعت إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد ، وضمان تطبيق مبادرة الإتحاد الإفريقي، علي أن يتم ذلك بإشراف طاقم من المراقبين الدوليين يتفق عليه من قبل جميع أطراف النزاع في البلاد.

نتيجة للقبول الذي حظيت به مبادرة الاتحاد الإفريقي فقد عمد إلى التنسيق مع الجامعة العربية، وكذلك مع اللجنة السياسية والأمنية التابعة للإتحاد الأوربي بهدف إيجاد الوسائل الممكنة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية قائم على أساس خريطة الطريق التي أقترحها الإتحاد الإفريقي و أكدت روسيا بأن هناك إيصالات مستمرة مع عدد من الشركاء الدوليين، والجهات المعنية لبدء مفاوضات لوقف إطلاق النار، وتطبيق العناصر الأخرى في خريطة الطريق، ومنها إقامة فترة انتقالية شاملة تنتج بانتخابات ديمقراطية تمكن الشعب الليبي من اختيار قاداته بحرية.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: نتائج الثورة الليبية على الوضع الداخلي

#### المطلب الأول: تعدد الميليشيات و أزمة الشرعية

#### أولاً : خريطة القوى السياسية في ليبيا بعد 2011

إثر سقوط نظام القذافي، أدت الثورة الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية، التي أصبحت اللاعب والعامل الرئيس في المعادلة السياسية الليبية الجديدة، وتتمثل هذه القوى بالمجالس المحلية والتجمعات القبلية والميليشيات المسلحة. حيث استطاعت

<sup>1</sup> صحيفة الرياض، العدد 15632 ، 12 أبريل 2011 .

هذه القوى المحلية أن تسيطر على الحياة السياسية في ليبيا، وتهمّش القيادات السياسية التي كانت تشكل المجلس الوطني الانتقالي السابق، والحكومات الانتقالية المتعاقبة، وتمكنت من زيادة نفوذها، والتأثير في المشهد السياسي والأمني الليبي، على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصاً في قطاعي الأمن والجيش.

بعد انتهاء العمليات العسكرية مباشرة، بدأ الصراع على السلطة بين القوى المحلية والنخبة السياسية في المجلس الوطني الانتقالي في مرحلة أولى، ثم المؤتمر الوطني العام (البرلمان المنتخب) في مرحلة ثانية، ما دفع بعدد كبير من القيادات السياسية البارزة إلى الخروج من المعادلة السياسية بسبب ضغوط القوى المحلية، إما عن طريق الانتخابات أو الضغط الشعبي كما هي الحال بالنسبة إلى حكومي محمود جبريل وعبد الرحيم الكيب السابقتين<sup>1</sup>.

أقر المجلس الوطني الانتقالي تكوين المؤتمر الوطني العام من 200 مقعد، قسّمت إلى 120 مقعداً للنظام الفردي، و 80 مقعداً لنظام القوائم، وزع إجمالي مقاعد المؤتمر الوطني العام على أساس جهوي، إذ استحوذت المنطقة الغربية على 100 مقعد، والمنطقة الشرقية على 60 مقعداً، والمنطقة الجنوبية على 40 مقعداً.

وبخلاف ما حصل في بلدان الربيع العربي الأخرى، جاءت نتيجة التصويت على القوائم الحزبية لمصلحة التيار الموصوف بالليبرالي بزعامة محمود جبريل أول رئيس حكومة بعد الثورة بواقع 39 مقعداً، وجاءت نتائج الجبهة الوطنية المنسوبة إلى الجبهة الوطنية للإنقاذ بزعامة محمد المقرئ دون التوقعات، حيث لم يحصل إلا على ثلاثة مقاعد فقط، لكنها نجحت في الحصول على رئاسة المؤتمر الوطني العام، وكذلك

<sup>1</sup> زهير الحامدي، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، سياسيات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة)، العدد 7، مارس 2014، ص 90

على رئاسة الحكومة بعد تحالفها مع حزب العدالة والبناء في المقابل، حصل حزب العدالة والبناء المنبثق من الإخوان المسلمين على 17 مقعداً، وحصل تياران إسلاميان آخران هما حزب الأمة الوسط بزعامة سامي الساعدي، والوطني الوسطي بزعامة علي الترهوني على مقعدين لكل منهما. وحصل حزب الاتحاد من أجل الوطن بزعامة عبدالله السويحلي المنتمي إلى مصراته على مقعدين، في حين توزعت بقية المقاعد على عدة أحزاب صغيرة بمعدل مقعد لكل منها<sup>1</sup>.

بيد أن مسار الحياة السياسية لم يبقَ محكوماً بالمؤشرات التي أظهرتها الانتخابات الأولى، بل تحكمت به عوامل أخرى أبرزها الولآت غير المعلنة للنواب الـ120 المنتخبين على القوائم الفردية، والذين برزت أهميتهم عقب تزايد الاستقطابات بين الأحزاب والتيارات المتنافسة وال فشل المستمر للحكومة، هذا إلى جانب قوة الميليشيات على الأرض وسعيها إلى فرض جداول أعمالها القبلية والجهوية والفئوية.

لقد أسفرت انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012 عن هيمنة تحالف الإسلاميين المكون من حزب العدالة والبناء و الإخوان المسلمين، والجماعة الليبية المقاتلة انخرطت في العمل السياسي وتحالفات قبلية وميليشيات، على « جهادية » السابقة وقوى مؤسسات الدولة الانتقالية، ونجحت في تقليص المساحة السياسية التي حازها تحالف القوى الوطنية ذو التوجه الليبرالي. ولم يمضِ وقت طويل بعد تشكيل الحكومة الليبية الأولى حتى بدأت شخصيات في الساحة السياسية تدفع باتجاه إدخال قانون من شأنه استبعاد كل من تورطوا مع النظام السابق وحرمانهم تولي مناصب في الحكومة وفي النطاق الأوسع للإدارة<sup>2</sup>، الذي تم إقراره في ديسمبر 2012 ، تحت « قانون العزل السياسي » بناء عليه، جاء ضغط الميليشيات المسلحة التي قامت بمحاصرة وزارتي العدل والخارجية، والهادف إلى حرمان

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ص 91

<sup>2</sup> أليسون بارغيتير، "الأصلاء والدخلاء في ليبيا الجديدة"، سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . الدوحة)، العدد 11، نوفمبر 2014 ، ص 24.

أعضاء النظام السابق المشاركة في الحياة السياسية. وقد اشتعل الخلاف بعد أن قام النواب بتجديد ولاية المؤتمر الوطني العام قبل فترة قصيرة من انقضاء فترة ولايته الأصلية في السابع من فبراير 2014.<sup>1</sup>

هذا القانون كان له الأثر الكبير على الحياة السياسية في ليبيا واستقرارها، ومع تصاعد الأزمة السياسية أعلن اللواء المتقاعد آنذاك بالجيش الليبي، خليفة حفتر في بنغازي في 16 ماي 2014 عن إطلاق ما أسماها، «عملية الكرامة»، لمحاربة الإرهابيين والتكفيريين، وتبع ذلك هجوم لقوات، «الزنتان» على المؤتمر الوطني العام في محاولة لاعتقال ممثليه وحله بالقوة. في المقابل هاجمت قوات «فجر ليبيا» كتيبتي «القعقاع والصواعق» المتمركزتين منذ سنوات في مطار طرابلس الدولي وانتزعت منهما، لتبدأ مرحلة التغييرات الكبيرة. فقبل تلك العملية كان يسود البلاد صراع سياسي بين أحزاب ليبرالية وأخرى إسلامية داخل ردهات المؤتمر الوطني العام والحكومات المتعاقبة.

لكن بعد انتخاب مجلس النواب في جويلية 2014 (حل محل المؤتمر الوطني ثم قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته)، أبدى المجلس، الذي يعقد جلساته في مدينة طبرق، دعماً لعملية حفتر بلغ حد اعتبار قواته، «جيشاً نظامياً» ثم ضم المجلس «عملية الكرامة» إلى عمليات بما يسميه «الجيش»، وقرر إعادة حفتر إلى الخدمة العسكرية، بحيث أضحي هناك حكومة وبرلمان في طرابلس وحكومة وبرلمان في طبرق، فضلاً عن قوة عسكرية هنا وأخرى هناك يسميها كل فريق «الجيش»<sup>2</sup>.

فمع حكومة طرابلس يصطف 11 كياناً مسلحاً، أهمها : «تنظيم أنصار الشريعة»، «قوات فجر ليبيا»، و«مجلس شورى ثوار بنغازي»، «تنظيم مجلس شورى مجاهدي درنة» وأخيراً، «تنظيم شباب

<sup>1</sup> محمد عبد الحفيظ الشيخ، «إنشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011»، دراسات شرق أوسطية (مركز دراسات الشرق الأوسط . عمّان) (صيف 2012)، ص 09

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

شورى الإسلام» على الجهة الأخرى، مع حكومة طبرق، يصطف 12 كياناً عسكرياً، أهمها «كتائب الزنتان»، و«قوات حرس المنشآت النفطية»، «قوات رئاسة أركان الجيش».<sup>1</sup>

كما أسهم الدعم الإقليمي لكلا المعسكرين بدعم مصر والإمارات العربية المتحدة "عملية الكرامة"، في حين تدعم قطر وتركيا والسودان "عملية الفجر" في تعميق هذه الانقسامات.

### ثانياً: طبيعة الجماعات المسلحة وتأثيرها في المشهد السياسي والأمني الليبي

ساهمت الظروف الأمنية المتردية بشكل كبير في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي في ظهور الميليشيات المسلحة، وأن كانت تلك المرحلة قد وُفِّت محفزات عدة لهذه الميليشيات، وتنامي دورها في المشهد السياسي والأمني الليبي، سوى أنه يمكن القول إن السياسات الأمنية التي لجأ إليها نظام القذافي طوال 42 عاماً، لمواجهة التيار الإسلامي، أنت دوراً كبيراً في تحوله إلى العنف، خاصة في ظل دولة تسهم في بنيتها القبلية، وطبيعة اقتصادها الريعي النفطي في إضعاف جاذبية الإسلاميين كبديل سياسي.<sup>2</sup>

لقد أصبحت ليبيا البيئة الحاضنة لاستقطاب الجماعات المتشددة، وتلقت هذه الجماعات دعماً من دول عديدة مثل قطر وتركيا ما مكّنها من تكوين ميليشيات مسلحة وفرض إرادتها على الأرض بقوة السلاح، ساهمت بشكل أو بآخر في تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا، مثل ميليشيا فجر ليبيا في طرابلس وأنصار الشريعة في بنغازي.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان

<sup>2</sup> خالد حنفي علي، "جماعات العنف الليبية" و«الترانزيت» «الجهادي»، السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر 2014، ص 106.

إن ميليشيا فجر ليبيا تسعى إلى فرض سيطرتها على مؤسسات الدولة، وعلى عدد من المنشآت الحيوية، حيث صوّتت القوات الموالية لحكومة طبرق هجوماً مباغتاً شنته ميليشيا فجر ليبيا للاستيلاء على ما يعرف بمنطقة الهلال النفطي أغنى مناطق البلاد بالنفط، بحسب ما أفاد مسؤولون عسكريون.<sup>1</sup>

تتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلحة عديدة تتفاوت في توجهاتها الأيديولوجية، ومواقفها الفكرية، وقدراتها العسكرية. وتعد الكتائب والميليشيات المسلحة هي التي تملك القوة العسكرية والسياسية في البلاد، وتضم العديد من التنظيمات أهمها الجماعات الجهادية المسلحة التي ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وترفع شعارات تطبيق الشريعة، ورغم أن الجماعات الجهادية ألفت دوراً ملموساً في القتال ضد نظام القذافي، فإنها مثلت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقاً أمام عملية بناء الدولة.<sup>2</sup>

تعدّ «الجماعة الليبية المقاتلة» أحد أبرز الجماعات الجهادية المنخرطة في العمل السياسي، وأحد التنظيمات المسلحة التي تحمل فكر السلفية الجهادية. بالرغم أن عبد الحكيم بلحاج وهو أكثر الشخصيات النافذة من الجماعة قال إنه تم حلها، وليس لها وجود على الأرض، على أساس أن أعضائها انضوا تحت لواء «الحركة الإسلامية للتغيير» وأنه يؤيد دولة مدنية ديمقراطية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> "القوات الحكومية تصدّ هجوماً لميليشيا «فجر ليبيا» على المنطقة النفطية شرق البلاد"، <http://www.swissinfo.ch/ara/afp/> بتاريخ 13 سبتمبر 2016 على الساعة 21:17.

<sup>2</sup> علي عبد اللطيف أميدة، "غياب الحوار الوطني في ليبيا: تحديات وعوائق"، ليبيا المستقبل، بتاريخ 12 سبتمبر 2016 .  
<<http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/46395>> على الساعة 13:52.

<sup>3</sup> محمد عبد الحفيظ الشيخ، "مسار المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا"، شؤون عربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. القاهرة، العدد 160، مارس 2014، ص 74.

أما الجماعات الجهادية المسلحة الراضة للانخراط في العمل السياسي برغم أنها شاركت في القتال ضد قوات القذافي، وهي جماعات ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وتكفر المجتمع، وتسعى إلى تطبيق الشريعة بقوة السلاح، ناهيك بضعف الدولة الليبية وعدم قدرتها على نزع أسلحة الميليشيات، بسبب التأخر في بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية، ورفض بعض الثوار المسلحين الانضمام إليها خوفاً من تهميشهم في معادلة الثورة والسلطة المتنازع عليها. تحمل تلك الجماعات في مضمونها فكر تنظيم القاعدة، ومن أبرزها جماعة أنصار الشريعة، وكتيبة شهداء بوسليم، وجماعات التوحيد والجهاد.

لقد سعت تلك الجماعات إلى فرض الشريعة بالقوة في بعض المناطق كدرنة خصوصاً، كما أنها متهمة بالهجوم على المصالح الغربية، خاصة الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي، وتدريب المتطوعين الذاهبين إلى سوريا، والتنسيق مع بعض الجماعات الجهادية في الإقليم، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تزايد خطر الإرهاب و الهجرة غير الشرعية

#### أولاً : الأزمة الليبية وخطر القاعدة في المغرب الإسلامي

ما من شك إذن أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يتميّز بالهشاشة: ففناذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد أ خر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك .

<sup>1</sup> خالد حنفي علي ، خصوصية التيار الإسلامي في ليبيا ، الديمقراطية (الأهرام)، العدد 55 ، أبريل 2014، ص ، ص 83. 85 .

إن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه بـ«مرحلة متقدمة من التسليح السريع»، جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة حيث شهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، انطلاقا من ليبيا.

فهذه المجموعة المسلحة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة، وأصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ، والتي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي.

وكانت الجزائر ترجح أن تقع هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأن عمليات تهريب الأسلحة المفترضة إلى فرع القاعدة في المنطقة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة، وعلى الجزائر وتونس بصفة خاصة باعتبارهما دولتين مجاورتين<sup>1</sup>.

كما تتجه المخاوف إلى اعتبار أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ربما لا يمثل التنظيم المسلح الوحيد الذي يستفيد من حرية الحركة التي أتاحتها الصرع في ليبيا<sup>2</sup>.

### ثانيا: أزمة الطوارق والعلاقة مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي

كان القذافي شديد الارتباب من الليبيين ولم يكن يثق في أي منهم ولذلك اختار لتقوية أركان حكمه الاعتماد على الجنود الطوارق في حراسته الشخصية وعندما بدأت الانتفاضة الشعبية ضد نظامه استغاث القذافي بطوارقه.

<sup>1</sup> د. أحمد إدريس ، "الأزمة الليبية و تداعيتها علي منطقة المغرب العربي" ، مركز الدراسات المتوسطة و الدولية ، العدد 6، سبتمبر 2011 ،ص 01.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص01.

بعد سقوط نظام القذافي عرف إقليم أزواد عودة مئات المسلحين الطوارق ما أدى إلى اندلاع القتال بينهم وبين الجيش المالي ، ففي السابق كان الإقليم مسرحاً لصراع لاعبين رئيسيين ، هما الجيش المالي و الجبهة الوطنية لتحرير الأزواد بقيادة "محمد أغ ناجم" و "إبراهيم باهانقا" ، وتعتمد هذه الحركة عقيدة سياسية وطنية، ترفع هدفاً واحداً تسعى لتحقيقه ، وهو استقلال إقليم أزواد عن مالي ،اليوم يوجد لاعب ثالث على أرض المعركة و يتعلق الأمر بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وقد استطاعت القاعدة فرض خطابها المتدين على أجنحة الأزمة الأزوادية عبر الخطاب الذي تبنته حركة "أنصار الدين" بقيادة " إباد أغ غالي " ، وترفع هذه الحركة شعار تطبيق الشريعة الإسلامية في الإقليم و إعادة الاعتبار لعلماء الدين<sup>1</sup>.

### ثالثاً: الهجرة السرية و الجريمة المنظمة

مع سقوط نظام القذافي انهارت مؤسسات الدولة الليبية، واستشرت الفوضى والانفلات الأمني مما جعل ليبيا وجهة مفضلة لطالبي الهجرة السرية صوب أوروبا، فالسواحل الأوروبية قريبة والأمن منعدم في المنافذ البحرية والبرية. ظلت الهجرة السرية عبر ليبيا متحكماً فيها نسبياً طيلة عهد القذافي حيث كانت ورقة ضغط من قبل القذافي لابتزاز القارة العجوز التي استجابت في أحيان كثيرة لمطالبه

أصبحت الهجرة السرية نحو أوروبا سلعة رائجة، ومن أبرز مصادر الهجرة الإفريقية نحو ليبيا: منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل فضلاً عن منطقتي الشرق الأوسط والمغرب العربي. وتشرف عليها الميليشيات المسلحة الليبية. وهي ميليشيات مسلحة جهوية وقبلية وأيديولوجية تقاسمت النفوذ والسلطة

<sup>1</sup> محمد حماشي ، "أثر الأزمة الليبية على منطقة الساحل"، نقلاً عن الرابط التالي <http://www.aademia.edu/68038073/> بتاريخ 26 سبتمبر 2016 على الساعة 11:55

فيما بينها وحلّت محل الجيش والشرطة وأجهزة الضبط القضائي، لاسيما أنها وجدت ترسانة ضخمة من الأسلحة قوامها 21 مليون قطعة سلاح خلفها النظام بعده.

هذه الميليشيات التي سرعان ما دبّت الخلافات بينها، ووصلت إلى حدّ الاقتتال المسلح منذ منتصف العام 2013، أحالت ليبيا إلى دولة فاشلة، ومهدّت الطريق للإرهاب العابر للقارات للاستيطان في ليبيا؛ حيث تحالف أساطين التهريب في منطقتي الساحل والقرن الإفريقيين والمهربون في المناطق الملتهبة في الشرق الأوسط، والمهربون في منطقة المغرب العربي مع التنظيمات الجهادية المتطرفة<sup>1</sup>، التي اتخذت من ليبيا مركز تعبئة وإمداد لوجيستي مع مافيات التهريب المتوسطية، لتتحول ليبيا في بحر ثلاث سنوات إلى الوجهة المفضلة للهجرة غير الشرعية المتجهة صوب دول الاتحاد الأوروبي ولاسيما إيطاليا.

#### رابعا : تمدد تنظيم داعش في ليبيا

يشغل تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية الفوضى الضاربة في ليبيا و يفرض سيطرته على مساحة كبيرة من الأراضي و تزداد حدة المخاطر في ضوء احتمال سيطرة هذا التنظيم على المنشآت النفطية و بدعاة الاتجار في البشر و تجنيد العناصر المتطرفة من الدول الإفريقية ، و لآتساع نفوذ داعش في ليبيا له تأثيرات سلبية على أوضاع الدول المجاورة .

و أزداد تمدد داعش في ليبيا جزاء الروابط القوية بينه و بين أبو بكر البغدادي ، و ازدهار

أنشطة تهريب المهاجرين ، و المساعدة التي يحصل عليها التنظيم من الموالين للنظام السابق ، و انضمام العناصر المنشقة عن المجموعات الأخرى إليه .

<sup>1</sup> Libya inter\_ ministerial committee on integrated border management , crime and trafficking in the sahel, saharan region : trends and rate libya , september 2013 , p 04

أصبحت ليبيا بعد سقوط القذافي معقلا لعدد كبير من الجماعات المتطرفة و منها العديد من المجموعات التابعة لأنصار الشريعة و القاعدة و كتائب منفردة مثل : كتيبة شهداء بوسليم في مدينة درنة ؛ و استفادت الجماعات المتطرفة التي في منطقة الساحل و الصحراء ككل من ليبيا باعتبارها مخزنا للأسلحة و الذخائر و تشمل هذه الجماعات : جماعة المرابطون بقيادة مختار بلمختار ، و جماعة بوكو حرام في نيجيريا، و الانفصاليين من قبائل الطوارق ، و جماعة جند الخلافة في الجزائر، و أنصار بيت المقدس في مصر<sup>1</sup> .

و شهد عام 2014 أول ظهور لتنظيم داعش في ليبيا ، حينما رجع عدد من المقاتلين الأجانب في العراق و سوريا إلى مسقط رأسهم في مدينة درنة الواقعة شرق ليبيا ، و بعد عودتهم بعد شهرين قاموا هؤلاء المقاتلون العائدون الى درنة بتأسيس مجلس الشورى شباب الإسلام و أعلنوا البيعة لقائد تنظيم داعش أبو بكر البغدادي.

و استلهاما للفترة التي سبقت الاستعمار في ليبيا حينما لم تكن هناك دولة ليبية موحدة ، أعلن تنظيم داعش منطقة برقة في شرق ليبيا باعتبارها مقر الخلافة ، ولكن في أحد المؤشرات الدالة على أن تنظيم داعش لن يستطيع تثبيت أقدامه بسهولة في ليبيا ، فإن تحالفا من الميليشيات المتطرفة طرد التنظيم من المدينة في جوان 2015 بعد مرور تسعة أشهر من استيلائه عليها ، و من ثم تفهقر تنظيم داعش إلى ضواحي درنة و منطقة الجبل الأخضر .

فينظر دائما إلى تنظيم داعش باعتباره واردا من الخارج و غريبا على المجتمع الليبي القائم ، و بالرغم من ذلك التنظيم حقق لحاجات ملحوظة في مدينة سرت الداخلية .

<sup>1</sup> د. ساسكيا فان جنوجتن ، "محاكمة تنظيم داعش في ليبيا" ، أكاديمية الدراسات الدبلوماسية ، أبريل 2016 ، ص02.

و بالرغم من أن تنظيم داعش يعرف باسم الدولة الإسلامية ما هو إلا أحد الجماعات المتطرفة العديدة في شمال إفريقيا إلا أن تمدده السريع في ليبيا و وحشيته و بشاعته و طموحاته التي تغطي العالم كله، جعلت منه أحد مصادر القلق الرئيسية للمسؤولين و صانعي السياسات على المستوى الوطنية و الدولة و لذلك ما جعل العالم يسلم الأضواء مجدداً على ليبيا . وفي الشهور الأولى منذ عام 2016 نجحت الميليشيات التابعة للحكومة في تطهير عدة مناطق في مدينة بنغازي الواقعة شرق البلاد من برائن تنظيم داعش ، و نفذت القوات الأمريكية ضربات جوية نوعية دمرت خلالها معسكراً تدريبياً بجوار مدينة صبراتة في المنطقة العربية<sup>1</sup> ، و كذلك تتصدى قوات مصراتة بصورة مباشرة لقوات داعش و مع هذا فإن تنظيم داعش في المنطقة الوسطى لمدينة سرت لا يواجه أي مقاومة تذكر و لا تزال هناك خلايا نشيطة لتنظيم في جميع البلاد و إن القضاء على تنظيم داعش في ليبيا و تحقيق حدة المخاطر الإرهابية الناتجة عن الفوضى السائدة في الوقت الحاضر لن يتحقق بدون إجراءات إضافية<sup>2</sup>

### خلاصة

نستخلص من هذا الفصل أن الإسلاميين كانوا سبباً في نشوب الانتفاضة في ليبيا نظراً لما تعرضوا له من اضطهاد أبان حقبة القذافي، ورد فعل القذافي العسكري تجاه الانتفاضة التي كانت السبب المباشر في التدخل الإقليمي والوطني في ليبيا، ما أدى إلى عسكرة الانتفاضة وسقوط نظام القذافي،

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 03.

<sup>2</sup> المرجع السابق ، نفس المكان .

ودخول ليبيا عمومًا في صراعات داخلية على السلطة والنفوذ ما أدى إلى ظهور الإرهاب وانتشار الجريمة المنظمة والتزايد في الهجرة الغير الشرعية، وهذا ما أثر على الجوار الليبي.

## الفصل الثالث

نتائج عدم الإستقرار في ليبيا على المستوى الخارجي

## مقدمة

برزت الأزمة الليبية خصوصياتها نظراً للسرعة التي أطاح بها حلف شمال الأطلسي بنظام معمر القذافي بداية 2011، وعدم موافقة الليبيين إقامة التّولة الحديثة الديمقراطية، والذي فتح الباب أما تصاعد موجة العنف الذي زاد احتداماً بفعل الفوضى التي تطبع البلاد ودخول أطراف أخرى على خط الأزمة المتمثلة في الميليشيات والجماعات الإسلامية ذات التوجهات المختلفة، وتحت تسميات مختلفة وبدوافع متعدّدة، وهذا الوضع المتقلّب التي تداعياته السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية على الوضع الداخلي في ليبيا، وأيضاً دول الجوار التي أصبحت مهتّدة في أمنها واستقرارها في ظل تسارع الأحداث وزيادة حدة الأوضاع، وهذا ما سيّتم توضيحه في الدراسة لتداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار بمعرفة طبيعة هذه التداعيات سواء على المستوى الداخلي في ليبيا أو على المستوى الإقليمي.

## المبحث الأول: التنافس الدولي على ليبيا ومخاطر التقسيم

## المطلب الأول: التنافس الدولي على ليبيا

التباين في المواقف الدولية يخفي حقيقة التنافس على النفط الليبي، وهو ما يدفع ببعض القوى إلى تقسيم ليبيا من الناحية الواقعية بغية الوصول إلى مواردها النفطية " .

ثمة جدل محتدم داخل مؤسسة الأمن القومي الأميركي وبين القوى ذات المصالح المتباينة في حلف شمال الأطلسي بشأن حالة الجمود الراهنة بين القوى المتحاربة في ليبيا<sup>1</sup>. وربما يخفي ذلك التباين في المواقف الدولية حقيقة التنافس على النفط الليبي، وهو ما يدفع ببعض هذه القوى إلى تقسيم ليبيا من الناحية الواقعية بغية الوصول إلى مواردها النفطية الغنية.

<sup>1</sup> الحسين الزاوي ، "ليبيا والتنافس الفرنسي - البريطاني"، دورية متخصصة في الشؤون الدولية صدر عن مؤسسة الأهرام نقلا عن الرابط التالي: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1741.aspx> بتاريخ 03 أكتوبر 2016 على الساعة 23:48.

لقد كانت فرنسا في مقدمة الجهود الدولية الرامية لمساعدة الثوار فكانت أول من يعترف بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، كما أنها دفعت باتجاه الخيار العسكري في مواجهة معارضة دول حلف شمال الأطلسي الأخرى مثل ألمانيا وتركيا واليونان وإسبانيا.

وعلى الرغم من أن الجيش الأميركي يؤكد على أنه مع الخيار العسكري فإنه يدرك مدى تعقد الوضع الميداني على أرض المعارك داخل ليبيا وهو ما يشير إلى صعوبة تدخل القوات البرية. ففي إحدى شهاداته أمام الكونغرس الأميركي أكد روبرت غيتس وزير الدفاع "أن أي رئيس يأمر بتدخل قوات أميركية برية في ليبيا ينبغي أن يعرض على الكثف الطبي لبيان مدى سلامة قواه العقلية" وأكد غيتس كذلك أن الأوضاع في ليبيا تمثل حالة بالغة التعقيد لانعدام الأمن.

ولم يكن أمام بريطانيا من بد سوى اللحاق بركب التدافع الدولي على ليبيا فحاولت إيجاد حل وسط بين الموقف الفرنسي وموقف وزارة الدفاع الأمريكية بشأن ليبيا.

واتسم موقف العديد من القوى الأوروبية مثل تركيا وألمانيا وإسبانيا واليونان وإيطاليا بالتردد وعدم الوضوح. وعلى سبيل المثال فإن إيطاليا التي أيدت القصف الجوي وقدمت تسهيلات لقوات حلف شمال الأطلسي قامت في الوقت نفسه بتوفير مساعدات لوجيستية لعائلة القذافي<sup>1</sup>.

وعندما تم الإعلان عن قيام المجلس الوطني الانتقالي بتصدير النفط الليبي من ميناء طبرق أرادت المصالح النفطية الإيطالية المحافظة على هيمنة شركاتها في ليبيا. و سافر رئيس شركة إيني إلى بنغازي لبحث التعاون في قطاع النفط.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان .

ويبدو واضحاً أن سرعة التحرك الإيطالي لدعم روابط إيطاليا مع الثوار في بنغازي ارتبطت بإعلان وزارة الخزانة الأمريكية أن مبيعات نفط الثوار الليبيين لن تخضع للعقوبات المفروضة على حكومة القذافي.

وفي المقابل حينما حاولت فرنسا بيع نفط الشرق الليبي بعملة اليورو الأوروبية حذر مسؤولون بوزارة الخزانة الأمريكية قادة المجلس الوطني الانتقالي وطالبوهم بأن تكون آلية الدفع مقبولة، وهو ما يعني ضمناً ضرورة أن يكون الدولار هو عملة تجارة النفط الليبي.

وأياً كان الأمر يمكن تفسير الموقف الأمريكي من الثورة الليبية على ضوء الانقسام بين مواقف ثلاثة داخل المؤسسات والمصالح الأميركية. أول هذه المواقف تعبر عنه الشركات النفطية الأميركية التي تمتلك خبرة واسعة في التعامل مع المجتمعات المنقسمة.

ويمكن فهم ذلك من الإشارات المبكرة التي أعلنها رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية جيمس كلاير والتي أكد من خلالها تفوق قوات القذافي وإمكانية استمراره على رأس السلطة في نفس الوقت الذي يمكن فيه تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم شبه مستقلة<sup>1</sup>.

وربما يدعم ذلك الموقف كذلك تحذير وزير الخارجية الليبي المنشق موسى كوسا من أن بلاده سوف تتجه إلى التقسيم بما يعنيه من تطبيق السيناريو الصومالي في حالة غياب الحل السياسي.

أما الموقف الأميركي الثاني فتعبر عنه وزارة الدفاع الأميركية التي لا تريد أن تخوض حرباً لمصلحة الشركات النفطية. وقد عبر عن هذا الموقف رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مولن ووزير الدفاع روبرت غيتس أثناء شهادتهما أمام الكونغرس الأميركي.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ، نفس المكان .

ويرتبط الموقف الأميركي الثالث من الحرب في ليبيا بصقور الإدارة الأميركية أمثال سوزان رايس وهيلاري كلينتون. إذ يؤكد ذلك الموقف الذي يميل إليه الرئيس أوباما إلى ضرورة رحيل القذافي على الرغم من أن التفويض الدولي لا يشمل "تغيير النظام" في ليبيا<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مخاطر الانقسام في ليبيا

اتسمت الفترة التي أعقبت الإطاحة بنظام معمر القذافي عام 2011 بعدم استقرار تميز بالانتشار المستمر للأسلحة وتوسع نفوذ الميليشيات المسلحة التي ساهمت في إسقاط النظام وصولاً إلى تمدد تنظيم "داعش" الإرهابي في الأراضي الليبية مستفيداً من انعدام الاستقرار فيها، فيما انقسمت البلاد سياسياً وعسكرياً على وقع حكومتين في طبرق وطرابلس.

ويبدو أن مخاطر التقسيم تستمد من الواقع المعقد الناشئ بعد سقوط نظام القذافي، والتي تتغذى من الصراعات و الانقسامات القبلية التي ازدادت وأصبحت أكثر حدة و محكومة بالانتقام القبلي المتبادل على خلفية الاستئثار القبلي الذي ساد في مرحلة حكم القذافي، و في المرحلة التي أعقبت سقوطه.

### تجسدت مخاطر التقسيم في التطورات و الأحداث الآتية:

- **الحدث الأول:** إعلان قبائل شرق ليبيا عن تأسيس إقليم برقة الفدرالي، من جانب واحد، أثار القلق الشديد من مخاطر اتجاه الوضع في البلاد نحو منزلق تقسيمها إلى ثلاثة أقاليم تحت عنوان العودة إلى ما سائدا قبل عام 1964 من نظام فدرالي يتكون من الأقاليم الثلاثة وهي: برقة، فزان و طرابلس

ويمتد إقليم برقة من الحدود المصرية إلى سرت، و عاصمتها بنغازي.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان .

وجاء ذلك في مؤتمر جماهيري عقد في مدينة بنغازي حضره سياسيون وزعماء القبائل في الشرق، و جرى خلاله إعلان تشكيل المجلس التأسيسي لإقليم برقة برئاسة أحمد الزبير، وأصدر المشاركون في المؤتمر بيانا تحت عنوان "ميثاق برقة للعيش المشترك" طالبوا فيه بالعودة إلى الدستور الملكي، رافضين الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، ومشددين على أن "نظام الاتحاد الفدرالي الذي يعد خيارا لإقليم برقة في إطار دولة ليبية مدنية و دستورية تكون شريعتها الإسلام<sup>1</sup>"

و برر مسؤول منظمات المجتمع المدني في برقة كريم البرعصي السير في هذا المنحنى التقسيمي، بالسياسات الاستبدادية التي اعتمدها المجلس الانتقالي، وإعادة إحياء الدولة المركزية في العاصمة طرابلس، و"الفشل الذريع للدولة المركزية"، و أن العودة إلى نظام الاتحاد الفدرالي الذي كان قائما في ظل حكم السنوسي هو الخيار الأفضل لتعزيز الوحدة في البلاد و ليس العكس<sup>2</sup>.

- **الحدث الثاني:** اتجاه القبائل الموالية للقذافي للسيطرة على مناطق الجنوب الليبي، بغرض إقامة دولة باسم دولة جنوب ليبيا الديمقراطية تضم كل القبائل الليبية من أصول إفريقية والنازحين الليبيين من أنصار القذافي، و تكون عاصمتها مدينة سبها.

- **الحدث الثالث:** امتداد الاشتباكات المسلحة القبلية إلى غرب ليبيا، و تحذير رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل من انجراف البلاد إلى الفدرالية الجهوية والقبلية، ودعا إلى الانصياع لأهداف الثورة، و الحذر من الاستمرار في الوضع الحالي من التمسك بالتشكيلات والكثائب وضرورة الانتقال من الثورة إلى بناء الدولة سريعا.

<sup>1</sup> حسين عطوي، "ليبيا بين مخاطر التقسيم و الصراعات القبلية " متاح من الرابط التالي:  
<http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=10465CD3-642B-4642-8ED2-16951DCBBCD3&d=20120325&writer=>  
 02:22 على الساعة 05 أكتوبر 2016.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق. نفس المكان

تعدّى الصراع في ليبيا في تعقده وامتداده خطوط الانقسام الداخلي ليكتسب امتدادات دولية وإقليمية زادت في وتيرته عوض التخفيض من حدته، وهو اليوم أبعد من أن يختزل في حالة استقطاب مدني- ديني، لأن استخدام السلاح أصبح يتجاوز في أضراره التجانس القبلي والمناطقى والمصلحي داخل كل معسكر<sup>1</sup>.

- من جهة حكومة طبرق، مجلس النواب الليبي (انتخب عام 2014 ويرأسه عقيلة صالح عيسى العبيدي) الذي خلف المؤتمر الوطني العام (انتخب عام 2012) الذي خلف بدوره المجلس الوطني الانتقالي. يسمى أحياناً "الحكومة الليبية المعترف بها دولياً" أو "حكومة طبرق" بسبب مكان انعقاد جلساته . و تحالفت مع الفريق خليفة حفتر ونالت دعماً من بعض القبائل والقوى الفيدرالية عبر جناحها المسلح في برقة بزعامة إبراهيم الجضران<sup>2</sup>، يسيطر المجلس على حوالي ثلثي البلاد رغم تنازعه النفوذ في بعض المدن كبنغازي ودرنة وغيرها مع الميليشيات الإسلامية وتنظيم "داعش".

- ومن جهة أخرى حكومة طرابلس، و هي تحالف من القوى السياسية التي خسرت انتخابات 2014 وكونت إثر ذلك "المؤتمر الوطني العام الجديد" برئاسة نوري أبو سهمين (الرئيس السابق للمؤتمر الوطني العام) أو ما يسمى أيضاً بـ"فجر ليبيا" المكونة من القوى الإسلامية (الإخوان المسلمون وحزب العدالة والبناء وقوى أصغر) والميليشيات المسلحة التي ساهمت في إسقاط نظام القذافي ("غرفة عمليات ثوار ليبيا" و"درع ليبيا") التي سيطرت على العاصمة. و جميعهم لا يُعترف بهم دولياً .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان .

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان .

كما تنشط أيضاً ميليشيات قبائل التابو والطوارق الليبية في الجنوب و الأمازيغ في أقصى الغرب، و لكنها حتى الآن لا تبدوا مؤثره بقوة في الصراع الدائر.

تجدر الإشارة أن الصراع الدائر في ليبيا لا يشمل الحكومتين فحسب "طبرق و طرابلس"، بل شمل أيضاً كل حكومة من الداخل، حيث احتدمت الخلافات داخل حكومة طبرق بسبب "خليفة حفتر" الذي يشغل منصب القائد العام لما يسمى الجيش الوطني الليبي، وقائد عملية "الكرامة" الجارية الآن والتي تهدف إلي قتال الجماعات المسلحة الليبية الأخر على اختلافها، فطفت العديد من الخلافات من داخل حكومة طبرق بسبب وضع اللواء خليفه حفتر و مستقبله العسكري، بالإضافة الي طريقة توزيع الحقائق على الأقاليم الإدارية و السياسية الثلاث في ليبيا، الجنوب و الغرب و الشرق<sup>1</sup>.

أما في حكومة طرابلس، وبحسب مراقبين، فإن الخلافات التي اندلعت داخل المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته حيال مجريات عمليات الحوار السياسي ألقّت بظلالها على علاقة قادة الميليشيات ببعضهم البعض.

فقد عارضت كتلة برلمانية داخل المؤتمر يترأسها بلقاسم قريط والمكوّن جلها من مدينة مصراتة سياسية رئاسة المؤتمر التي يسيطر عليها زعماء الجماعة الإسلامية المقاتلة والساعية لتعطيل مساعي مفاوضات السلام بالصخيرات بالمغرب.

وتم اختزال التفاعل بين المعسكرين في المشهد الليبي في الصراع على الشرعية السياسية والشرعية الثورية، لكن النزاع على من يملك الشرعية، يخفي صراعا اقتصاديا ضاريا. ومن يتأمل اقتصاد الحرب الجارية في ليبيا بين الشرق والغرب، يمكن أن يفهم لماذا كانت ميليشيات "فجر ليبيا" تريد طرد ميليشيات "الزنتان" من المطار وتدميره، بحيث لا يكفي مبرر السيطرة النسبية على طرابلس لوحده، إذ كان

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. نفي المكان .

الهدف الحقيقي، هو تحويل مسارات القوى الاقتصادية والتجارية بعد الثورة، وذلك لصالح قوى سياسية إسلامية ونحو مطاري مصراتة ومعتقية في الغرب وهو ما يجد تفسيره في أن تحالف الإسلاميين- مصراتة يستند ماليا واقتصاديا على تمويل التجار المحليين وعلى الميليشيات الإسلامية في طرابلس. وبالتالي كانت الاستفادة من تدمير مطار طرابلس، هو تحويل العمليات الاقتصادية والتجارية الكبيرة إلى مدينة مصراتة<sup>1</sup>.

ويضاف إلى ذلك، أن الصراع حول مثلث النفط الليبي في الإقليم الشرقي الذي يحتوي على ثلاث مصاف نفطية من أصل خمس في ليبيا، وأنابيب للنقل وموانئ التصدير (خمسة موانئ)، يجسد إحدى القضايا المفصلية المتصارع عليها. حيث تظل قضايا اقتسام السلطة بين المدن والصحراء وحقوق الأقليات وصيغ إعادة توزيع الثروة الطبيعية محل صراع ورهان متجدد احتكمت قواه المعاصرة إلى السلاح نظرا لضعف ثقافتها الديمقراطية والمدنية. وسرعان ما توزعت المدن الليبية على الساحل سلطات عسكرية ومدنية، وما لبث السياق العام على إثر انفتاح السوق السياسي والاقتصادي أمامها،

كانت مصالح مختلف المدن الليبية على الساحل وراء اصطفاها السياسي على المستوى الوطني، خاصة وأن النقاش حول الطبيعة الفدرالية للدولة الجديدة دفع إلى الإقرار بأنها مكونة من ثلاث مناطق تاريخية (طرابلس، برقة، فزان)، وهو ما تم استخدامه كذريعة لبعض الفاعلين السياسيين لوضع اليد على الثروة النفطية في خليج سرت أو مبررا لأهداف انفصالية في الصحراء، حيث كانت صحراء ليبيا مسرحا لصراعات بين قبائل عربية وقبائل تبو<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد سكر ، "5 نقاط .. تشرح لك ماذا يحدث في ليبيا؟" نقلا عن موقع البديل: <http://elbadil.com/?p=960664> 03 أكتوبر 2016 على الساعة 13:56

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان .

الدور الخارجي، حرباً بالوكالة

بات من المعروف أن التناحر الداخلي يقف وراءه اصطفاً خارجي، وأن الاصطفاً الداخلي المتنازع أصبح خارجياً وممتداً إقليمياً ودولياً، بما يعني اعتماده على موقفين متباينين في تداعياته، يضم محاور غير متجانسة في الفعل ورد الفعل، تتفاعل إيجابياً أو سلبياً حسب تقاطع مصالحها<sup>1</sup>.

يعمل الموقف الأول على دعم الشرعية والجيش النظامي ومواجهة الإرهاب، ويمثله موقف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مصر المؤيدة لحكومة طبرق . المعترف بها دولياً . وما يسمى بالجيش الوطني الليبي وقائده اللواء خليفة حفتر، ويقدم له الدعم العسكري و التنسيق الإستخباراتي. و ظهر ذلك في هجمات سلاح الجو المصري على الميليشيات الإسلامية بمدينة درنة بعد واقعة ذبح الأقباط المصريين. وإرسال الإمارات لبعض المعدات العسكرية المدرعة، وقيام الأخيرة مع المصري بتنفيذ العديد من الغارات بالشرق الليبي حسبما أكدت رويترز. وأكدته صحيفة النيويورك تايمز في تقرير نشرته سابقاً على لسان مسؤول أمريكي رفيع المستوى بأن مصر و الإمارات العربية المتحدة قد قامتاً سراً بشن العديد من الغارات الجوية على كتيبة مصراتة الموالية للمتشددين و حكومة طرابلس، فضلا عن كون الجماعات الإسلامية تقوم بأنشطة تخريبية في ساحات هذه الدول الثلاث.

ويمثل الموقف الثاني، كل من قطر وتركيا والسودان، التي تؤيد الحكومة الليبية في طرابلس . الغير معترف بها دولياً. (معسكر فجر ليبيا) بكل ميليشياتها العسكرية بالمال و السلاح، مستخدماً السودان . كـ"ترانزيت للنقل". تجدر الإشارة أن لذلك الجناح حضور من بداية الثورة الليبية، إذ شاركت قطر عسكرياً

<sup>1</sup> . حسن مصدق، "الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات"، مجلة العرب، العدد: 9965، 01 جويلية 2015، ص7.

في قصف قوات القذافي مع الغرب و قدمت الدعم المالي و العسكري للمليشيات الإسلامية هناك، ولم يتوقف الأمر حتى تم الإطاحة بنظام القذافي<sup>1</sup>.

أما تركيا فكانت حاضرة هي الأخرى، وازداد حضورها بعد انهيار نظام القذافي، فدعمت حزب العدالة والبناء الليبي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، حيث اعترفت تركيا بحكومة طرابلس وعينت في سبتمبر 2014، مبعوثاً خاصاً في ليبيا، وأصبح أول مبعوث يلتقي علناً بالسلطات غير المعترف بها دولياً في طرابلس، ويرر المسؤولون الأتراك ذلك، بأن أنقرة تحاول تعزيز مفاوضات السلام بين الأطراف المتنازعة.

فشكّل الجناحين السابقين خريطة الصراع في ليبيا ما أدى إلى انقسامها، وتوازن القوى بين الطرفين و بقاء الأوضاع على حالها.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: الحوار السياسي في ليبيا

انطلق الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا بعد ظهور أزمة السيادة المتعددة، ووجود

أكثر من كيان يدعي الشرعية، ويرى أنه الممثل الأوحد للدولة الليبية، و من بين أهم هذه الحوارات :

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 8  
<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان.

## أولاً: حوار غدامس 1 (سبتمبر 2014)

عُقدت الجولة الأولى من الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة في 29 سبتمبر 2014 بمدينة غدامس الليبية على حدود الجزائر، وقد أحاطت بهذه الجولة العديد من المشكلات على كل المستويات، فمبعوث الأمم المتحدة تجاهل الطرف الإسلامي في النزاع، و عدد من القوى السياسية داخل المؤتمر الوطني العام الذي كان مُنحلاً في ذلك الوقت وعدد من القوى العسكرية التي لم يكن من الممكن تجاهل حجم قدراتها ومدى تأثير تحركاتها العسكرية والعملياتية على صناعة القرار السياسي داخل ليبيا. وكان نتاج هذه الرؤية القاصرة انعقاد جلسة حوار بين<sup>1</sup> وجهين لعملة واحدة، حيث جاءت جولة الحوار "غدامس 1" لتجمع بين بعض الأعضاء في مجلس النواب المنعقد في طبرق، وبعض أعضاء ذات المجلس ولكن ممن اتخذوا قراراً بمقاطعة جلساته اعتراضاً على انعقاد فعاليتها في طبرق وعدم الالتزام بإجراءات التسليم والتسلم بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب.

## ثانياً: حوار جنيف (يناير 2015)

عُقدت جلسات حوار جنيف في 14 و 15 يناير 2015، فكانت الأمم المتحدة في هذه المرة واعية بضرورة إشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف المتنازعة، بل ولجأت أيضاً إلى توسيع دائرة الحوار بحيث تشمل قيادات مدنية واجتماعية للمساعدة في التوصل لاتفاق توافقي حول الأوضاع في ليبيا، كما أعلنت الأمم المتحدة أن الحوار سيكون متعدد المسارات بحيث يشمل كل القضايا المؤثرة في الواقع السياسي والاجتماعي الليبي. وأعلنت أيضاً المنظمة الأممية سعي النقاشات في جنيف إلى وضع الترتيبات الأمنية اللازمة لتحقيق وقف كامل لأعمال القتال المسلح ، علاوة على ذلك، ستهدف المباحثات إلى ضمان

<sup>1</sup> د. زياد عقل، "جنور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 17 ماي 2015

انسحاب مرحلي لجميع الجماعات المسلحة من المدن والبلدات الرئيسية، بما في ذلك طرابلس، وتمكين الدولة من بسط سلطتها على المؤسسات الحكومية والمنشآت الإستراتيجية وغيرها من المرافق الحيوية<sup>1</sup>.

لم يأت حوار جنيف بأية نتائج، فبادئ ذي بدء، تخلف المؤتمر الوطني وممثليه عن حضور جلسة حوار جنيف، وأعلن المؤتمر أن المبعوث الأممي في ليبيا لم ينسق معه بالشكل الكافي بخصوص أجندة الحوار السياسي المقام في جنيف، كما أن المؤتمر أبدى اعتراضه على مبدأ إقامة الحوار خارج ليبيا ومن ثم رفض المشاركة فيه.

وفي ذات الوقت، كان المكتب الإعلامي لميليشيات فجر ليبيا يُلّغ عن عدم قبوله بجولة حوار جنيف، وعدم التزامه بنتائجها أيّاً كانت، وأعلن المكتب الإعلامي نصّاً أنه سيضرب بنتائج الحوار عرض الحائط.

ومثلما انتهت جولة حوار "غدامس 1" إلى لا شيء ، انتهت أيضاً جولة حوار جنيف إلى نفس النتيجة ، ومن ثم جاءت حلقة جديدة من حلقات الحوار السياسي الليبي تحت رعاية الأمم المتحدة، وهي ما تُعرف إعلامياً بـ "غدامس 2".

### ثالثاً: حوار غدامس 2 (فبراير 2015)

اكتملت الحلقة الثالثة من حلقات الحوار السياسي الليبي بانعقاد حوار غدامس 2 في ليبيا في 14 فبراير 2015، أدت الخلافات السياسية والانشقاقات فيما بين الأطراف المختلفة، والتطورات العسكرية على الأرض إلى بلورة كل طرف لمجموعة من المطالب والاشتراطات التي لا يمكن أن يقبل بها الطرف الآخر، ودخل مبعوث الأمم المتحدة هذا الحوار ولديه ما يشبه خارطة الطريق لما ينتوي الخروج به من الحوار، وكان على رأس هذه الخارطة تشكيل حكومة وحدة وطنية، وانسحاب التشكيلات المسلحة من

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

المدن والمطارات، ووقف كافة أشكال العنف<sup>1</sup>. وقد أعلن المبعوث الأممي أنه بالتوازي مع هذه الأهداف، ستعقد جولات أخرى للحوار تشارك فيها المجموعات المسلحة، والقبائل، والأحزاب السياسية، وإقصاء تنظيم أنصار الشريعة من هذه المحادثات نظراً لتصنيفه من قبل مجلس الأمن الدولي كتنظيم إرهابي. وكانت نتائج هذا الحوار كسابقاتها، وفي ظل هذا الوضع، بدأت بعثة الأمم المتحدة في التحضير لحلقة جديدة من حلقات الحوار السياسي الليبي، وكانت الجولة هذه المرة في الرباط في مارس 2015.

#### رابعاً: حوار الرباط (مارس 2015)

انعقدت جلسة الحوار في مدينة الرباط المغربية يومي 5 و 6 مارس 2015. وكانت هذه الجولة على وجه الخصوص مختلفة بعض الشيء عن الجولات الأخرى التي سبقتها لأكثر من سبب. فقد جاءت هذه الجولة بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بقوة داخل ليبيا، وتنفيذه لعملية ذبح الأقباط المصريين على ساحل سرت، وهي العملية التي شهدت في أعقابها تدخلاً علنياً للقوات المسلحة المصرية. وقد فرض هذا التطور واقعاً جديداً داخل المشهد السياسي والعسكري، فمن ناحية بات هناك تهديداً أمنياً جديداً يواجه طرفي الحوار على السواء يتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية، ومن ناحية أخرى ظهر مبدأ التدخل العسكري الأجنبي بوضوح بعد الرد المصري السريع على ذبح داعش للأقباط المصريين<sup>2</sup>.

ثانياً، جاءت هذه الجولة بأجندة واضحة لنقاط الحوار التي سوف يكون لها الأولوية في النقاش، فقد جاء على لسان بعض الأطراف المشاركة في الحوار أن أهم النقاط التي سيتم التطرق إليها هي التوافق حول عملية وقف إطلاق النار بين طرفي الحوار، ثم التوافق على شخصية لقيادة حكومة الوحدة

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان  
<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان

الوطنية أو الحكومة التوافقية التي تسعى الأمم المتحدة لتشكيلها، ومحاولة التوصل لوزراء من الممكن أن يمثلوا مختلف الأطراف في هذه الحكومة.

ولكن بالرغم من التطورات السياسية والعسكرية والأمنية التي سبقت جولة حوار الرباط، وبالرغم من وجود أجندة واضحة للحوار، وحضور كلا طرفي النزاع هذه الجولة، إلا أن حوار الرباط لم ينته لأية قرارات، ولم يتم الاتفاق على أي من النقاط التي تم طرحها خلال جولة الحوار، وغادرت الأطراف المشاركة في الحوار مدينة الرباط للمزيد من التشاور مع الكيانات التي يمثلونها في كل من طبرق وطرابلس على أن تعود الأطراف لطاولة الحوار مرة أخرى بعد أسبوع.

ومتلما لم تُسفر الجولات السابقة عن نتائج إيجابية، لم تُسفر جولة الحوار في الرباط عن نتائج إيجابية هي الأخرى، وتوجهت بعض الأحزاب السياسية الليبية للجزائر لعقد جلسة حوار هناك، ثم أعلنت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا عن حلقة جديدة في حلقات الحوار السياسي الليبي في مدينة الصخيرات في المغرب<sup>1</sup>.

#### خامسا : المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

باعتبار الجزائر دولة مجاورة لليبيا فهي تتأثر بما يحدث فيها من أعمال العنف و الصراع المتواصل و التي تؤثر على أمنها واستقرارها<sup>2</sup>، وبالتالي سعت الجزائر إلى إيجاد حل عاجل للأزمة الليبية يكون سلميا وسياسي وذلك من خلال تقديمها لمبادرة سياسة تتمثل في إستضافتها لجولتين من الحوار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا في شهر مارس و أبريل 2015. وتسعى الجزائر من خلال مبادرتها

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

<sup>2</sup> صويلح عبد الله، "الوضع الامني في ليبيا و إنعكاساته على دول الجوار"،مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، جوان 2015، ص،ص 191 - 192.

إلى جمع أطراف الصراع الليبي على مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خارطة طريق تتضمن حلا للأزمة و تمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات و تسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي و الدولي في ليبيا.
- بناء مؤسسات الدولة و قطع الطريق على تمدد وانتشار فكرة الجماعات المسلحة حتى لا تتسرب عبر الحدود إلى الجزائر و تشكيل منظومة اتصال و دعم تهدد استقرارها.
- قيام سلطة مركزية تحتكر حيازة السلاح و استعماله و تمنع تدفقه إلى الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.

انعقدت الجولة الأولى من الحوار يوم 10 مارس 2015 بمشاركة عديد الأحزاب الليبية والنشطاء السياسيين الليبيين الذين رحبوا بالمشاركة في أشغال الاجتماع بالجزائر برعاية من الأمم المتحدة بغية إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية.<sup>1</sup>

أما الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي فانطلقت يوم الاثنين 13 أبريل 2015 بالجزائر العاصمة تحت إشراف الأمم المتحدة لمناقشة التقرير النهائي لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة ، وقد حضر هذه الجولة قادة أحزاب ونشطاء سياسيين من ليبيا والمبعوث الأممي و سفراء من دول الجوار المعتمدين بالجزائر، ومن خلال هذه الجولة وزعت البعثة الأممية مقترحات على الفرقاء الليبيين تحتوي على مسودة بخصوص تشكيل حكومة وحدة وطنية و الترتيبات المنية و صلاحيات رئيس مجلس الوزراء ، غير أن أطرافا مشاركة في الحوار تحفظت على هذه المسودة، على غرار المؤتمر الوطني العام لكونها لا تستند على

<sup>1</sup>. نفس المرجع السابق، نفس المكان .

حل موضوعي وشامل ومتوازن، كما وصف مجلس النواب المسودة بغير الموقفة وتحمل تناقضات وانقسامًا شديدًا في بنودها، كما وصفت الأطراف الأخرى المسودة بالمنحازة إلى وجهة نظر طرف آخر.<sup>1</sup>

### سادسًا: حوار الصخيرات (أبريل 2015)

عُقد الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات في المغرب في 15 أبريل 2015، وكان من المفترض أن تتمحور المناقشات في هذه الجولة الحوارية حول المسودة التي تقدمت بها الأمم المتحدة (الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، اتفاق على جملة من الترتيبات الأمنية). ولكن التطورات الميدانية داخل ليبيا جعلت من إمكانية صناعة توافق سياسي مسألة في غاية الصعوبة، فقبل انعقاد الحوار قامت ميليشيات فجر ليبيا بحملة اعتقالات تعسفية لمؤيدي شرعية مجلس النواب بطرابلس، كما تعرضت الطائرة التي تقل أعضاء المؤتمر الوطني العام المشاركون في الحوار للقصف أثناء إقلاعها من مطار معيتيقة في طريقها إلى المغرب لحضور جولة الحوار، ولم يتمكن أحد الطرفين من التوصل لتوافق متبادل أو من تقديم تنازلات سياسية جديدة من شأنها العمل على خلق بيئة صالحة لتفعيل مسودة اتفاقية التسوية السياسية التي صاغتها الأمم المتحدة. وبالرغم من تجدد الحوار على مجموعة محددة من النقاط التي ثار حولها الكثير من الخلاف<sup>2</sup>، ولم يشهد موقف أحد الأطراف منها أي تقدم على مدار جولات الحوار المختلفة، وهي النقاط المتعلقة بالصلاحية التشريعية والرقابية لكل كيان من الكيانيين المتنازعين، والأخذ بحكم المحكمة العليا في طرابلس ومن ثم النيل من شرعية مجلس النواب، ومقر الحكومة التوافقية إذا ما تم الاتفاق على تشكيلها، ومجموعة الأسماء المقترحة لشغل الحفائب الوزارية في هذه الحكومة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص،ص 195 - 196

<sup>2</sup> د. زياد عقل، نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

سابعاً: إتفاق الصخيرات بين الأطراف الليبية

شهدت مدينة الصخيرات المغربية يوم 17 ديسمبر 2015 توقيع إتفاق بين أطراف ليبية و هي (محمد شعيب، ممثل مجلس النواب و صالح المخزوم، ممثل المؤتمر بطرابلس)، ينص الإتفاق على تشكيل حكومة وفاق وطني تقود مرحلة إنتقالية تنتهي بإجراء إنتخابات تشريعية ، بعد عام ، و توسيع المجلس الرئاسي ليتكون من تسعة أشخاص ، رئيس و خمسة نواب و ثلاثة وزراء دول

كما ينص أيضاً على أن السلطة تتشكل من ثلاث مؤسسات دولة رئيسية ، و هي مجلس النواب و يمثل السلطة التشريعية ، و مجلس الدولة و هو بمثابة غرفة برلمانية إستشارية و مجلس رئاسي، و تنتقل كافة صلاحيات المناصب العسكرية و المدنية والأمنية العليا المنصوص عليها في القوانين و التشريعات الليبية النافذة إلى المجلس الرئاسي فور توقيع الإتفاق ، و يتم إتخاذ أي قرار بإجماع رئاسة الوزراء<sup>1</sup> .

تشكيلة المجلس الرئاسي

فايز السراج رئيساً للحكومة، و هو من غرب ليبيا

فتحي المجبري نائباً لرئيس الحكومة ، و هو من شرق ليبيا

علي القطراني نائباً لرئيس الحكومة ، و هو من شرق ليبيا

عبد السلام القاجي نائباً لرئيس الحكومة ، و هو من جنوب ليبيا

موسي الكوني نائباً لرئيس الحكومة ، وهو من جنوب ليبيا

أحمد معيتيق نائباً لرئيس الحكومة ، وهو من غرب ليبيا

<sup>1</sup> ليبيا، التوقيع على إتفاق السلام في الصخيرات، نقلا عن الرابط التالي:  
http://www.alhadath.net/servlet/AA/pdf/. بتاريخ 17 سبتمبر 2016 على الساعة 19:03

كما ينص الإتفاق أيضا على أن يكون مقر الحكومة في طرابلس ، و إن السلطة التشريعية ستكون ممثلة في مجلس النواب المنعقد بطبرق شرقي البلاد ، اما المؤتمر الوطني العام المنعقد في طرابلس فسوف يشكل المجلس الأعلى للدولة ، و هو مجلس إستشاري للحكومة التي ستكون مدتها عاما واحدا قابلا للتمديد .

#### آلية إتخاذ القرار:

يتطلب قيام مجلس الوزراء باتخاذ أي قرار إجماع رئيس مجلس الوزراء و نوابه ، و هوما يعني أن لرئيس الحكومة و نوابه حق الإعتراض على أي قرار، كما يتطلب إختيار وزراء حكومة التوافق إجماع رئيس الوزراء و نوابه بعد التشاور مع أعضاء الحوار السياسي الليبي ، و إذا تعذر الإجماع في التصويتين الأول و الثاني يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء على أن يكون رئيس مجلس رئاسة الوزراء من بينهم<sup>1</sup>.

غير ان الإتفاق لم يحظ بالإجماع ورفضه رئيس المؤتمر العام في طرابلس نوري بوسهمين ورئيس مجلس النواب المنحل في طبرق عقيلة صالح، وقالوا إن الموقعين لا يمثلون إلا أنفسهم.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

المبحث الثاني: انعكاسات عدم الاستقرار الأمني و السياسي في ليبيا على دول الجوار

### المطلب الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على دول الجوار

**أولاً مصر:** منذ سقوط نظام القذافي عقب ثورة 17 فيفري، لأصبحت ليبيا تمثل تحدياً أمنياً بالنسبة لمصر<sup>1</sup>، لاسيما مع تعذّر العملية السياسية وانتشار السلاح بشكل هائل في البلاد، وما حمله من مخاطر بالنظر إلى الحدود الشاسعة المشتركة بين البلدين، بحيث تحولت إلى معرّ لتهديب الأسلحة للمقاتلين والمهاجرين الغير الشرعيين داخل الأراضي المصرية، وأصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على الأمن المصري، ما جعل مصر في السنوات الأربعة الأخيرة تعمل على ضبط حدودها وتشدّد إجراءات المراقبة عليها، ويمكن إبراز تداعيات وأثر الأزمة الليبية على مصر فيما يلي:

**1- التهديدات الأمنية والعسكرية:** إنّ التطورات الأخيرة على الساحة الليبية أصبحت تمثل تهديداً أمنياً لمصر على مستويات متعدّدة، ولعلّ أبرزها الجماعات الجهادية المنتشرة في شرق ليبيا مع للحدود المصرية وخصوصاً تنظيم الدولة الإسلامية، ولاشك أنّ ما يحدث في ليبيا من مؤامرات سلفية إخوانية يقودها تنظيم القاعدة للسيطرة والحكم في ليبيا فتح مجالاً كبيراً للخطر على الحدود المصرية، وعلى الأمن القومي المصري عبر وصول الأسلحة المصرية من ليبيا إلى داخل الأراضي المصرية، وكل هذا ما جعل مصر مهتدة بعمليات اختراق وتهريب الأسلحة للأراضي المصرية في ظل عدم وجود قوات لحرس الحدود الليبية، وتتخوف من تسلسل الإرهاب إلى داخل مصر، خاصة وأنّ الأسلحة تستخدم ضد الحكومة المصرية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك حوادث أخرى ارتكبت من طرف الجماعات الإسلامية المسلحة في ليبيا

نكر منها:

<sup>1</sup> توفيق المديني، "تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار"، جريدة المستقل، العدد 5153، 17 سبتمبر 2014، ص19.

- اغتيال عقيد القوات المسلحة بالمعاش محمد احمد عبد السلام في 30 مارس 2014<sup>1</sup>.
- الاشتباكات مع عناصر إرهابية سبق ضبطها في تفجير مبنى مديرية أمن القاهرة بتاريخ 24 جانفي 2104 بواسطة سيارة مفخخة.
- استهداف قوات الأمن المصري أثناء مرورها بطريق الضبعة بتاريخ 5 أوت 2014.

ونظراً لكل هذا يتضح لنا أن الأزمة الليبية منذ سقوط نظام القذافي في 2011، أثرت كثيراً على الأمن القومي المصري، وأصبحت تشكل قلقاً أمنياً متصاعداً لمصر خاصة بعد الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها الحدود المصرية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، والذي يتركز في شرق ليبيا مع الحدود المصرية<sup>2</sup>.

## 2- التهديدات الاقتصادية والاجتماعية: خلفت الأزمة الليبية العديد من التداعيات على مصر على

المستوى الاجتماعي والاقتصادي، بحيث منذ سقوط نظام القذافي في 2011، ودخلوا ليبيا في مرحلة من الفوضى، وهو الذي يعكس الوضع في مصر خاصة أنه يستهدف المصالح المصرية.

إن أكبر تحدي تواجهه مصر هو عودة البطالة الموجودة في ليبيا، فبعد سلسلة الاختطافات والهجمات من قبل الجماعات المسلحة والأحداث التي يتعرض لها المصريون في ليبيا، والتي تستهدف المواطنين، والعمال وكذا الدبلوماسيون

وفيما يخص العملة المصرية، فقد قُبر عددهم سنة 2011 وفقاً للمنظومة التولية للهجرة حوالي 2 مليون مصري كانوا يعملون في ليبيا قبل اندلاع الثورة، لكن مع اشتداد الصراع وتأزم الأوضاع الداخلية في ليبيا وكذا الاعتداءات التي تعرض لها العملة المصرية من قبل الجماعات المسلحة<sup>3</sup>، بدأ بعد ذلك

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

<sup>3</sup> صويلح عبد الله، مرجع سابق، ص 124 .

هؤلاء العمال بمغادرة ليبيا، بحيث انخفض عددهم، ولكن عودة المصريون إلى بلدهم كانت عبئاً ثقيلاً على الدولة المصرية في ظل عجز السلطات عن تأمين فرض العمل للعائدين من ليبيا، ما قد سبب في نقشي ظاهرة البطالة.

بالإضافة إلى العمالية المصرية، نجد أيضاً هناك مشكلة اللاجئين، بحيث منذ قيام الثورة في فيري 2011، بدأ الليبيون بالنزوح إلى الدول المجاورة نتيجة الأوضاع الغير مستقرة والنزاع المسلح داخل ليبيا، وتعتبر مصر من أكثر الدول المجاورة استقطاباً للاجئين الليبيين.

ونظراً لتزايد حدة الأزمة في ليبيا وتواصل عملية استهداف المصريين من قبل الجماعات المسلحة، وزاد عدد العائدين والنازحين إلى مصر، وبالتالي أصبحت مصر غير قادرة على مواجهة التدفقات الكثيرة للاجئين الليبيين كون أن مصر في مرحلة غير مستقرة، مما يجعلها أكثر المتضررين من تداعيات الأزمة الليبية للروابط الاقتصادية التي تربط بين البلدين.<sup>1</sup>

#### ثانياً: تونس:

تعتبر تونس المتضرر الثاني من الأزمة الليبية، كون الأحداث الأخيرة الجارية في ليبيا تضرب بجذورها في تدهور الوضع الأمني في تونس بكافة أبعاده ومستوياته، وتجعل استقرار تونس في خطر، فالأزمة الليبية تعتبرها تونس تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار الداخلي بالنظر إلى الظروف السياسية والأمنية التي تمرّ بها تونس عقب سقوط نظام "بن علي"، ودخول ليبيا مرحلة الانهيار المؤسسي وانتشار الميلشيات.<sup>2</sup>

واتخذت تداعيات الأزمة الليبية على تونس شكلين أساسيين من التهديدات، ويمكن إبرازها في ما يلي:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 125.

<sup>2</sup> محمد بيسوني عبد الحليم، السيطرة المفقودة: شبكات الإرهاب و السلاح على الحدود الليبية التونسية، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 21 أبريل 2015.

**1- التهديدات الأمنية والعسكرية:** منذ سقوط نظام القذافي في 2011، والأوضاع الأمنية في ليبيا تزداد تدهوراً، وانزلت إلى الحرب الأهلية، الشيء الذي أثر على استقرار تونس عبر تنامي النشاط الإرهابي وانتشار السلاح، فالإرهاب يعدّ إحدى التهديدات الوجودية التي تمس أمن تونس، بحيث أنّ الفراغ الأمني الذي تشهده ليبيا مكنّ الجماعات الإسلامية من تقوية نفسها، والسيطرة على المناطق الشرقية المتخامة للحدود التونسية، وبالتالي نقل نشاطاتها وعملياتها الإجرامية إلى داخل تونس بالتنسيق مع الجماعات التونسية الجهادية التي استغلت هشاشة الحدود الجغرافية بين البلدين واخترقت ليبيا وجعلتها معسكراً للتدريب.

جاءت هذه التخوفات نتيجة مقتل العديد من المعارضين السياسيين التونسيين، وكذا الاعتداء على القنصلية الأمريكية سنة 2012، والهجوم على متحف باردو في العاصمة تونس في مارس 2015، وقد نسب هذا الهجوم إلى تنظيم "أنصار الشريعة" الذي أسس قاعدة عسكرية بمنطقة جبل الشعانبي على الحدود الجزائرية.

بالإضافة إلى تدفق الأسلحة، بحيث استفادت الجماعات المسلحة من وفرة السلاح المسروق من المخازن الليبية التي تركها القذافي<sup>1</sup>، وأصبحت مورداً هاماً للتنظيمات الإرهابية من خلال استعمالها أو المتاجرة بها وكذا ظهور "مافيا" التهريب التي استغلت تبعات الانتفاضة التونسية والحرب الليبية.

**2- التهديدات الاقتصادية والاجتماعية:** إنّ الأحداث في ليبيا أثرت أيضاً على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فليبيا وتونس تملكان روابط قوية، ونظراً للانهاك المؤسسات الإنتاجية والاقتصادية، وكذا توقف الصادرات، وقلة نسبة الواردات، جعل العلاقات التجارية بين البلدين تتراجع وتدهور، وهو ما أثر بشكل كبير على الاقتصاد التونسي باعتبار أنّ ليبيا الشريك الأول لتونس مغرباً

<sup>1</sup> توفيق المدني، ليبيا القاعدة الخلفية للإرهاب في شمال إفريقيا، الوحدة الإسلامية، السنة 12، العدد 143، 2013، ص 04.

بأكثر من 50% من إجمالي التجارة على المستوى الإقليمي، وتأثر قطاع السياحة كثيراً من الأزمة الليبية عرف تراجعاً واضحاً، بالإضافة إلى مشكلة اللاجئين التي أنهت الدولة التونسية، وخلقت أعباء اقتصادية واجتماعية.

من أبرز التداعيات التي أنتجتها الحرب في ليبيا على تونس هي انتشار الجريمة المنظمة بكافة أنواعها، والتي تفوقها شبكات الاتجار بالأسلحة، المخدرات، تهريب مختلف السلع المحظورة، والخطيرة التي باتت تدخل تونس بشكل كبير ومنتظم عبر الحدود التونسية الليبية بالاشتراك مع القبائل الليبية على الحدود التونسية<sup>1</sup>.

### ثالثاً: الجزائر

تعيش ليبيا منذ أربع سنوات على وقع الصراعات والتنافسات و الهزات الاجتماعية التي أدخلتها في مستنقع الفوضى والاحتراب بين الفصائل المشكلة للوضع الراهن في ليبيا الذي أصبح يزداد سوءاً يوماً بعد يوم أمام مستقبل غامض ومجهول، هذا ما جعل هذه الأزمة الليبية الأكثر تطوّراً وخطورة في المنطقة، والتي أصبحت تهدد استقرار النّول المجاورة<sup>2</sup>.

تعتبر الجزائر من البلدان المعرضة للخطر جراء الوضع الأمني المتدهور في ليبيا بسقوط نظام القذافي في 2011، بحكم الحدود الواسعة المشتركة بين البلدين، وبهذا أصبحت ليبيا تشكل خطراً للأمن الجزائري، كما تتخوف الجزائر من انتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها نظراً لسهولة تهريب السلاح من ليبيا، ويمكن إبراز تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري في ما يلي:

<sup>1</sup> صويلح عبد الله، مرجع سابق، ص، ص 133 - 134.

<sup>2</sup> صويلح عبد الله، مرجع سابق، ص 140.

## 1- التهديدات الأمنية والعسكرية: لازالت ليبيا رغم مرور أربعة سنوات تعيش انقلاباً أمنياً كبيراً

بسبب انهيار منظمة الأمن والدفاع، مما يسبب في انتشار الميليشيات المسلحة، والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة، ومن بين أهم المخاطر التي تواجهها الجزائر مع ليبيا، نجد:

أ- الإرهاب: إن ظهور موجة العنف في ليبيا وزيادة حدة الفوضى التي تطبع البلاد، ساعد على ظهور الجماعات الإرهابية تحت تسمية مختلفة وبدوافع متعددة ممتلكة مختلف الأسلحة، وكل أنواع الذخيرة، والتي تسعى إلى جعل ليبيا مركز الخلافة الإسلامية، وهذا كله ما يؤثر على أمن ليبيا ودول الجوار، خاصة الجزائر التي تعتبر أن أمن ليبيا من أمنها، إن تأزمت الأوضاع في ليبيا وفقدان السيطرة والرقابة على الحدود، والذي ينتج انتشاراً واسعاً للسلاح في أيدي الجماعات والتنظيمات الإرهابية، ولعل ما جعل خطرها يتضاعف حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وتضاعف عدد مقاتليها، وكل هذا ما يدل على خطورة الأوضاع في ليبيا ودورها في تنامي النشاط الإرهابي في المنطقة الذي استغل ثورات الربيع العربي وهشاشة الحدود بين بلدان المنطقة.<sup>1</sup>

وبالتالي فالأزمة الليبية أفرزت ظاهرة خطيرة في المنطقة والمتمثلة في الإرهاب، الذي يبحث عن لعب دور رئيسي في المنطقة، وكذلك من خلال أفكاره وتوجهاته، وذلك من خلال استغلاله هشاشة الوضع الأمني في ليبيا، وكذا ضعف الرقابة على حدود دولة المنطقة خاصة في ظل انتشار الأسلحة، وسقوطها في أيدي الجماعات الإرهابية التي أصبحت تستعملها كوسيلة لإحداث الفوضى في المنطقة، وهذا ما انعكس سلباً على الجزائر التي باتت مهددة في أي وقت من هجوم الجماعات الإرهابية واستهدافها أمنها واستقرارها.

1 صويلح عبد الله، مرجع سابق، ص 141.

ب- انتشار السلاح: إذ تعتبر المسألة من بين أهم المسائل الجوهرية التي تهدد الأمن الوطني الجزائري، خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار الفوضى السائدة داخل ليبيا التي أصبحت سوقاً مفتوحاً على تجارة الأسلحة تهريبها، ما زاد من مخاوف الجزائر تهريب السلاح من ليبيا، ووقوعها عدد كبير من الأسلحة النظامية التي كانت ملكاً لجيش نظام القذافي بين أيدي جماعات مسلحة، التي أصبحت تحكم في سوق السلاح في المناطق الحدودية للنول المجاورة من خلال تهريبها أو بيعها أو استعمالها في الهجمات الإرهابية.

ومن خلال ما درسناه يتضح لنا أن الأزمة الليبية من الناحية العسكرية والأمنية يبرز لنا أن انتشار السلاح ووقوعه في أيدي الجماعات الإرهابية يمثل أبرز تهديد تواجهه الجزائر خاصة في مناطقها الحدودية مع ليبيا<sup>1</sup>.

## 2- التهديدات الاقتصادية والاجتماعية: مازالت تعاني الجزائر من تداعيات الأزمة على كافة

المستويات، ومن بين أهم التهديدات، نجد:

أ- مشكلة اللاجئين: وتعتبر من أبرز المشاكل التي خلقها الوضع الأمني في ليبيا، إذ بعد اشتداد الصراع والنزاع المسلح بدأ الليبيون في اللجوء إلى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمن المفقود في بلدهم، نظراً لشاسعة الحدود بين الجزائر وليبيا، فقد صعب مراقبتها وتأمينها يشكل عامل أمام حركة ونشاط اللاجئين، وإن خطورة مشكلة اللاجئين وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، جعلت السلطات الجزائرية تولي أهمية كبيرة لانعكاسات تدفق اللاجئين جراء الصراع القائم باعتبارها إحدى التحديات تواجه الجزائر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الفريق الدولي للدراسات العابرة للأقاليم و المناطق الصاعدة، التحولات السياسية و التحديات الأمنية الإقليمية بمنطقة شمال إفريقيا و الساحل، طوكيو، معهد سابورو للتعاون العالمي، ماي 2011، ص26.

<sup>2</sup> نوار باثوش، الجزائر في خطر، ملايين اللاجئين الفارين على الحدود، بوابة الشروق، العدد 11204، 13 أوت 2014، ص04.

ب- الجريمة المنظمة: لقد أعطت الليبية الحقيقة لتطور مختلف أنواع الجريمة المنظمة نظراً لنقص الرقابة على الساحة الليبية، وفي هذا الصدد تواجه الجزائر تحديات تهدد أمنها واستقرارها خاصة المناطق الجنوبية، وكذا الحدود المخترقة ، وهذا ما جعل من ليبيا مسرحاً لممارسة نشاطاتها من التهريب والمخدرات ونقل السلع الخطيرة، والسلاح الذي أصبح في ليبيا مفتوحاً على كل الأطراف<sup>1</sup>.

ج- الهجرة غير الشرعية: إن انعكاسات الأزمة الليبية على الجزائر لا تقتصر فقط على الإرهاب والجريمة، بل وصلت إلى الهجرة الغير الشرعية بعد أن باتت ليبيا والمنطقة ككل معبراً للمهاجرين الغير الشرعيين الذي يهربون من بئر التوتر بسبب نقص الرعاية وغياب المؤسسات الحكومية في المناطق الجنوبية<sup>2</sup>.

وتكمن خطورة المهاجرين غير الشرعيين في ارتباطهم في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة وأيضاً إمكانية تسلسل الإرهاب ضمن قوافل الهجرة غير الشرعية، فمن تدهور الأوضاع في ليبيا ارتفع عدد المهاجرين غير الشرعيين خصوصاً عبر حدود ليبيا - الجزائر<sup>3</sup>.

يمكن القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبرز التهديدات التي قد تحدث أضراراً وخيمة على المجتمع الجزائري، بحيث يحمل المهجرون غير الشرعيين مختلف الأمراض والفيروسات، وخصوصاً الأمراض المتقلبة.

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن الأزمة الليبية كان لها تأثير على العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وليبيا، بحيث تعتبر الجزائر أكثر المتضررين من الأحداث الجارية في ليبيا خاصة في المجال الاقتصادي والنفط والاستثمارات بين البلدين.

<sup>1</sup> صويلح عبد الله، مرجع سابق، ص150.

<sup>2</sup> صويلح عبد الله، مرجع سابق، ص151.

<sup>3</sup> صويلح عبد الله، مرجع سابق، ص152.

للأزمة الليبية تأثير واضح على الجزائر من خلال التهديدات التي تلحقها سواء من الجانب الأمني أو الاقتصادي، وتمثل الحدود الجزائرية الليبية مصدر هذه التهديدات، بحيث باتت معبراً لمختلف الأخطار كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية التي تمثل تهديداً مباشراً على الأمن والاستقرار الجزائري نظراً لطول حدودها مع ليبيا<sup>1</sup>.

#### رابعاً: الساحل والصحراء

يقودنا استعراض تداعيات الأزمة في ليبيا على منطقة الساحل والصحراء التي تعتبر الرئة الرغوة على الحدود الليبية، حيث الدولة غابة تماماً، والقبائل غير قادرة على ضبط الأوضاع الأمنية، إن لم تكن هي متواطئة مباشرة أو متورطة مع الجماعات المسلحة، شريكها في التهريب وتجارة المخدرات، وبالنظر إلى ضعف القوات المسلحة في تلك البلدان الممتدة من تشاد إلى الحدود الشرقية لموريتانيا، وصولاً إلى النيجر ونيجيريا، وما يضاعف من حدة الإخطار الأمنية على دول الساحل والصحراء هو صعوبة السيطرة على المناطق الحدودية، خاصة بعدما لجأت كتيبات مصنقات كأخطر كتائب "القاعدة" في المنطقة، وهما "يوسف بن تاشفين" و "طارق بن زياد" إلى كهوف مرتفعات ايفوغادس شمال مالي، بحيث الجماعات المسلحة التي كانت بلا أرض في عهد القذافي صارت لها موطن قدم شاسعة في جنوب ليبيا وشمال مالي، بما في ذلك معسكرات التدريب، وهي لم تكن تملك أسلحة فباتت تحصل عليها بسهولة من جميع الأنواع والأحجام، كما أنها تعمل على في الخفاء أصبحت اليوم تعرض قواتها علناً وتبشر بتطبيق الشريعة، لكن الأمر الذي يثير رعب الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر هي عودة الطوارق المقاتلين في صفوف كتائب القذافي إلى بلدانهم، بعد أن جندت القوات الليبية في عهد القذافي وبشكل جماعي طوارق من مالي والنيجر والمتمردين السابقين، واستخدمتهم كجنود مرتزقة لمقاتلة الثوار الليبيين، وعودة هؤلاء

<sup>1</sup> صويلح عبد الله، مرجع سابق، ص153.

المقاتلين بأسلحتهم تثير خوفاً في منطقة الساحل الإفريقي لأنهم يهددون استقرارها من خلال عودة تفجر تشرذ الطوارق.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : السيناريوهات المحتملة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي

عهد جديد دخلته ليبيا بإسدال الستار على حوالي اثنين وأربعين عاما قضاها معمر القذافي ونظامه في الحكم فقد انفرط عقد ذلك النظام سياسيا وعسكريا وعمليا وتهاوى.

بات من المؤكد أن نوعية وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الليبي ستتغير، ولكن مستقبل هذا التغير قد يشوبه حالة من عدم اليقين لفترة ربما ليست بقصيرة فمن غير المعروف ماذا سيحدث بعد سقوط القذافي

ونتيجة لهذه التطورات وتواتر الأحداث في المنطقة وفي ليبيا منذ قيام الثورة إلى سقوط باب العزيزية، فإن هناك مجموعة من السيناريوهات يمكن أن تحدد أفاق المستقبل على النحو التالي :

#### أولاً: عدم استقرار الأوضاع في ليبيا ونشوب حرب أهلية

هناك العديد من الآراء المتشائمة حول المستقبل الآني للبيبا بعد سقوط القذافي، فهناك من يرى بان مقاتلي الثورة الذين توحدوا للإطاحة بالنظام قد يواجهون خطر الانقسامات فيما بينهم حول المكاسب السياسية والمصالح الاقتصادية والحصص النفطية، وذلك لاعتبارات قبلية وكذلك إيديولوجية مما سيؤدي إلى الفوضى وغياب الإدارة الفعالة لقيادة البلاد للخروج من أزمتها مما قد يشعل أتون الحرب الأهلية.

<sup>1</sup>رشيد خشانة، "تداعيات الأزمة الليبية على الجوار: مصر أولاً ثم تونس وستقبلان الانفجار"، نقلاً من الربط التالي: [www.ALHAYAT.com/m/STORY/17813590](http://www.ALHAYAT.com/m/STORY/17813590) ، بتاريخ 29 سبتمبر 2016 على الساعة 12:13.

وبالتالي فإن ذلك سيعترب عليه أعباء اقتصادية نتيجة للضرر الذي سيتعرض إليه القطاع النفطي أما لتوقفه أو لغياب العمالة المؤهلة لتشغيله<sup>1</sup>.

ويعتقد أن ما يعزز هذا الرأي هو غياب دور مؤسسات الدولة والمركزية لنظام القذافي وتعزيز الدور القبلي في عهده وانتشار السلاح بعد سقوط نظامه مع المقاتلين الذين لديهم الكثير من الحماس لكنهم يفتقرون إلى التسلسل القيادي والخبرة العسكرية التي ربما تجعلهم أكثر ميولا إلى ولائهم القبلية والإيديولوجية أكثر من الوطنية.

من المخاوف التي قد تعزز ذلك السيناريو هو اعتماد المجلس الوطني الانتقالي على مقاتليه نظرا لخشيته من استمرار أفراد قوات النظام السابق، ومن ثم استبعادهم عن المرحلة الجديدة مما قد يحدث فراغا أمنياً كما حصل في العراق عام 2003 وفي حال حدوث هذا السيناريو فإنه يمكن أن يكون هناك أحد الاحتمالات التالية :

### 1- الاحتمال الأول: تدخل قوات برية عربية وأفريقية إقليمية

نتيجة لتدهور الأوضاع داخل ليبيا وتعثّر التوصل إلى اتفاق بين الفرقاء المحليين فإن ذلك ربما يستدعي الاستعانة بقوات برية عربية وأفريقية لحفظ الأمن والاستقرار وقد يكون ذلك التدخل مقبولا لدى الفرقاء.

### 2- الاحتمال الثاني: تدخل قوات برية للأطلسي وحلفائه الذين شاركوا في الحماية الجوية

من المعروف أن ليبيا لها حدود بحرية مع بعض دول الاتحاد الأوروبي وفي حال سوء الأوضاع الأمنية هناك فإنّ عندها فوبيا من تنظيم القاعدة<sup>1</sup>، وتخشى من أن يستغل هذا الفراغ الأمني كما أنها

<sup>1</sup> د عبد العزيز محمد العجمي، السيناريوهات المستقبلية للثورة الليبية، نقلا عن الرابط : <http://www.sabr.cc/category/> بتاريخ 04 أكتوبر 2016 على الساعة 09:36.

تشعر في الواقع بالقلق من سيناريو التقسيم نظرا للتنافس بين القبائل العديدة في ليبيا، وبالتالي ربما يدفعها ذلك إلى التدخل بريا حتى لو رفضت بعض الأطراف الليبية والإقليمية هذا التدخل.

### 3- الاحتمال الثالث: التقسيم أو الفيدرالية في ليبيا

هذا الاحتمال ربما مستبعد وغير مرحب به لدى جميع الليبيين تقريبا إلا أنه في حال تردي الأوضاع قد يكون المخرج من تلك الأزمة إما بالتقسيم أو بخيار ربما يعد أخف ضررا وهو اتخاذ نظام اتحادي له عاصمة وأقاليم، ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية. ويبدو أن هذا الاحتمال في أية من الحالتين قد يعتمد على التقسيم السابق لليبيا أثناء حكم العثمانيين حيث كانت البلاد تنقسم إلى ثلاثة أقاليم هي: برقة (الشرق) - طرابلس (الغرب) - فزان (الجنوب).

مما سبق يعتقد أن تطبيق هذا الاحتمال سواء بالتقسيم أو الفيدرالية ربما سيواجه عدة عقبات ومشكلات تتمثل في التفاوت الكبير لأعداد السكان من إقليم إلى آخر، وكذلك ربما صعوبة تحديد حدود تلك الأقاليم نتيجة للزيادة السكانية وللتوسع الإسكاني الأمر الذي ربما غير الديمغرافية فيها حيث ليس هناك حدود ثابتة وواضحة بينها، بالإضافة إلى الصراعات التي قد تنشأ حول مصادر المياه والبترول بينها

### ثانياً: استقرار الأوضاع والتحول إلى نظام ديمقراطي

هناك العديد من المؤشرات التي تدفع إلى التفاؤل بان ليبيا بعد سقوط القذافي ربما تتحول إلى نموذج ديمقراطي جديد<sup>2</sup>. ومن هذه المؤشرات ما يلي

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ، نفس المكان

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، نفس المكان .

- توحد رأي أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وأتباعه من المقاتلين وكذلك المنشقين من النظام السابق بالإضافة إلى غالبية الموالين للقذافي بشأن وحدة ليبيا.
  - أن ليبيا تتميز بالتجانس عرقيا ومذهبيا ودينيا مما قد يجعلها أكثر اتفاقا.
  - الانضباط الكبير الذي أظهره المقاتلون بينما كانوا يجتاحون القرى والبلدات حتى ووصولهم إلى طرابلس في نهاية الأمر وإعلانهم أنهم سينضمون للوحدات التابعة للجيش والشرطة لضمان وحدة ليبيا والدفاع عن أراضيها.
  - الاهتمام العربي والغربي بأمن ليبيا.
  - المساهمة المالية العربية والغربية لليبيا ورفع القيود عن الأموال المجمدة لإعادة إعمارها.
- ولكن هناك تحديات وصعوبات قد تحول دون تطبيق هذا السيناريو ويمكن أن تكمن في أحد بعض هذه الاحتمالات:
- القيام بحل الهياكل القائمة للجيش والشرطة مما قد يسبب الفراغ الأمني والسياسي.
  - التخوف من الانقسام بين الثوار حول الأحقية بنسب الانتصار بالثورة لأي طرف.
  - انتهاك حقوق الإنسان وتأسيس قاعدة تقول إن أي شخصا كان يعمل مع القذافي لا يمكنه العمل مع الثورة. وهذا ربما سيقود إلى الانتقام وردة الفعل المضادة بالتالي الانتقال من نظام ديكتاتوري إلى نظام مماثل<sup>1</sup>.
  - ترك السلاح وعدم جمعه من الثوار الذين لا ينتسبون إلى أية مؤسسات عسكرية منظمة قد يساهم في عدم الاستقرار وتقويض فرص استتباب الأمن.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ، نفس المكان

ثالثاً: عودة نظام الملكية الدستورية

هناك من توقع إمكانية أن تصبح ليبيا دولة ملكية دستورية بل هناك من طالب بعودة الأمير محمد حسن السنوسي وريث الأسرة الملكية السابقة وتسليمه الحكم على اعتبار أن السنوسيين رمزاً للوحدة ويبدو أن الدليل على ولاء أغلب الليبيين للأسرة السنوسية وبالأخص في المنطقة الشرقية أنهم قاموا برفع علم الاستقلال علم المملكة السابقة. أثناء الانتفاضة، وهو العلم الذي يرفع حالياً في المؤسسات التابعة للدولة الليبية.

رابعاً: السيناريو الرابع: المنطقة الرمادية

خلاصته أن تبقى ليبيا في 'منزلة بين المنزلتين'. لاهي ديمقراطية حرة، ولاهي ديكتاتورية مطلقة بالمعنى المعروف، وإنما تظل في فترة انتقالية طويلة<sup>1</sup>.

وخلاصة القول أن ما يحصل الآن في ليبيا ما هو إلا نتيجة طبيعة لإفرازات الحرب

خلاصة:

عكس القول أن ليبيا معرضة لخطر الانقسام والتفكك نتيجة الصراع على النفوذ والسلطة بين جبهة الشرق وجبهة الغرب نتيجة انتشار الأسلحة (الإحصائيات تشير إلى تداول 21 مليون قطع سلاح بين الليبيين)، ووجود أكثر من 100 فصيل مسلح تختلف انتماءاتها السياسة والعرقية، وظهور أنصار شرق ليبيا التي تنادي بالعودة إلى نظام الأقاليم والملكية، بالإضافة إلى الدور الخارجي خاصة الإقليمي

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، نفس المكان

في تأجيج الصراع خاصة بعد وصول السيسي إلى الحكم، وعدم نجاح الوساطات الأممية والإقليمية في جميع الأطراف الليبية على طاولة واحدة لإيجاد حل سياسي للأزمة في ليبيا.

فالوضع في ليبيا أثر بشكل رهيب على دول الجوار في المجالات الأمنية خاصة، وكثيراً ما تعرضت هذه الدول إلى هجمات مسلحة انطلاقاً من الأراضي الليبية (عودة المقاتلين الطوارق إلى النيجر و مالي، أدى إلى انفجار الوضع في شمال مالي، هجوم على حقل الغاز في تيفنتورين وهجوم بن قرادن في تونس)، كما شكلت أيضاً عبئاً اقتصادياً على جوارها (مشكلة اللاجئين في الجزائر).

الخطاتمة

## الخاتمة

بعد دراسة و تحليل موضوع أثر الاستقرار السياسي في ليبيا على دول الجوار توصلنا إلى النتائج التالية:

- . - أن نظام القذافي منذ الانقلاب على نظام إدريس السنوسي بقي منفردا في عملية صنع القرار فقد عمد إلى تهميش فئات واسعة من الشعب الليبي للحيلولة دون مشاركتها في إدارة أمور الدولة.
- اعتماد القذافي على أبناء قبيلته و حصر الامتيازات في أبناءها و حرمان بقية القبائل من التمتع بذات الامتيازات.

- أنفق القذافي العوائد النفطية على سياساته الثورية في الوحدة العربية، و الإسلامية باعتبار أنه ينظر لنفسه كوريث لعبد الناصر في التوجهات الوحدوية العربية، بيد أن تجاربه في هذا الصدد فشلت، لأن منطقته كان يرى بدء الوحدة باندماج سياسي قبل إقامة أرضية تعاون اقتصادي مشترك، ودفعت ليبيا ثمن ذلك عداوات إقليمية خاصة مع جارتها مصر تارة وتونس تارة أخرى، فضلا عن مغامراته العسكرية الخاسرة في تشاد وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية

- ابتدع القذافي نظام المؤتمرات الشعبية كتعبير مواز عن السلطة التشريعية، ولكن بأيدي الجماهير، واللجان الشعبية (السلطة التنفيذية) واللجان الثورية التي تمارس الرقابة وحماية الثورة أمنيا، ولا حديث في هذا النظام الجماهيري عن أحزاب أو انتخابات أو دستور، فهي لا تعني سوي سيطرة القلة وفقا للقذافي الذي هو زعيم الثورة لأنه لا يوجد رئيس في ليبيا.

. - ينظر القذافي لنفسه على أنه المعارض للامبريالية الأمريكية - التي حاولت اغتياله في العام 1986 ، فقرر دعم كل من يعارضها، ويكفي الإشارة إلى أن ليبيا كانت تدفع سنويا لكل الحركات الثورية

## الخاتمة

المعارضة للإمبريالية بدأ من أفريقيا ومرورا بفلسطين وانتهاء بسود أمريكا والجيش الجمهوري الأيرلندي ومرتدي نيكارجوا قرابة 100 مليون دولار، وفقا لتقديرات الخارجية الأمريكية في السبعينيات.

- قرر القذافي الخروج من العزلة الإقليمية والدولية، بعد سقوط نظام صدام حسين، حيث أفرط في التنازلات السياسية سواء لجهة تعويض ضحايا لوكيربي أو تسليم المتهمين فيها، أو حتى عندما تراجع عن البرنامج النووي، وإعادة العلاقات مع أوروبا وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة.

- سعى القذافي إلى رسم صورة جديدة صانع سلام في أفريقيا، وتبنى مبادرة الساحل والصحراء، ثم الولايات المتحدة الأفريقية، وأصبح هو أحد أكبر الممولين للاتحاد الأفريقي، وأطلق على نفسه "ملك ملوك أفريقيا"، مغدقا من أموال النفط على البلدان الأفريقية المؤيدة لمشروعه الذي لم يختلف في طوبا وبيته عن حلم الوحدة العربية.

- لقد كانت انتفاضة الشعب الليبي في 2011 تعبيرا واضحا عن حالة الفشل التي آلت إليه الدولة الليبية نتيجة الاستبداد السياسي طيلة الأربعة عقود الماضية .

- رفض القذافي للحلول السياسية للأزمة و تفضيله للحل العسكري أدى إلي التدخل الإقليمي و الدولي تحت قرارات الهيئات الدولية ما أدى إلى عسكرة الإنتفاضة.

- أدى سقوط نظام القذافي إلى إنتشار الفوضى و اللأمن بين مختلف الأطراف و الجماعات المسلحة في ليبيا و كذا تزايد الإنقسامات في شرائح المجتمع .

التدخل الخارجي في ليبيا ساهم في إنتشار الفوضى و عدم وجود سلطة مركزية تدير الأوضاع في ظل إنتشار كبير للأسلحة و الميليشيات.

## الخاتمة

---

دخول ليبيا في حرب اهلية حول السلطة و النفوذ ، ماينذر بخطر تقسيمها

تحول ليبيا إلى أرضية خصبة لممارسة أنشطة التهريب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة

و تموقع الإرهاب

فليبيا اليوم تشكل خطرا على نفسها و على جوارها ، خاصة دول الساحل و الصحراء ، و من مصر شرقا

إلى سواحل المحيط الأطلسي غربا ، و الضفة الشمالية للمتوسط .

# قائمة المراجع

### قائمة المراجع

- المراجع باللغة العربية

- 1- أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، "الإرهاب والجريمة المنظمة"، دار الطلائع لنشر والتوزيع والتصدير، بدون طبعة، القاهرة 2006.
- 2 - بالتسغراف جيمس روبرت داورتي ، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، ط 1. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985.
- 3 - جمعة الصعواني يوسف محمد ، "ليبيا الثورة و تحديات بناء الدولة" لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 2013
- 4 - حماد كمال ، "النزاعات الدولية(دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)"، ط 1. لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 .
- 5 - سليمان بن فهد العودة ، "مراجعات الجماعات الإسلامية المقاتلة في ليبيا" القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2010
- 6 - الصوفي محمود سالم ، "أزمة الصحراء الغربية :تطورها السياسي والاجتماعي مقارنة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية"، (نواكشط: الناشر المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام 2008 ) .
- 7 - عبد الحليم محمد يبسوني ، "السيطرة المفقودة: شبكات الإرهاب و السلاح على الحدود الليبية التونسية"، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 21 أبريل 2015
- 8 - فان جنوجتن ساسكيا ، "محاربة تنظيم داعش في ليبيا" ، أكاديمية الدراسات الدبلوماسية ، أبريل 2016
- 9 - المحمدي بوادي حسنين ، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب ، دار الفكر الجامعي، شركة جلال للطباعة العامرية ، الإسكندرية، 2004
- 10 - مارسيل ميرل ، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، ترجمة حسن نافعة، ط 1. القاهرة: المستقبل العربي، 1986
- 11 - مالكي محمد ، " تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي"، مركز الدراسات المتوسطة و الدولية ، سبتمبر 2011
- 12- نيفين عبد المنعم مسعد، "الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي" . القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1988
- 13 - نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة

باللغة الأجنبية :

- 1- George joffè . Emmanuel paolehi, « **libya's foreing policy and adjectives united state** » mediterranean papers ,2010
- 2-Libya inter\_ ministerial committee on integrrated broder managment , **crime and trafficking in the sahel, saharan region** : trends and rate libya , september 2013 , p 04.
- 3- Michel Iontumbie, le **partenariat afrique-eu l'preuve de la crise libyenne** ,groupe de recherche et d'informaion sur paix et la sécurité , bruxelle
- 4- Philippo gros , **de odyssey down a unified protector** , foundation pour la resarch strategique , note n 4 ,2011.

المجالات و الصحف :

- 1 - ايوب خليل سامي ، "موقف الاتحاد الاوربي من الثورات العربية"،الحوار المتمدن، العدد 3564، 02 ديسمبر 2011
- 2 - إدريس أحمد ، "الأزمة الليبية و تداعيتها علي منطقة المغرب العربي" ، مركز الدراسات المتوسطة و الدولية ، العدد ،6 سبتمبر 2011
- 3 - - بارغيتير أليسون ، "الأصلاء والدخلاء في ليبيا الجديدة"، سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . الدوحة)، العدد 11، نوفمبر 2014
- 4 - باشوش نورة ، الجزائر في خطر، ملايين اللاجئين الفارين على الحدود، بوابة الشروق، العدد 11204، 13 أوت 2014
- 5 - الحامدي زهير ، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات" ، سياسيات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . الدوحة)، العدد 7 ، مارس 2014
- 6- جريدة الشرق الأوسط ، "إلي أين تتجه الأزمة لليبية؟!"، 26 فيفري 2011
- 7 - دانييل سرج ،الطوارق و العلاقة مع القذافي ، مركز الجزيرة لدراسات ،26 أكتوبر 2011

## قائمة المراجع

- 8- الشيخ محمد عبد الحفيظ ، "مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا"، شؤون عربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . القاهرة، العدد 160 ، مارس 2014
- 9 - الشيخ محمد عبد الحفيظ ، "إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011"، دراسات شرق أوسطية (مركز دراسات الشرق الأوسط . عمان) (صيف 2012)
- 10 - صحيفة الشرق الأوسط،العراق،العدد 11845، 04 ماي 2011
- 11- صحيفة الرياض،العدد 15632 ، 12 أبريل 2011
- 12 - علي خالد حنفي ، "جماعات العنف الليبية" و« الترانزيت » الجهادي " ، السياسة الدولية ،العدد 198 ،أكتوبر 2014
- 13 - عبيد منى حسين ،"أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد51، 2011
- 14 - عبيد منى حسين ، ليبيا والمبادرة الإفريقية وأبعادها الإقليمية والدولية،المركز الدولي ،العدد 17 ،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد
- 15 - علي خالد حنفي ، سقوط الجماهيرية : من يحكم ليبيا بعد القذافي " ، السياسة الدولية ، المجلد 46 ، العدد 186
- 16 - عقل زياد ، "جنور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 17 ماي 2015
- 17 - علي خالد حنفي ، خصوصية التيار الإسلامي في ليبيا ، الديمقراطية (الأهرام)، العدد 55 ، أبريل 2014
- 18 - فاروق عرابي ،"الجهاديون في ليبيا في عهد القذافي"، مركز المسبار للدراسات و البحوث ، دبي ، 30 سبتمبر 2016 على الساعة 23:42
- 19 - الفريق الدولي للدراسات العابرة للأقاليم و المناطق الصاعدة، التحولات السياسية و التحديات الأمنية الإقليمية بمنطقة شمال إفريقيا و الساحل، طوكيو، معهد سابورو للتعاون العالمي، ماي 2011
- 20 - لي رشدي، الأزمة في ليبيا.. المستقبل والاحتمالات والتداعيات، صحيفة الشعب اليومية الصينية (باللغة العربية)، 11 إفريل 2011
- 21 - ليبيا/تشاد : ما وراء النفوذ السياسي ، موجز حول إفريقيا رقم 71 ، نيروبي/بروكسل، 23 مارس 2010

## قائمة المراجع

- 22- المديني توفيق ،"تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار"، جريدة المستقل، العدد 5153، 17 سبتمبر 2014
- 23- المديني،توفيق ليبيا القاعدة الخلفية للإرهاب في شمال إفريقيا، الوحدة الإسلامية، السنة 12، العدد 2013،143
- 24 - - مصدق حسن ،"الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات"، مجلة العرب ،العدد: 9965، 01 جويلية 2015
- 25 - - نصرالدين ماروك ، الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق، مجلة كمية أصول الدين، الصراط، السنة الثانية، العدد 3. سبتمبر 2000

### مذكرات

- 1 - أحمد الرجوب سلامة رضوان ،الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، 2005
- 2 - إنبيبة جمعة عمار ،"السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية" مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية 1994 - 1995
- 3 - - بدر الدين (إكرام) عبد القادر ،"ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر". أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1981
4. - حسن محمد حسين صادق ، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي ، دراسة ميدانية على قرىتي خزام و العيايشا بمحافظة قنا ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب جامعة جنوب الوادي ، العام 1998
- 5 - عبد الله صويلح "الوضع الامني في ليبيا و انعكاساته على دول الجوار"،مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، جوان 2015
- 6 - مهيدات عبد الرحمان موسى النهار. أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة لأردن،السعودية،مصر،تونس). رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك 2006، 2007
- 7 - نور الهدى بن تبة ، الأزمة الليبية و انعكاساتها المستقبلية على الأمن الوطني الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2011 ،
- 8 - هاجر بن لعرج ، "السياسة الخارجية للدول الصغرى ، نموذج سياسة قطر تجاه الأزمة الليبية" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر ، 03 ، 2012

القوامس

BENTON HELEN,1999.ENCYCLOPEDIA BRITANICA,LONDON

الدوريات و المصادر الإلكترونية :

1 - أحميذة علي عبد اللطيف ، "غياب الحوار الوطني في ليبيا: تحديات وعوائق" ، ليبيا المستقبل ، ، بتاريخ 12 سبتمبر 2016 على الساعة 13:52  
<<http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/46395>>.

2 - بولا أ- ديستر "ليبيا تتخلى عن أسلحة الدمار الشامل" نقلا عن الرابط التالي :

<http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2008/11/20081107115431>

[snmassabla8.831203e-03.html#axzz4MdJQLx7g](http://snmassabla8.831203e-03.html#axzz4MdJQLx7g)

بتاريخ 03 أكتوبر 2016 على الساعة 00:26

3 - [تقرير: مخابرات غربية تعاونت مع القذافي](#)، سكاى نيوز عربية، نقلا من الرابط التالي :

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/43598/> بتاريخ 01 أكتوبر 2016

على الساعة 12:26.

4 - الجزائر تعرب عن قلقها من القاعدة وتوزيع السلاح في ليبيا، نقلا عن شبكة الانترنت  
<http://www.moheet.com> بتاريخ 01 أكتوبر 2016 على الساعة 09:32

5 - الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة - مسار من العشوائية والتصحيح! - الجزء الأول،

رابط الموضوع:

## قائمة المراجع

بتاريخ <http://www.assakina.com/center/files/7471.html#ixzz4LmDdjXkO>

12 سبتمبر 2016 على الساعة 19:58

6- حماشي محمد ، "أثر الأزمة الليبية على منطقة الساحل"، نقلا عن الرابط التالي

<http://www.aademia.edu/68038073/> بتاريخ 26 سبتمبر 2016 على الساعة 11:55

7 - الحسن عمر ،دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط التالي،

بتاريخ <http://studies.aljazeera.net/reports/2011/2011721105812625389.htm>

08 سبتمبر 2016 على الساعة 22:23

8 - حسن أيمن ، "الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة لنبذ العنف"،

نقلا عن <http://www.muslim.net> بتاريخ 29 سبتمبر 2016 على الساعة 14:26

9 - خشانة رشيد ، "تداعيات الأزمة الليبية على الجوار: مصر أولاً ثم تونس ستستقبلان

الانفجار"، 29 سبتمبر 2016 على الساعة 18:14 ، نقلاً من الربط التالي:

[www.ALHAYAT.com/m/STORY/17813590](http://www.ALHAYAT.com/m/STORY/17813590)

10- رد فعل القذافي تجاه الثورة إعلاميا منقولاً عن الرابط التالي : /

[www.youtube.com watch ?v=wwwtgnilz42o](http://www.youtube.com/watch?v=wwwtgnilz42o) بتاريخ 02 أكتوبر 2016 على

الساعة 22:10

11- الزاوي الحسين ، "ليبيا والتنافس الفرنسي . البريطاني"، دورية متخصصة في الشؤون الدولية

صدر عن مؤسسة الأهرام نقلا عن الرابط التالي:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1741.aspx> بتاريخ 03 أكتوبر 2016 على الساعة

23:48.

12 - سكر محمد ، "5 نقاط .. تشرح لك ماذا يحدث في ليبيا؟" نقلا عن موقع البديل :

<http://elbadil.com/?p=960664> 03 أكتوبر 2016 على الساعة 13:56

## قائمة المراجع

- 13 - عطوى حسين ،"ليبيا بين مخاطر التقسيم و الصراعات القبلية " متاح من الرابط التالي:  
http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=10465CD3-642B-4642-8ED2-16951DCBBCD3&d=20120325&writer=  
02:22 الساعة 05 أكتوبر 2016 بتاريخ
- 14- عبد القادر محمد ، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية  
بتاريخ 17 <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86>
- سبتمبر 2016 على الساعة 19:41
- 15 - علوش مصطفى ، "الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية بين الانشطار والانضمام للقاعدة"، موقع  
المسلم، تاريخ: 01 أكتوبر 2016، على الساعة 00:47
- 16- عبد الفتاح منى ،"العلاقات السودانية الليبية.. مزاجية التفكير والممارسة"، موقع الجزيرة نت ،  
26 أكتوبر 2011.
- 17- عباس غالي الحديثي ، أنماط الصراعات البيئية " <http://omu.edu.ly> بتاريخ 07- أكتوبر  
2016 على الساعة 14:30
- 18 - غارات جوية كثيفة على راس لانوف: فقرة "بن جواد". الجزيرة نت. تاريخ 02 أكتوبر 2016 على  
الساعة 15:17
- 19 - القوات الحكومية تصدّ هجوماً لمليشيا « فجر ليبيا » على المنطقة النفطية شرق البلاد "،  
بتاريخ 13 سبتمبر 2016 على الساعة 21:17. <http://www.swissinfo.ch/ara/afp/>
- 20 - ليبيا: المعارضة تستعيد البريقة والجنائية الدولية تفتح تحقيقاً . البي بي سي العربية، بتاريخ 02  
أكتوبر 2016 على الساعة 14:28.
- 21 - ليبيا، التوقيع على إتفاق السلام في الصخيرات، نقلا عن الرابط التالي:  
<http://www.alhadath.net/servlet/AA/pdf/> بتاريخ 17 سبتمبر 2016  
على الساعة 19:03

## قائمة المراجع

---

- 22- المعارك تحدث في الشرق الليبي. الجزيرة نت. بتاريخ 02 أكتوبر 2016 على الساعة 16:56
- 23 - - مزوز عبد الغني ، "الجماعة الليبية المقاتلة من بيت الأنصار إلى بيت الصمود"  
بتاريخ 29 سبتمبر 2016 [http://www.islamrevo.com/2012/02/blog-post\\_9751.html](http://www.islamrevo.com/2012/02/blog-post_9751.html)  
على الساعة 12:14
- 24- المبادرة الموريتانية لمواجهة العدوان على ليبيا، الشمس، العدد 5501، 19 أبريل 2011 نقلا عن شبكة الأنترنت  
بتاريخ 01 أكتوبر 2016 على الساعة 10:19 <http://www.moheet.com>
- 25- محمد العجمي عبدالعزيز "السيناريوهات المستقبلية للثورة الليبية" نقلا عن الرابط  
<http://www.sabr.cc/category>
- 26- نقلا عن قناة " بي بي سي العربية " ، بتاريخ 2015

..... مقدمة

**الفصل التمهيدي : الإطار المفاهيمي للدراسة**

- ..... مفهوم النزاع
- ..... مفهوم التوتر
- ..... مفهوم الاستقرار السياسي
- ..... مفهوم الحرب الأهلية
- ..... مفهوم الإرهاب
- ..... مفهوم الهجرة غير الشرعية
- ..... مفهوم الجريمة المنظمة

**الفصل الأول: نبذة تاريخية عن ليبيا وعلاقتها الخارجية في عهد القذافي**

- ..... مقدمة الفصل
- ..... المبحث الأول: ليبيا القذافي وعلاقتها الخارجية (القضايا العربية)
- ..... المطلب الأول: موقف القذافي اتجاه اتخاذ ودمج الجمهورية العربية الإسلامية
- ..... أولاً: اتجاد الجمهورية العربية
- ..... ثانياً: دمج ليبيا في إطار الجمهورية العربية الإسلامية
- ..... المطلب الثاني: موقف القذافي من القضية الفلسطينية ونزاع الصحراء الغربية
- ..... أولاً: القضية الفلسطينية
- ..... ثانياً: نزاع الصحراء الغربية
- ..... المطلب الثالث: علاقة القذافي بدولة السودان
- ..... أولاً: العلاقات الليبية السودانية
- ..... ثانياً : ملف دارفور
- ..... المبحث الثاني : دور ليبيا في القارة الإفريقية

المطلب الأول :القذافي و الإتحاد الإفريقي.....

المطلب الثاني :علاقة ليبيا بدولة التشاد.....

المطلب الثالث : القذافي و الطوارق .....

المبحث الثالث : علاقة ليبيا بالقوى الغربية في عهد القذافي.....

المطلب الأول : علاقة القذافي بالإتحاد السوفياتي.....

المطلب الثاني : علاقة القذافي بالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا.....

أولا : الولايات المتحدة الأمريكية.....

ثانيا: بريطانيا.....

المطلب الثالث : تنازل ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل.....

### الفصل الثاني : القذافي و دوره في ضبط الساحة الداخلية

مقدمة .....

المبحث الأول: علاقة القذافي بالتيار الإسلامي .....

المطلب الأول: حقوق الإنسان و الإخوان المسلمين في ليبيا في عهد القذافي.....

أولا : حقوق الإنسان في عهد القذافي .....

ثانياً: الإخوان المسلمين في ليبيا .....

المطلب الثاني: الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة .....

المطلب الثالث : رد فعل القذافي علي التيار الإسلامي المسلح .....

- المبحث الثاني : إ نطلاق الثورة و رد فعل القوى الإقليمية و الدولية .....
- المطلب الأول : عوامل قيام الثورة على القذافي.....
- المطلب الثاني : قيام الثورة و رد فعل القذافي.....
- المطلب الثالث : ردود فعل القوى الإقليمية و الدولية.....
- أولاً : القوى الإقليمية.....
- ثانياً : القوى الدولية.....
- المبحث الثالث : نتائج الثورة الليبية على الوضع الداخلي.....
- المطلب الأول : تعدد الميليشيات و أزمة الشرعية.....
- أولاً : خريطة القوى السياسية في ليبيا بعد 2011 .....
- ثانياً : طبيعة الجماعات المسلحة و تأثيرها في المشهد الأمني.....
- المطلب الثاني : تزايد خطر الإرهاب و الهجرة غير الشرعية.....
- أولاً : الأزمة الليبية و خطر القاعدة في المغرب الإسلامي.....
- ثانياً : الطوارق و العلاقة مع تنظيم القاعدة.....
- ثالثاً : الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.....
- رابعاً : تمدد تنظيم داعش.....

الفصل الثالث نتائج عدم الإستقرار على المستوى الخارجي

..... مقدمة

المبحث الأول: التنافس الدولي على ليبيا ومخاطر التقسيم.....

المطلب الأول: التنافس الدولي على ليبيا .....

المطلب الثاني: مخاطر الانقسام في ليبيا.....

المطلب الثالث: الحوار السياسي في ليبيا.....

المبحث الثاني: انعكاسات عدم الاستقرار الأمني و السياسي في ليبيا على دول الجوار .....

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على دول الجوار .....

أولاً: مصر .....

ثانياً: تونس.....

ثالثاً: الجزائر .....

رابعا : دول الساحل و الصحراء .....

المطلب الثاني : السيناريوهات المحتملة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي .....

أولاً: عدم استقرار الأوضاع في ليبيا ونشوب حرب أهلية .....

ثانياً: استقرار الأوضاع والتحول إلى نظام ديمقراطي .....

ثالثاً: عودة نظام الملكية الدستورية .....

رابعاً: المنطقة الرمادية.....

..... خلاصة

..... خاتمة

..... قائمة المراجع.....